دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

القدس

خمس سنوات

من الجرائم الممنهجة

بحق الأرض والإنسان والمقدسات

2025
2024
2023
2022
2021

إحصاءات محافظة القدس 2025

www.jerusalemgov.ps

pr.unit@jergov.ps

00972562800774

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

jerusalem_governorate

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

Jerusalem Governorate

jerusalemgovernorate

إعلام محافظة القدس

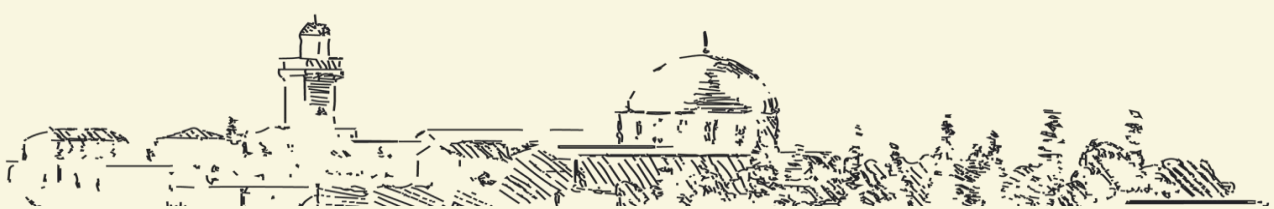

المحتويات

المقدمة.....5

الشهداء 6

ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم **لدى الاحتلال** 11

الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك 13

اعتداءات المستعمرين 20

الإصابات المسجلة.....26

حالات الاعتقال 32

قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين 35

أحكام بالسجن الفعلي.....35

قرارات بالحبس المنزلي 41

قرارات الإبعاد 44

قرارات بمنع السفر 47

عمليات الهدم والتجريف 48

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي..... 53

المشاريع الاستعمارية..... 57

أبرز المشاريع التي تم إيداعها في القدس خلال عام 2025..... 60

أبرز المخططات التي تم المصادقة عليها في القدس خلال عام 2025..... 61

المناقصات التي تم الإعلان عنها في القدس خلال عام 2025 63

استهداف الشخصيات الوطنية والدينية 65

الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين..... 70

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية 74

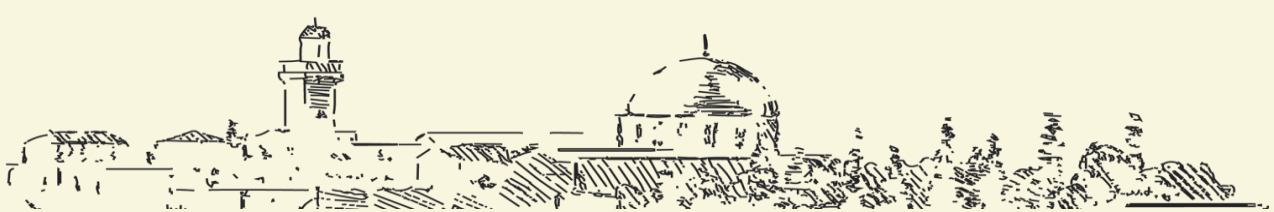

حظر الأونروا وإغلاق مدارسها 76
الحواجز كأداة تهويد: عزل جغرافي ودفع نحو الهجرة 78
الاحتلال يستهدف الحضور المسيحي في القدس 79
واقع التجمعات البدوية في محافظة القدس 81
مشروع "E1" 84
الأهداف الاستعمارية لمشروع E1 شرق القدس المحتلة 86
طريق نسيج الحياة: بنية تحتية ضمن مشروع E1 89
الاحتلال يعمّق عزل شمال غرب القدس تطبيقا لسياسة: "أرض أكثر وعرب أقل" 91
أنفاق الاحتلال الإسرائيلي في القدس مشروع تهويدي يهدد المسجد الأقصى..... 92
مشروع "القدس الكبرى" 93
الأهداف الديمغرافية والجغرافية لمشروع "القدس الكبرى" 94
الكتل المكونة للقدس الكبرى.. 96
كيف تسعى إسرائيل لتحقيق حلم "القدس الكبرى" ؟ 98
القدس بين القانون الدولي والانتهاك المنهجي: ملف قانوني شامل 107
الخاتمة 118

5 سنوات من الجرائم الممنهجة بحق الأرض والإنسان والمقدسات

(144) شهيد، و(11555) حالة اعتقال و(1732) عملية هدم وتجريف

و(289254) مستعمراً اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال 2021-2025.

جرائم الاحتلال في القدس خلال عام 2025

(23) شهيد و(804) حالات اعتقال و(397) عملية هدم وتجريف

و(73871) مستعمرًا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال عام 2025

المقدمة

في مطلع عام 2026، تصدر محافظة القدس هذا التقرير التوثيقي والتحليلي بعنوان «القدس: خمس سنوات من الجرائم الممنهجة بحق الأرض والإنسان والمقدسات»، في لحظة فارقة من تاريخ المدينة المقدسة، حيث تواجه تصعيدًا غير مسبوق في سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى فرض وقائع دائمة، وتغيير طابع المدينة القانوني والديمغرافي والديني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

يرصد التقرير حجم ونوعية الانتهاكات التي ارتُكبت بحق القدس وسكانها خلال السنوات الخمس الماضية، مع تركيز خاص على المرحلة التي أعقبت السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي شهدت تسارعًا لافتًا في وتيرة الجرائم واتساعًا في نطاقها. ويشمل ذلك سياسات الإبعاد القسري، والحبس المنزلي، والهدم الممنهج للمنازل والمنشآت، والاستهداف المباشر للمقدسات الإسلامية والمسيحية، إلى جانب مشاريع استيطانية ضخمة تهدف إلى تكريس واقع «القدس الموحدة» كعاصمة للاحتلال، عبر مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وفرض طوق استيطاني يعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني.

كما يوثق التقرير الاعتداءات المتواصلة على حرية العبادة، ومنع الوصول إلى دور العبادة، وتحويل المدينة إلى فضاء مغلق بفعل الحواجز والإجراءات العسكرية، ما أدى إلى تقويض الحياة اليومية وتعميق سياسات العزل والفصل العنصري.

ولا يقتصر التقرير على عرض الوقائع، بل يقدم قراءة تحليلية لطبيعة المشروع الاستعماري الذي يستهدف تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. كما يشكّل هذا التقرير نداءً موثقًا إلى المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، ووقف سياسات الإفلات من العقاب، والعمل على حماية القدس كإرث إنساني وديني وحضاري عالمي.

ويبرز في هذا السياق الدور المحوري الذي اضطلعت به وحدة العلاقات العامة والإعلام في محافظة القدس، من خلال جهدها اليومي والميداني في رصد وتوثيق الانتهاكات، وإصدار نشرات وتقارير موثوقة، مما عزز من مكانة المحافظة كمصدر معتمد لدى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية والبحثية، وأسهم في تعزيز الرواية الفلسطينية ومواجهة محاولات التزييف والتهميش.

أسرة التحرير

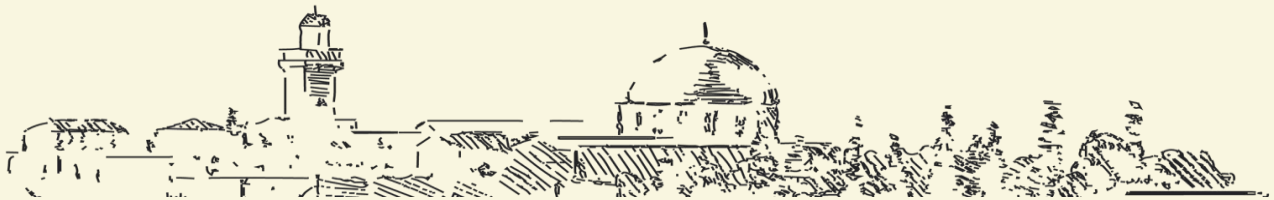

ارتقى خلال السنوات الخمس الممتدة من عام 2021 وحتى عام 2025، في محافظة القدس ما مجموعه 144 شهيدًا، في حصيلة تعكس تصاعدًا خطيرًا وممنهجًا في سياسة القتل التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في المدينة المحتلة ومحيطها. فقد شهد عام 2021 ارتقاء 16 شهيدًا، في سياق طغت عليه الإعدامات الميدانية المباشرة، فيما ارتقى 19 شهيدًا خلال عام 2022 نتيجة توسّع الاقتحامات العسكرية واستخدام القوة القاتلة ضد المدنيين. أما عام 2023 ارتقى 51 شهيدًا مقدسيًا. وخلال عام 2024، ارتقى 35 شهيدًا في ظل استمرار العنف المنهجي والاستخدام المفرط للقوة، وسط إفلات ممنهج من المحاسبة، ما يعكس فشلًا دوليًا واضحًا في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

وفي عام 2025، ارتقى 23 شهيدًا في محافظة القدس، في مؤشر خطير على استمرارية النهج ذاته دون أي تغيير، بما يؤكد أن سياسة الإعدام الميداني والقتل خارج إطار القانون ليست أحداثًا عارضة أو استثنائية، بل سياسة ثابتة ومستمرة تشكّل أحد أعمدة السيطرة القمعية على المدينة وسكانها.

توثيق شهداء محافظة القدس خلال عام 2025:

- 26 كانون الثاني 2025: استُشهد الفتى آدم صب لبن (18 عامًا) برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي قرب حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة، بعد أن أطلقت القوات النار تجاه مجموعة من الشبان الفلسطينيين، ما أدى إلى إصابته بجروح حرجة أُعلن عن استشهاده على إثرها.

- 12 آذار 2025: استُشهد العامل رأفت عبد العزيز عبد الله حماد (35 عامًا) إثر سقوطه من الطابق الخامس أثناء مطاردته من قبل قوات الاحتلال داخل ورشة بناء في مدينة القدس المحتلة. الشهيد أب لثلاثة أطفال، من سكان بلدة الرام شمال القدس، وجرى تشييعه في مسقط رأسه ببلدة سلواد قضاء رام الله.

- 15 آذار 2025: ارتقى العامل ماهر عبد السلام صرصور من قرية سرطة غرب سلفيت شهيدًا، جراء ملاحقته من قبل جنود الاحتلال أثناء محاولته الوصول إلى مكان عمله عبر جدار الفصل العنصري في بلدة الرام شمال القدس المحتلة.

- 18 آذار 2025: استُشهد الأسير المحرر كاظم زواهرة متأثرًا بجراحٍ كان قد أُصيب بها بتاريخ 22 شباط 2024، عقب إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال على طريق الزعيم شرقي القدس. وقد احتجزته سلطات الاحتلال طوال فترة إصابته وهو في حالة غيبوبة، ومنعته من تلقي العلاج المناسب، إلى أن سلّمته لعائلته بحالة صحية حرجة، قبل أن يُعلن عن استشهاده.

- 25 آذار 2025: استُشهد المواطن محمد حسن حسني أبو حماد (41 عامًا) قرب بلدة العيزرية شرق القدس المحتلة، عقب إطلاق النار عليه من قبل شرطة الاحتلال الإسرائيلي. الشهيد أب لسبعة أطفال، ويعمل في مجال صناعة الحجر، وسبق أن تعرّض للاعتقال عدة مرات.

- 26 نيسان 2025: استُشهد العامل عرفات قادوس من قرية عراق بورين جنوب نابلس، بعد مطاردته من قبل قوات الاحتلال قرب جدار الفصل والتوسع العنصري في بلدة الرام، أثناء

محاولته الوصول إلى مكان عمله داخل أراضي عام 1948.

- 16 أيار 2025: استُشهد الفتى محمد نضال أبو لبدة (17 عامًا) من بلدة بيت حنينا شمال القدس المحتلة، برصاص قوات الاحتلال قرب باب السلسلة في البلدة القديمة، حيث أُطلق عليه النار وتُرك ينزف دون تقديم الإسعاف حتى استشهاده.

- 22 أيار 2025: استُشهد الشاب فؤاد محمد عليان (30 عامًا) من بلدة بيت صفافا جنوب القدس المحتلة، نتيجة اعتداء عنصري نفذته مجموعة من المستعمرين في حي القطمون غرب المدينة، حيث تعرّض للدهس المتعمّد بعد مطاردته داخل إحدى الحدائق العامة.

- 18 حزيران 2025: استُشهد الشاب معتز الحجاجلة (21 عامًا) من بلدة الولجة جنوب غرب القدس المحتلة، برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام البلدة، حيث أُطلق عليه النار واحتُجز جثمانه.

- 25 حزيران 2025: استُشهدت المسنّة زهية جودة العبيدي (66 عامًا) جراء إصابتها برصاصة في الرأس أطلقها جنود الاحتلال أثناء اقتحامهم مخيم شعفاط شمال القدس المحتلة، في جريمة تؤكد الاستهتار بأرواح المدنيين، بمن فيهم كبار السن.

- 1 تموز 2025: استُشهد الفتى أمجد نصار عواد حوشية (16 عامًا) من بلدة يطا والمقيم في كفر عقب شمال القدس، برصاص قنّاص من قوات الاحتلال عند دوار المنارة في مدينة رام الله، حيث أُصيبت صدره برصاصة مباشرة من مسافة قريبة، في عملية إعدام ميداني مكتملة الأركان.

- 3 تموز 2025: اغتالت طائرات الاحتلال الحربية الأسير المقدسي المحرر بسام إبراهيم أبو سنينة (52 عامًا)، عبر قصف مباشر استهدف منزله في قطاع غزة. الشهيد من مواليد القدس عام 1973، اعتُقل عام 2000، وقضى سنوات طويلة في سجون الاحتلال، وأُبعد قسرًا إلى قطاع غزة في انتهاك صريح للقانون الدولي.

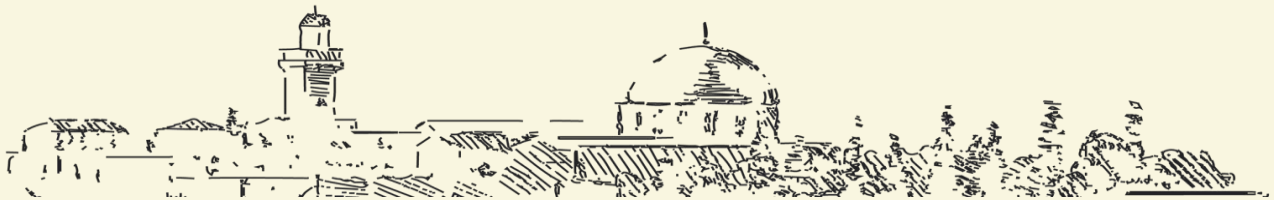

- 8 تموز 2025: ارتقى الأسير المقدسي المحرر رياض عسيلة شهيدًا، إثر غارة جوية إسرائيلية استهدفت خيام نازحين في بلدة الزوايدة وسط قطاع غزة، في إطار سياسة ممنهجة لتصفية الأسرى المحررين المقدسيين المبعدين.

- 8 أيلول 2025: استُشهد الشابان المقدسيان مثنى عمرو من قرية القبيبة ومحمد طه من قرية قطنّة شمال غرب القدس المحتلة، بعد أن أطلقت قوات الاحتلال النار عليهما، واحتجزت جثمانيهما.

- 15 أيلول 2025: استُشهد الشاب سند حنتولي من بلدة سيلة الظهر جنوب جنين، برصاص قوات الاحتلال عند جدار الفصل العنصري المحاذي لمخيم قلنديا شمال القدس المحتلة، خلال مطاردة عنيفة استهدفت العمال الفلسطينيين.

- 15 تشرين الأول 2025: استُشهد المواطن سليم راجي حسن أبو عيشة (57 عامًا) من محافظة جنين، متأثرًا باعتداء جنود الاحتلال عليه بالضرب المبرح على الرأس في بلدة الرام شمال القدس المحتلة.

- 6 تشرين الثاني 2025: ارتقى الطفلان محمد عبد الله اتيم (16 عامًا) ومحمد رشاد فضل قاسم (16 عامًا) شهيدين برصاص قوات الاحتلال في بلدة الجديرة شمال القدس المحتلة، مع تعمّد احتجاز جثمانيهما.

- 21 تشرين الثاني 2025: استُشهد الشابان عمرو خالد المربوع (18 عامًا) وسامي مشايخ (16 عامًا) خلال اقتحام قوات الاحتلال لبلدة كفر عقب شمال القدس المحتلة، عقب إطلاق كثيف للرصاص الحي تجاه المنازل والسكان المدنيين.
- 23 كانون الأول 2025: استُشهد الشاب يوسف عمر عقل من بلدة بديا غرب محافظة سلفيت، متأثرًا بإصابته برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل عدة أيام، أثناء توجهه إلى عمله قرب جدار الفصل العنصري في بلدة الرام شمال القدس المحتلة، حيث أطلقت قوات الاحتلال النار

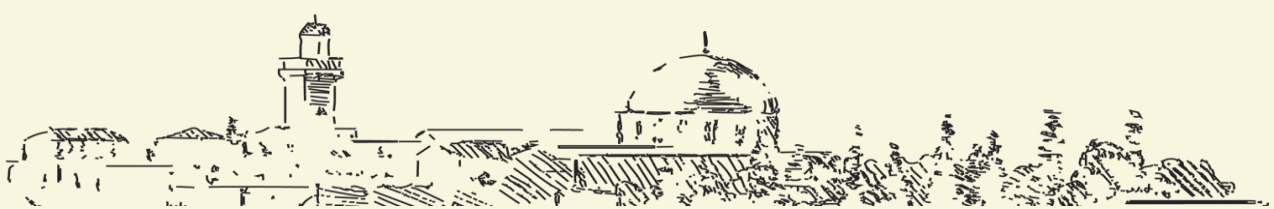

بشكل مباشر على مجموعة من العمال الفلسطينيين خلال محاولتهم الوصول إلى أماكن عملهم داخل أراضي عام 1948.

- في 28 كانون الأول 2025: ارتقى جهاد عمر حسن قزمار من قرية عزبة سلمان جنوب قلقيلية 58 عامًا، جراء سقوطه عن جدار الفصل العنصري في بلدة الرّام شمال القدس المحتلة، حيث أصيب إصابة بالغة بعد ارتطام رأسه بالأرض مباشرة، ما أدى إلى نزيف حاد في الدماغ، أثناء محاولته الدخول إلى مكان عمله داخل أراضي عام 1948.

تؤكد محافظة القدس أن ما جرى خلال الأعوام 2021–2025، وبخاصة الجرائم الموثقة خلال عام 2025، يشكّل نمطًا ممنهجًا وثابتًا من القتل العمد والإعدام الميداني الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في القدس المحتلة ومحيطها، في انتهاك صارخ للحق في الحياة المكفول بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي.

وترى المحافظة أن استهداف المدنيين، والفتية، وكبار السن، والعمال، والأسرى المحررين، إلى جانب احتجاز جثامين الشهداء وحرمان المصابين من العلاج، يُعدّ جرائم مركبة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتندرج ضمن سياسة رسمية تهدف إلى ترهيب المقدسيين وكسر صمودهم وفرض وقائع قسرية على الأرض.

وتحمل محافظة القدس الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم، كما تحمّل المجتمع الدولي مسؤولية صمته وتخاذله، وتطالب بتحرك دولي عاجل وفاعل يشمل فتح تحقيقات مستقلة، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وتوفير حماية دولية حقيقية لأبناء القدس، ووقف سياسة الإفلات من العقاب التي تشجّع الاحتلال على مواصلة جرائمه دون رادع.

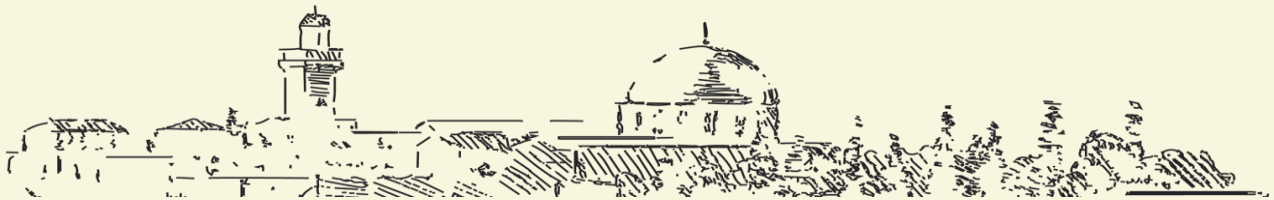

ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال

شهدت الفترة ما بين عامي 2021 ونهاية 2025 تحولاً دراماتيكياً في أعداد الجثامين المحتجزة، حيث ضاعف الاحتلال من وتيرة هذه السياسة كأداة ردع وعقاب. فبعد أن كان عدد الشهداء المقدسيين المحتجزين (23) شهيداً بنهاية عام 2022، قفزت الحصيلة إلى (35) بنهاية عام 2023، ثم إلى (45) بنهاية عام 2024. ومع استمرار عمليات القتل والاحتجاز خلال عام 2025، وصلت الحصيلة الإجمالية إلى (51) شهيداً مقدسيّاً، ما يزالون مغيبين في ثلاجات الموتى و"مقابر الأرقام ."

وخلال عام 2025، وثقت محافظة القدس إمعان سلطات الاحتلال في سياسة "التنكيل بالأموات"، حيث شهد النصف الأول من العام احتجاز جثامين الشهداء: محمد نضال أبو لبدة، ومعتز الحجاجلة، ومحمد أبو حماد (الذي سُلم جثمانه لاحقاً بعد 3 أشهر). وفي الربع الثالث، احتجز الاحتلال جثماني الشهيدين مثنى عمرو ومحمد طه عقب إعدامهما ميدانياً في أيلول. أما في شهر تشرين الثاني، فقد بلغت القسوة ذروتها باحتجاز جثماني الطفلين محمد عبد الله تيم ومحمد رشاد قاسم (16 عاماً). وبذلك يختتم عام 2025 بقائمة تضم (51) شهيداً محتجزاً، يتقدمهم الشهيد جاسر شتات (منذ عام 1968) كأقدم حالة احتجاز، وصولاً إلى أحدث الشهداء الأطفال الذين ارتقوا في أواخر العام.

تعتبر محافظة القدس أن احتجاز جثامين الشهداء يمثل "جريمة مركبة" وبنية عقابية عنصرية تهدف إلى كسر إرادة المقدسيين وتحويل لحظة الفقد إلى حالة مستمرة من العذاب النفسي للعائلات. وتؤكد المحافظة أن هذه السياسة هي خرق صارخ للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية التي تكفل حق الموتى في الدفن بكرامة وفقاً لشعائرهم. وتشدد المحافظة على أن الاحتلال يستخدم هذه الجثامين كـ"رهائن" وورقة ضغط سياسي بائسة، مطالبةً المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لإنهاء هذه الممارسة غير الأخلاقية، ومؤكدةً أن حق العائلات في استرداد جثامين أبنائهم هو حق مقدس لا يسقط بالتقادم ولن يخضع لسياسات الابتزاز.

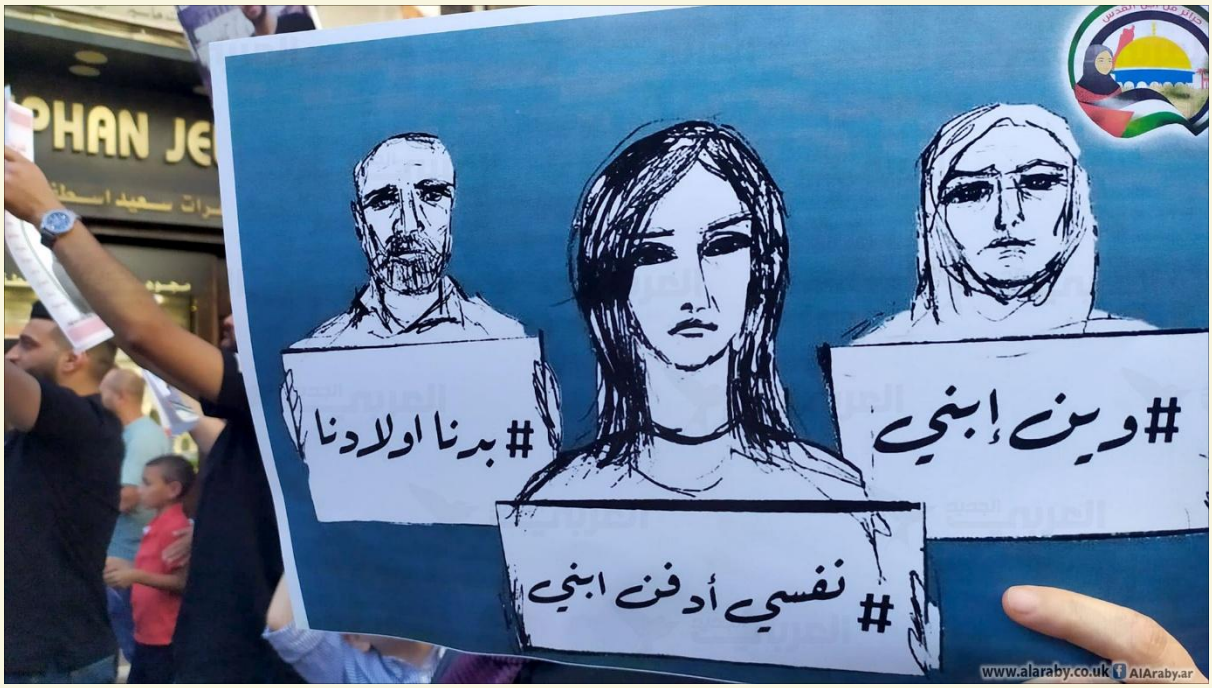

الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك

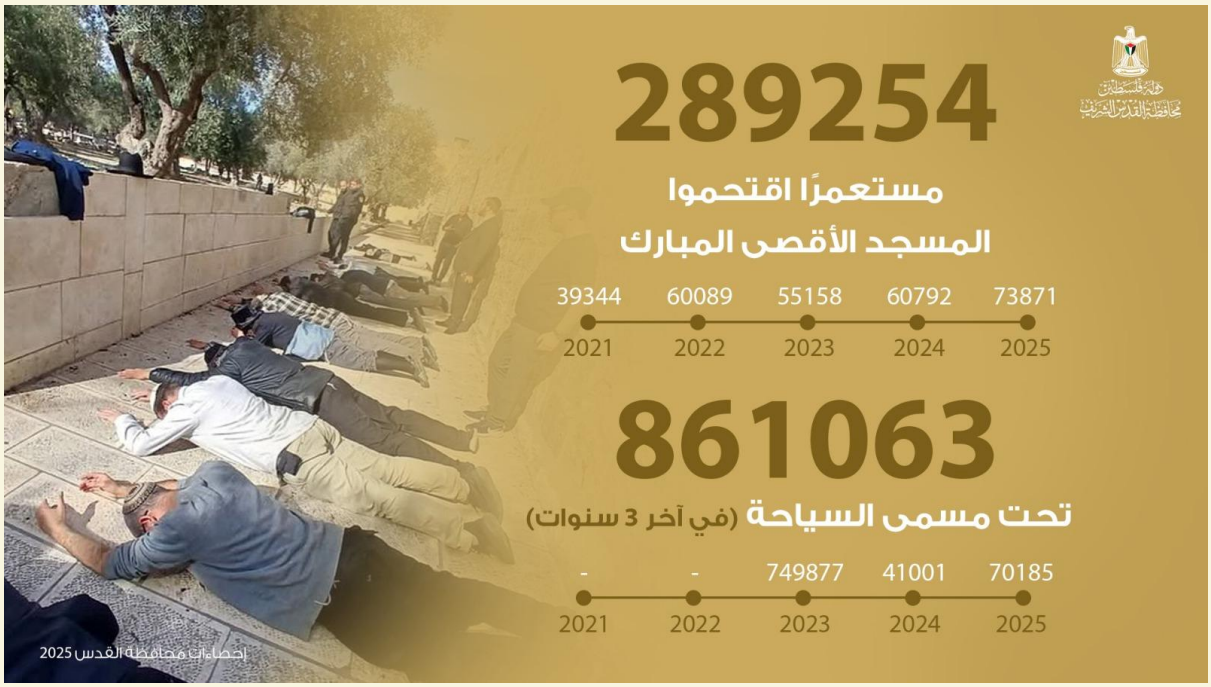

شهد المسجد الأقصى المبارك خلال السنوات الممتدة من 2021 وحتى 2025 اقتحامات واسعة ومنظمة نفذها عشرات آلاف المستعمرين الإسرائيليين، بلغ مجموعهم (289,254) مستعمرًا، جرت جميعها تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتندرج هذه الاقتحامات ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى فرض واقع تهويدي جديد داخل المسجد الأقصى، من خلال الجولات الاستفزازية، وأداء الطقوس التلمودية العلنية في باحاته، في انتهاك صارخ لقدسيته الدينية، ولمكانته الإسلامية الخالصة، وللقوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حماية أماكن العبادة في الأراضي المحتلة.

وخلال عام 2025 وحده، اقتحم المسجد الأقصى المبارك (73,871) مستعمرًا تحت حماية قوات الاحتلال، إضافة إلى (70,185) شخصًا دخلوا تحت غطاء ما يُسمّى بـ"السياحة". وقد ترافقت هذه الاقتحامات مع استمرار الاقتحامات اليومية، وتنفيذ جولات استفزازية وطقوس تلمودية داخل باحات المسجد، في مؤشر خطير على تصاعد سياسة الاحتلال الرامية إلى تغيير هوية المسجد الأقصى، وفرض واقع جديد يتناقض بشكل مباشر مع الوضع التاريخي والقانوني القائم، ويستفز مشاعر المسلمين في القدس وفلسطين والعالم الإسلامي.

أبرز الانتهاكات خلال عام 2025 في المسجد الأقصى المبارك:

- 2 كانون الثاني 2025: أدى مستعمر صلوات تلمودية مرتديًا "التيفلين" أثناء اقتحامه المسجد الأقصى خلال ما يسمى "عيد الحانوكاه العبري"، في انتهاك صارخ لقدسية المكان.

- 12 كانون الثاني 2025: نفّذت "مؤسسة تراث الحائط الغربي" أعمال توسعة في ساحة حائط البراق لتعزيز توافد المستعمرين وتغيير معالم المكان، في خطوة تهدد الطابع التاريخي للمسجد الأقصى.

- 29 كانون الثاني 2025: علّق مستعمرون لافتات إرشادية باللغة العبرية في شوارع القدس لتوجيه المستعمرين إلى المسجد الأقصى تحت مسمى "جبل الهيكل"، في مسعى لفرض الرواية التهويدية.

- 10 شباط 2025: اقتحم عشرات المستعمرين المسجد الأقصى لإحياء الذكرى السنوية لمقتل جندي إسرائيلي، وأدوا طقوسًا دينية وخطبًا تحريضية.

- 13 شباط 2025: شهد المسجد اقتحام 300 مستعمر يرافقهم 200 آخرون تحت غطاء السياحة للاحتفال بما يسمى "عيد الشجرة"، وأدوا النشيد الوطني الإسرائيلي داخل الأقصى بمشاركة الحاخام المتطرف يهودا غليك، في محاولة فرض الطابع التهويدي على المكان.

- 25 شباط 2025: اقتحم 30 جنديًا إسرائيليًا من وحدة حرس الحدود برفقة عنصر من جهاز الشاباك باحات المسجد الأقصى وصحن قبة الصخرة المشرفة، في تصعيد خطير للعسكرة داخل الحرم.

- 4 آذار 2025: نفّذ مستعمرون انبطاحًا جماعيًا استفزازيًا داخل المسجد الأقصى في محاولة فرض طقوس تلمودية بالقوة على المصلين.

- 15 آذار 2025: قام مستوطن متنكّر بأداء صلوات تلمودية عند باب القطانين، مستهدفًا المناطق المحيطة بالمسجد الأقصى.

- 16 آذار 2025: اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة وصادرت مكبرات الصوت، في محاولة إسكات الأذان والتضييق على حرية العبادة داخل الأقصى.

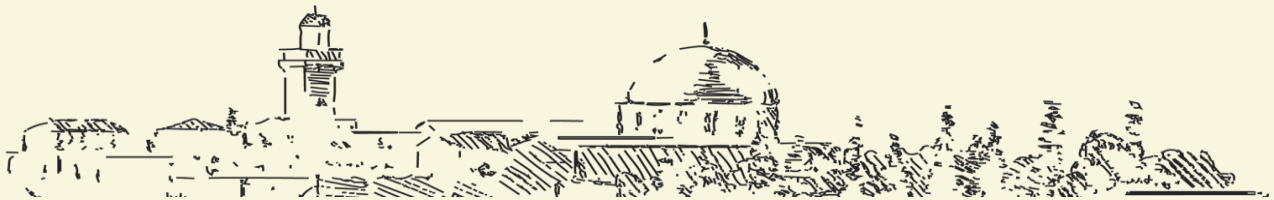

- 5 نيسان 2025: واصلت جماعات الهيكل تحريضها على ذبح القرابين، ونشرت صورة بالذكاء الاصطناعي لوزير الأمن القومي الإسرائيلي بن غفير وهو يحمل ما يسمى "قربان الفصح"، في استفزاز خطير لقدسية المسجد.

- 24 نيسان 2025: أدى مستعمرون طقوسًا تذكارية وإحياء دقيقة صمت داخل باحات المسجد الأقصى، بالتزامن مع إطلاق صفارات الإنذار بمناسبة ما يسمى "ذكرى الهولوكوست"، في خطوة استفزازية.

- 29 نيسان 2025: أدى مستعمرون صلاة "بركة الكهنة" أمام البائكة الغربية لصحن قبة الصخرة وهم يرتدون شال الصلاة اليهودي "الطاليت"، في توسع واضح للانتهاكات التي كانت تقتصر سابقًا على المنطقة الشرقية.

- 19–13 نيسان 2025 شهد المسجد الأقصى تصعيدًا غير مسبوق خلال ما يسمى "عيد الفصح اليهودي"، باقتحام 6865 مستعمرًا، وفرض قيود صارمة على الفلسطينيين واحتجاز هوياتهم، مع إجراءات عسكرية مشددة وتحويل البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية.

- 1 أيار 2025: شهد المسجد الأقصى سلسلة اقتحامات استفزازية تزامنت مع ما يسمى بـ "يوم الاستقلال"، رفع خلالها المستعمرون أعلام الاحتلال وأدوا طقوسًا علنية كالسجود الملحمي، وأضفوا طابعًا احتفاليًا على الاقتحام.

- 12 أيار 2025: قام مستعمرون بإدخال قربان حيواني عبر باب الغوانمة قبل أن يتدخل حراس المسجد ويمنعوه، في انتهاك جديد لحرمة المسجد الأقصى وتطور خطير في سلسلة الاعتداءات الاستعمارية.

- 26 أيار 2025: شهد المسجد الأقصى اقتحام 2118 مستعمرًا خلال ما يسمى بـ "يوم توحيد القدس"، بينهم وزراء وأعضاء كنيست، وأدوا طقوسًا تلمودية، وسط حماية مشددة من قوات الاحتلال التي منعت الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد.

- 2 حزيران 2025: حاول ثلاثة مستعمرين إدخال قطع لحم لتقديمها كقربان داخل المسجد الأقصى، لكن حراس قبة الصخرة تصدوا لهم، في محاولة جديدة لتدنيس الحرم.

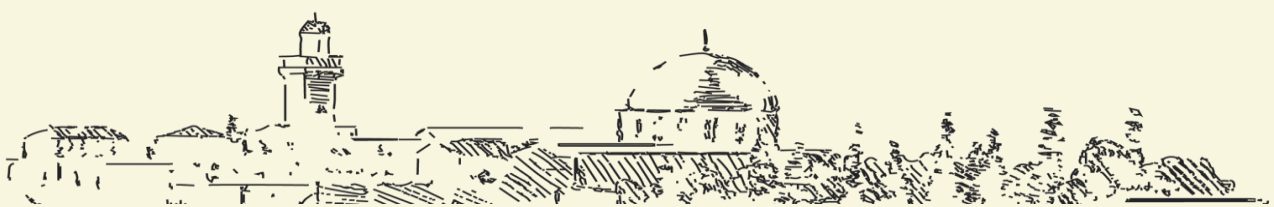

- 11 حزيران 2025: اقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير المسجد الأقصى ووجّه توبيخًا علنيًا لضباط شرطة الاحتلال بسبب منع مجموعة مستعمرين من أداء طقوس استفزازية، في دعم رسمي لمخطط التهويد.

- 12 حزيران 2025: اقتحم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو حائط البراق برفقة رئيس الأرجنتين وأدى طقوسًا تلمودية تحت حماية أمنية مشددة، في انتهاك واضح لقدسية المسجد واستغلال سياسي للأماكن الدينية.

- 13–24 حزيران 2025: أغلقت سلطات الاحتلال المسجد الأقصى بشكل كامل عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران، وبعد أيام من الهجوم سمحت بدخول 450 مصلٍ فقط قبل كل صلاة وفرض قيود صارمة على الفلسطينيين.

- 30 حزيران 2025: صعّدت سلطات الاحتلال انتهاكاتها بحق المسجد الأقصى عبر السماح بإقامة حفل زفاف لمستعمرين داخل باحات المسجد.

- 1–3 تموز 2025: أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي تعليمات للسماح للمستوطنين بإقامة طقوس الغناء والرقص داخل باحات المسجد الأقصى، ونفذ مستعمرون طقوس "بركة الكهنة" و"السجود الملحمي" بحماية شرطة الاحتلال.

- 3–25 آب 2025: شهد المسجد الأقصى سلسلة اقتحامات واسعة بمشاركة آلاف المستعمرين، تضمنت رفع أعلام الاحتلال، نفخ "الشوفار"، أداء طقوس قرب مصلى باب الرحمة، والكشف عن إقامة حفريات سرية تحت الأقصى، ما يهدد معالمه التاريخية.

- 1–16 تشرين الأول 2025: شهد المسجد الأقصى اقتحامات الأعياد اليهودية: رأس السنة، يوم الغفران، عيد العُرش، بهجة التوراة، بمشاركة آلاف المستعمرين، مع أداء طقوس تلمودية علنية، وفرض قيود على دخول الفلسطينيين.
- 10 و 15 تشرين الأول 2025: اقتحم المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ويتكوف مع كوشنر حائط البراق، وأدى طقوس تلمودية، بينما حاول مستعمر متنكر بلباس عربي التسلل إلى المسجد الأقصى من باب الغوانمة.

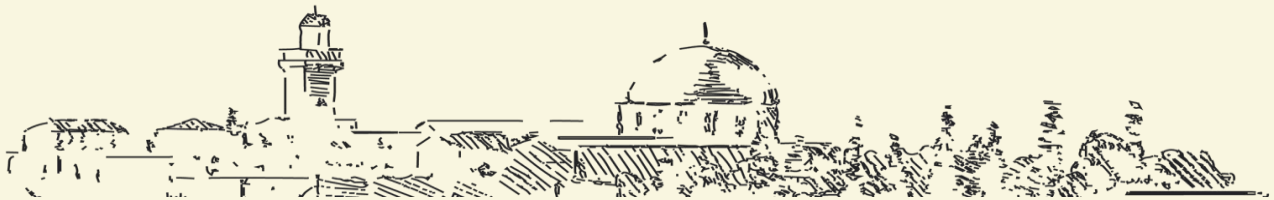

- 23–21 تشرين الأول 2025: أدّى مستعمرون صلوات علنية وجماعية عند الرواق الغربي للمسجد الأقصى، ونشرت جماعات يهودية مقاطع فيديو لإعداد مشروع بناء "الهيكل المزعوم" داخل المسجد، بما يشكل تهديدًا مباشرًا.

- 18–4 تشرين الثاني 2025: نفّذ مستعمرون، بينهم طلاب وضباط سابقون في الشاباك، اقتحامات منظمة للأقصى، تضمنت إدخال القرابين الحيوانية وحال حراس المسجد الأقصى دون إتمام هذه الطقوس، إقامة طقوس زفاف، وممارسات استفزازية متعددة داخل باحات المسجد.

- 1 ديسمبر 2025: نظمت جماعة الهيكل اقتحامًا "مختلطًا" للطلاب داخل المسجد الأقصى، تضمن طقوسًا يهودية جديدة مثل "التعميد" و"الشماع" والسجود الملحمي، بمشاركة غير متدينين، في انتهاك جديد لحرمة المكان.

- 22–21 ديسمبر 2025: أدى مستعمرون صلوات جماعية وقراءة نصوص توراتية خلال اقتحامهم المسجد الأقصى، ونفّذوا رقصات وغناء جماعي خلال سابع وثامن أيام ما يسمى بـ "عيد الحانوكاه".

تعتبر محافظة القدس الانتهاكات المستمرة والمتصاعدة بحق المسجد الأقصى المبارك جزءًا من مخطط ممنهج لفرض السيطرة التهويدية على الحرم الشريف والبلدة القديمة، وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم، حيث تنفذ هذه الاقتحامات المنظمة والطقوس الاستفزازية بمشاركة مستعمرين ووزراء وإدارات رسمية إسرائيلية، مستغلة الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية والسياسات الأمنية المشددة لفرض واقع جديد داخل المسجد الأقصى، وتؤكد محافظة القدس أن المستعمرين نفذوا معظم الطقوس التهويدية والتلمودية داخل المسجد الأقصى بدعم رسمي من سلطات الاحتلال.

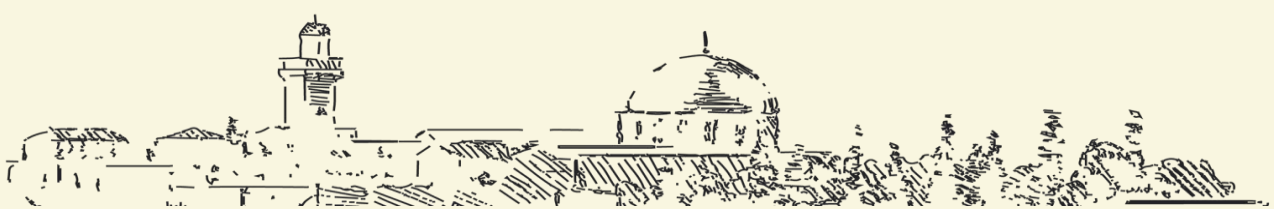

الجدول رقم (1) يوضح توزيع اقتحامات الأقصى خلال عام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	5913 مستعمر 3618 تحت مسمى "سياحة"
شهر شباط	4532 مستعمر 4596 تحت مسمى "سياحة"
شهر آذار	2619 مستعمر 3920 تحت مسمى "سياحة"
شهر نيسان	**10111** مستعمر 6139 تحت مسمى "سياحة"
شهر أيار	**6767** مستعمر 5611 تحت مسمى "سياحة"
شهر حزيران	**3692** مستعمر 2128 تحت مسمى "سياحة"
شهر تموز	**5487** مستعمر 2484 تحت مسمى "سياحة"
شهر آب	**8617** مستعمر 2495 تحت مسمى "سياحة"
شهر أيلول	**5014** مستعمر 4966 تحت مسمى "سياحة"
شهر تشرين الأول	10,822 مستعمر و8704 تحت مسمى "سياحة"
شهر تشرين الثاني	4266 مستعمر و15220 تحت مسمى "سياحة"
شهر كانون الأول	6031 مستعمر و10304 تحت مسمى "سياحة"
المجموع	73,871 مستعمر و70185 تحت مسمى "سياحة"

الجدول رقم (2) مقارنة اقتحامات المستعمرين خلال الأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	**39,344** مستعمرًا
2022	60,089 مستعمرًا
2023	55,158 مستعمرًا
2024	60,792 مستعمرًا
2025	73,871 مستعمرًا

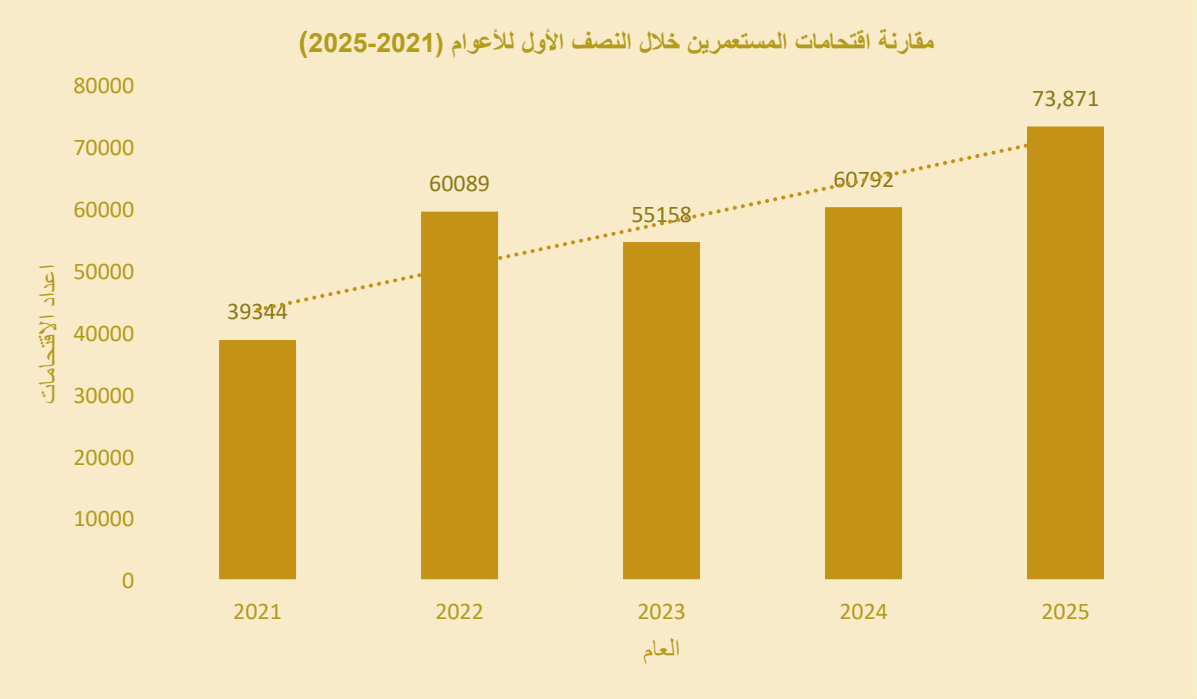

في ظل هذه المعطيات تشدد محافظة القدس على أن المقدسات الإسلامية أصبحت عرضة لانتهاكات عصابات المستعمرين اليومية، الذين يعملون بغطاء حكومة يمينية، تعمل بشكل حثيث على السيطرة على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، من خلال خطة ممنهجة ومحددة بشكل واضح.

اعتداءات المستعمرين

رصدت محافظة القدس خلال الفترة الممتدة من 2021 حتى 2025، 1,467 اعتداءً نفذها مستعمرون، منها 241 اعتداءً بالإيذاء الجسدي، ما يعكس تصاعدًا خطيرًا في هجمات المستعمرين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، جميعها تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتعكس هذه الانتهاكات سياسة ممنهجة تهدف إلى فرض السيطرة الاستيطانية على الفضاء العام في مدينة القدس وفرض واقع جديد يهدف لتغيير هوية المدينة ومقدساتها.

وخلال عام 2025، رصدت المحافظة 484 اعتداءً نفذها مستعمرون، منها 60 اعتداءً بالإيذاء الجسدي، شملت اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، وتنظيم طقوس تهويدية استفزازية، ومحاولات إدخال قرابين داخل الحرم، إلى جانب اعتداءات عنصرية واضحة على المواطنين وممتلكاتهم، في مؤشر خطير على تصعيد الاحتلال والمستعمرين لمحاولات التهويد والتغيير الديموغرافي.

وتشير محافظة القدس إلى أن هذه الاعتداءات ليست أعمالًا عشوائية، بل هي جزء من مخطط رسمي ممنهج مدعوم من حكومة الاحتلال اليمينية، يهدف إلى تهويد المدينة ومقدساتها وفرض واقع جديد على سكانها الأصليين. وتؤكد المحافظة على موقفها الثابت في رفض جميع الانتهاكات، وتدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حماية القدس ومقدساتها ووقف المخطط الاستعماري الإسرائيلي.

ومن أبرز الاعتداءات خلال عام 2025:

- 5 كانون الثاني 2025 :خط مستعمرون شعارات ورسومات تهويدية على سور القدس بالقرب من المقبرة اليوسفية.
- 29 كانون الثاني 2025 :علّق مستعمرون لافتات في شوارع القدس لتوجيه المستعمرين إلى المسجد الأقصى باسم "جبل الهيكل."

- 3 شباط 2025 :اقتحم مستعمرون مقر وكالة "الأونروا" في حي الشيخ جراح ورفعوا الأعلام الإسرائيلية.
- 22 شباط 2025 :أضرم مستعمرون النار في بركسات ومخازن في سهول بلدة جبع تحت حماية قوات الاحتلال.
- 11 آذار 2025 :هاجم مستعمرون سائقي الحافلات المقدسيين باستخدام سكاكين ومطافئ.
- 12 آذار 2025 :أطلق مستعمر رصاصًا على ساق الشاب أحمد سعيد نجم في شارع يافا.
- 4 نيسان 2025 :نظمت بلدية الاحتلال ماراثون ركض في شوارع القدس بمشاركة آلاف المستعمرين.
- 5 نيسان 2025 :واصلت جماعات الهيكل التحريض على ذبح القرابين في المسجد الأقصى.
- 1 أيار 2025 :نفذ مستعمرون جولات استفزازية في حي رأس العامود برفع أعلام الاحتلال.
- 16 أيار 2025 :نفذ مستعمرون طقوسًا احتفالية في حي الشيخ جراح وهاجموا السكان لفظيًا.
- 1 حزيران 2025 :اعتدى مستعمرون على أرض عائلة سلامة شقيرات ودمروا السياج وقطعوا الأشجار.
- 2 حزيران 2025 :حاول ثلاثة مستعمرين إدخال قطع لحم لتقديمها قربانًا داخل المسجد الأقصى.

- 1 تموز 2025 :أصدر وزير الأمن القومي تعليمات للسماح للمستوطنين بإقامة طقوس غناء ورقص داخل المسجد الأقصى.
- 3 تموز 2025 :نفذ مستعمرون طقوس "بركة الكهنة" و"السجود الملحمي" بحماية شرطة الاحتلال.

- 3 آب 2025 :اقتحم آلاف المستعمرين المسجد الأقصى ورفعوا أعلام الاحتلال.
- 25 آب 2025 : الكشف عن حفريات سرية تحت المسجد الأقصى تهدد معالمه التاريخية.
- 1 أيلول 2025 :أدى مستعمرون طقوسًا تلمودية في باحات المسجد الأقصى وفرضوا قيودًا على دخول الفلسطينيين.
- 16 أيلول 2025 :نفذ مستعمرون اقتحامات استفزازية في القدس القديمة واعتدوا على المصلين.

- 1 تشرين الأول 2025 :نفخ مستعمرون في البوق على قبور المسلمين وعلقوا لافتات باسم "جبل الهيكل."
- 5 تشرين الأول 2025 :سرق مستعمرون ثمار الزيتون وهاجموا تجمع خلة السدرة البدوي في مخماس.
- 1 تشرين الثاني 2025 :اعتدى مستعمران على التجار في البلدة القديمة واعتقلت قوات الاحتلال أربعة منهم.
- 6 تشرين الثاني 2025 :هدم مستعمرون أربعة بركسات سكنية في تجمع الحثرورة البدوي تحت حماية الاحتلال.
- 5 كانون الأول 2025 :اعتدى مستعمرون على سائق حافلة وعامل نظافة مقدسيين في حي راموت، ما أدى لإصابة الأخير.
- 22 كانون الأول 2025 :أصيب ثلاثة مواطنين برصاص مستعمرين خلال هجوم على تجمع عرب نخيلة الكعابنة شرق عناتا.

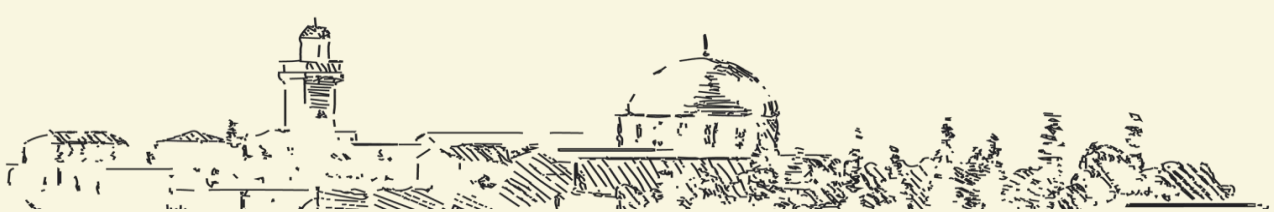

الجدول رقم (3) يوضح توزيع اعتداءات المستعمرين خلال العام 2025

الشهر	العدد
خلال شهر كانون الثاني	15 اعتداء منها واحد بالإيذاء الجسدي
خلال شهر شباط	5 اعتداءات
خلال شهر آذار	13 اعتداء منها واحد بالإيذاء الجسدي
خلال شهر نيسان	31 اعتداء للمستعمرين منها اعتداءان بالإيذاء الجسدي
خلال شهر أيار	46 اعتداء للمستعمرين منها 7 بالإيذاء الجسدي
خلال شهر حزيران	33 اعتداء للمستعمرين منها 15 بالإيذاء الجسدي
خلال شهر تموز	33 اعتداء منها 5 بالإيذاء الجسدي
خلال شهر آب	59 اعتداء منها 7 بالإيذاء الجسدي
خلال شهر أيلول	54 اعتداء منها 1 بالإيذاء الجسدي
خلال شهر تشرين الأول	**68** اعتداء منها **2** بالإيذاء الجسدي
خلال شهر تشرين الثاني	**60** اعتداء منها **13** بالإيذاء الجسدي
خلال شهر كانون الأول	67 اعتداءً منها 6 بالإيذاء الجسدي
المجموع	484 اعتداء منها 60 اعتداءً بالإيذاء الجسدي

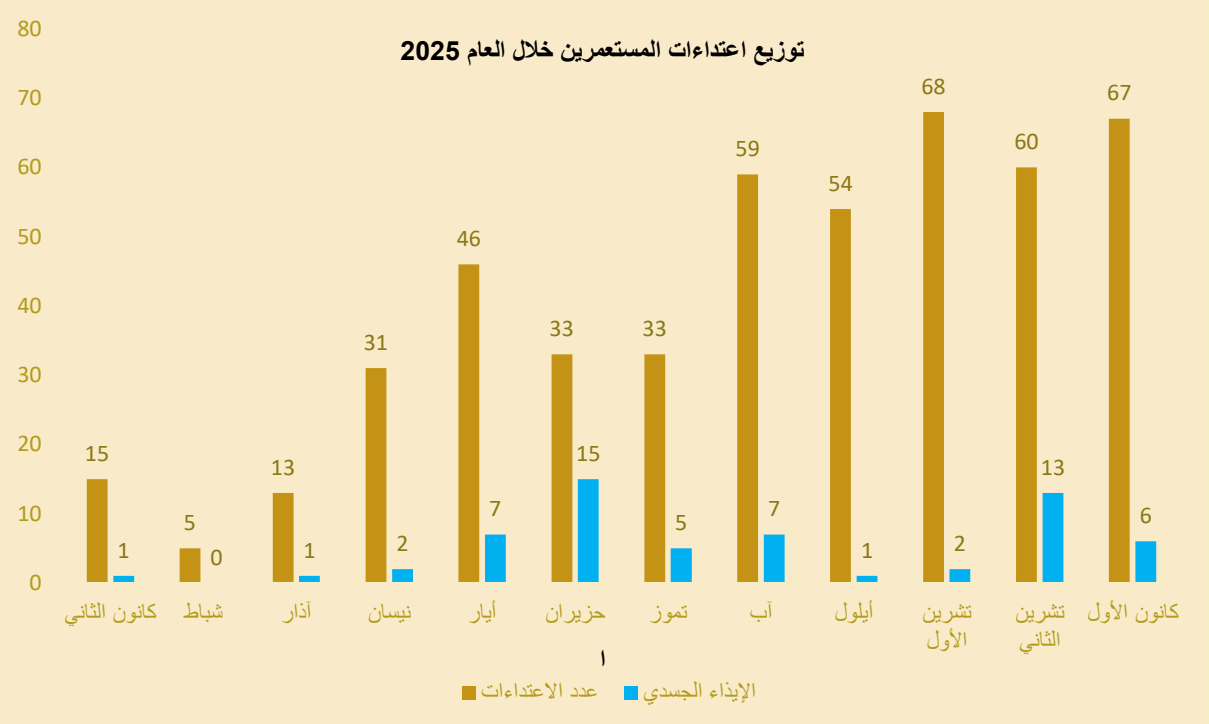

الجدول رقم (4) مقارنة اعتداءات المستعمرين للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	110 اعتداءات
2022	489 اعتداء، منها 112 إيذاء جسدي
2023	225 اعتداء منها 50 اعتداء بالإيذاء الجسدي
2024	159 اعتداء منها 19 اعتداءات بالإيذاء الجسدي
2025	484 اعتداء منها 60 اعتداءً بالإيذاء الجسدي

تعكس هذه الانتهاكات تصاعدًا خطيرًا في هجمات المستعمرين على السكان وممتلكاتهم، جميعها تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتؤكد المحافظة أن هذه الاعتداءات تمثل انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية واتفاقيات حماية المدنيين، مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في حماية المواطنين الفلسطينيين. كما تشدد المحافظة على حق السكان في الدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم ومقدساتهم ضمن الأطر القانونية الدولية.

الإصابات المسجلة

رصدت محافظة القدس خلال الأعوام 2021–2025 إصابة 6,528 مواطنًا مقدسيًا نتيجة سلسلة من الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبها المستعمرون وقوات الاحتلال الإسرائيلي، منها إصابات خطيرة وجروح متفاوتة، شملت الأطفال والطلاب والعمال والسائقين، سواء داخل منازلهم أو أثناء تنقلهم أو خلال اقتحامات متكررة للأحياء والبلدات المقدسية. وتنوعت طبيعة الإصابات بين إطلاق رصاص حي ومطاطي، ضرب مبرح، إصابات بالرأس نتيجة قنابل الغاز والمطاط، وحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، إلى جانب اعتداءات نفذها المستعمرون في محيط البلدة القديمة وأحياء المحافظة.

وخلال العام 2025 وحده، تعرض 331 مواطنًا مقدسيًا لإصابات جسدية مباشرة، شملت إطلاق رصاص حي ومطاطي، وضرب مبرح، وإصابات بالرأس وحالات اختناق، إضافة إلى اعتداءات جسدية من قبل المستعمرين، وامتدت الانتهاكات لتشمل محاولات القتل العمد، استهداف الأطفال، الاعتداء على المؤسسات التعليمية والمضايقات في الشوارع والأحياء السكنية. وتعكس هذه الاعتداءات نمطًا ممنهجًا من استخدام القوة المفرطة، مع استمرار استهداف الفلسطينيين خلال اقتحامات المسجد الأقصى وطقوس المستعمرين التهويدية، ما يدل على تصعيد واضح في سياسات الاحتلال تجاه السكان المدنيين ومقدساتهم.

تشدد محافظة القدس على أن هذه الانتهاكات تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر استهداف المدنيين، وتحمّل الاحتلال المسؤولية المباشرة عن حماية السكان ومنع الاعتداءات. وتؤكد المحافظة أن الاعتداءات المتكررة على الأطفال والمؤسسات التعليمية والمقدسات، إلى

جانب محاولات القتل العمد، تُعد من الانتهاكات الجسيمة التي قد تُصنف جرائم حرب وفقًا لنظام روما الأساسي. كما تدعو المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري لوقف هذه الانتهاكات وحماية المدنيين الفلسطينيين.

أبرز الإصابات خلال عام 2025:

- 1 كانون الثاني 2025: أصيب شاب يبلغ من العمر 30 عامًا برصاص حي في رجله قرب جدار الرام شمال القدس المحتلة.

- 6 كانون الثاني 2025: أصيب شاب بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب المبرح بالعصي وأعقاب البنادق في شارع الواد بالبلدة القديمة، بالإضافة لإصابة السائق المقدسي محمد أبو سارة.

- 13 شباط 2025: أصيبت فتاة بحالة إغماء جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة حزما شمال شرق القدس.

- 9 آذار 2025: إصابة الشاب المقدسي مجد محمد غرابلي بجروح بليغة في رأسه إثر استهدافه بقنبلة غاز من مسافة 50 مترًا أثناء عمله في معرض سيارات بمنطقة الضاحية.

- 10 نيسان 2025: إصابة الطفل أمير الحداد (12 عامًا) بالرصاص المطاطي في الرأس خلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم شعفاط، واعتقال الشاب مصطفى شهاب بعد الضرب ورشه بالغاز.

- 30 أيار 2025: أصيب السائقان المقدسيان محمد سياج وأحمد القراعين برضوض وخدوش بعد اعتداء مستعمرين متطرفين أثناء محاولتهما الدفاع عن بعضهما.

- 17 حزيران 2025: أُصيب شقيقان بجراح خطيرة برصاص قنّاص إسرائيلي في حي الطور أثناء تناول العشاء داخل مركبتهما، عمرهما 20 و12 عامًا.
- 7 تموز 2025: اعتدى مستعمرون على فتى مقدسي (18 عامًا) أثناء توجهه إلى عمله، طرحوه أرضًا وانهالوا عليه بالضرب المبرح.

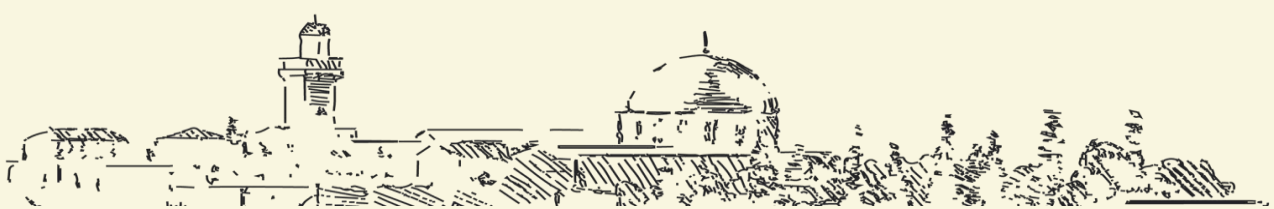

- 1 آب 2025: أُصيب شاب (21 عامًا) بالرصاص الحي في الأرجل في بلدة بيت دقو.

- 6 آب 2025: أُصيب الشاب جابر أبو صبيح برصاصة مطاطية في الرأس خلال اقتحام بلدة الرام.

- 11 أيلول 2025: أُصيب الشاب عدي محمود غنيمات (34 عامًا) برصاص الاحتلال عند الجدار في بلدة الرام، كما أُصيب شقيق الشهيد محمد طه أثناء اعتقاله.

- 12 أيلول 2025: أُصيب شابان بالرصاص الحي خلال اقتحام مخيم شعفاط، أحدهما إصابته خطيرة.

- 1تشرين الأول 2025: أُصيب الشاب المقدسي محمد عبد الغفار الجعبة (19 عامًا) بجروح في الفخذ برصاص أحد المستعمرين في محيط قرية بيت صفافا.

- 4 تشرين الأول 2025: أُصيب شاب بالرصاص الحي خلال اقتحام قوات الاحتلال لبلدة بيت عنان، كما أصيب آخر عند حاجز بيت إكسا واحتجزه الاحتلال.

- 7 تشرين الأول 2025: أصيب شابان برصاص قوات الاحتلال خلال مواجهات اندلعت في بلدة كفر عقب شمال القدس.

- 12 تشرين الأول 2025: أصيب رجل (67 عامًا) برصاص حي في الفخذين قرب جدار بلدة الرام، ووُصفت حالته بالخطيرة.

- 15 تشرين الأول 2025: أُصيب مواطنان بالرصاص الحي قرب جدار الفصل والتوسع الاستيطاني في الرام وقلنديا، وتم نقلهما إلى المستشفى.

- 19 تشرين الأول 2025: أُصيب شابان، أحدهما (37 عامًا) برصاص الاحتلال في فخذه من معبر قلنديا، والآخر قرب بلدة العيساوية.

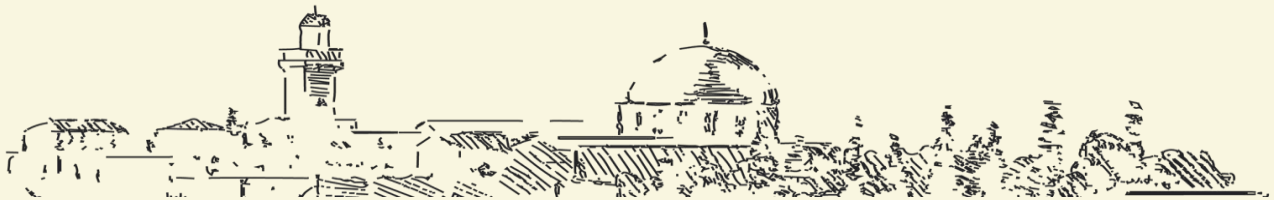

- 22 تشرين الأول 2025: أُصيب ثلاثة شبان خلال اقتحام قوات الاحتلال لمحيط مخيم قلنديا، جراء إطلاق الرصاص الحي والقنابل الغازية، ما أدى إلى إصابات وحالات اختناق.

- 28 تشرين الأول 2025: أُصيب شابان بالرصاص الحي قرب جدار الفصل العنصري في بلدة الرام شمال القدس، أحدهما في الركبة والآخر في الفخذ أثناء محاولته اجتياز الجدار.

- 5 تشرين الثاني 2025: أُصيب شاب برصاص قوات الاحتلال عند جدار الفصل في بلدة الرام.

- 8 تشرين الثاني 2025: اعتداء بالضرب على الشاب أحمد أبو طاعة في بيت حنينا، وإصابة طفيفة برصاص الاحتلال في الرام، واعتقال الفتى محمد وسام حمودة (14 عامًا) بعد الاعتداء عليه.

- 17 تشرين الثاني 2025: أُصيب مواطنان اثنان برصاص الاحتلال في الرام، كما أُصيب السائق أنس العباسي نتيجة اعتداء مستعمرين.

- 22 كانون الأول 2025: اعتدت قوات الاحتلال والبلدية على سكان عمارة الوعد في حي واد قدوم ببلدة سلوان بالضرب، مع إطلاق القنابل الصوتية باتجاه الأهالي، وهدم جزء من البناية.

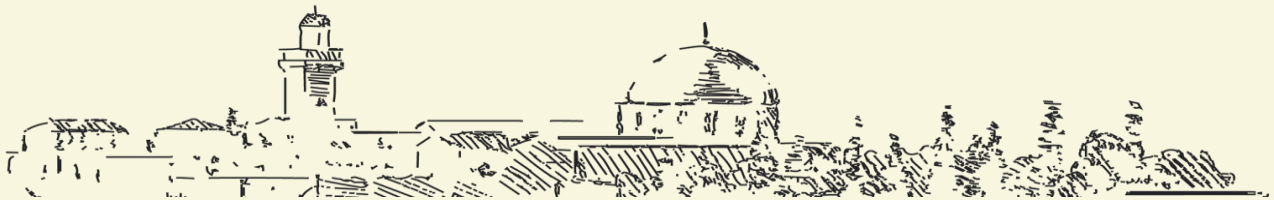

الجدول رقم (5) يوضح توزيع الإصابات المسجلة للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	13 إصابة
شهر شباط	11 إصابة
شهر آذار	9 إصابات
شهر نيسان	45 إصابة
شهر أيار	17 إصابة
شهر حزيران	33 إصابة
شهر تموز	15 إصابة
شهر آب	25 إصابة
شهر أيلول	23 إصابة
شهر تشرين الأول	40 إصابة
شهر تشرين الثاني	35 إصابة
شهر كانون الأول	65 إصابة
المجموع	**331**

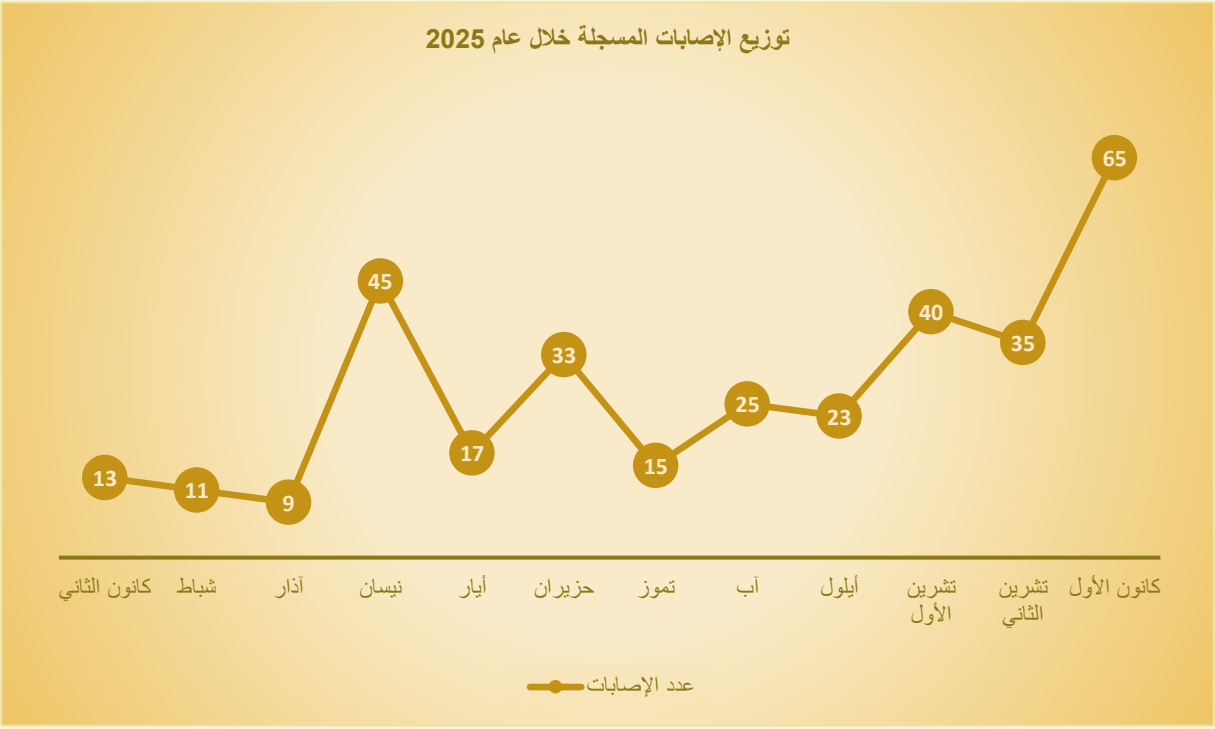

الجدول رقم (6) توزيع الإصابات المسجلة للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	3000 إصابة
2022	2486 إصابة
2023	543 إصابة
2024	168 إصابة
2025	331 إصابة

تعكس هذه المعطيات واقعًا خطيرًا من العنف المنهجي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس، ضمن سياسة مدروسة تهدف إلى إخضاع السكان الفلسطينيين وفرض وقائع قسرية على الأرض. ويؤكد تصاعد أعداد الإصابات وطبيعة الاعتداءات أن ما يجري يتجاوز كونه أحداثًا أمنية، ليشكّل نهجًا ثابتًا يقوم على استخدام القوة المفرطة وحماية عنف المستعمرين.

حالات الاعتقال

رصدت محافظة القدس خلال الأعوام 2021–2025، 11,555 حالة اعتقال بحق المواطنين المقدسيين، في إطار سياسة ممنهجة انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتفكيك البنية المجتمعية والوطنية في المدينة. وطالت هذه الاعتقالات مختلف الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك الأطفال والنساء والطلبة الجامعيين والصحفيين والأسرى المحررين وموظفي المسجد الأقصى المبارك، ونُفّذت عبر اقتحام المنازل ليلًا، وحملات دهم وتفتيش واسعة، واعتقالات ميدانية على الحواجز العسكرية المنتشرة حول القدس.

وخلال العام 2025 رصدت المحافظة 804 حالة اعتقال، من بينهم 81 طفلًا و53 سيدة، بينهم نساء حوامل وشخصيات مقدسية بارزة، إضافة إلى استهداف قيادات محلية وناشطين اجتماعيين. وترافقت هذه الاعتقالات مع اعتداءات جسدية ومعاملة قاسية ومهينة، وصلت في بعض الحالات إلى القتل، كما في استشهاد المسنّة زهية عبيدية خلال اقتحام مخيم شعفاط، ما يعكس الطابع العنيف والخطير لهذه السياسة.

وتؤكد محافظة القدس أن سياسة الاعتقال الممنهج تشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، وتشدد على أن استهداف الأطفال والنساء والمؤسسات الدينية والإعلامية والتعليمية يرقى إلى جرائم حرب وفق نظام روما الأساسي، وتحمّل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات.

الجدول رقم (7) يوضح توزيع حالات الاعتقال التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	82 حالة اعتقال بينهم 4 أطفال و14 سيدة
شهر شباط	75 حالة اعتقال بينهم 8 أطفال وسيدتان
شهر آذار	82 حالة اعتقال بينهم 6 أطفال و6 نساء
شهر نيسان	58 حالة اعتقال بينهم 5 أطفال و 3 نساء
شهر أيار	41 حالة اعتقال بينهم 6 أطفال و4 نساء
شهر حزيران	66 حالة اعتقال بينهم 14 طفلًا و 4 نساء
شهر تموز	78 مواطنًا، من بينهم 6 أطفال و5 نساء
شهر آب	32 مواطنًا فلسطينيًا، بينهم 4 أطفال وامرأتان
شهر أيلول	106 مواطن بينهم 5 أطفال و6 نساء
شهر تشرين الأول	87 مواطنًا، بينهم 11 طفلا و3 نساء
شهر تشرين الثاني	66 حالة اعتقال شملت 8 أطفال وسيدتان
شهر كانون الأول	31 حالة اعتقال شملت 4 أطفال وسيدتان
المجموع	**804 حالات اعتقال من بينهم 81 طفلًا 53 سيدة**

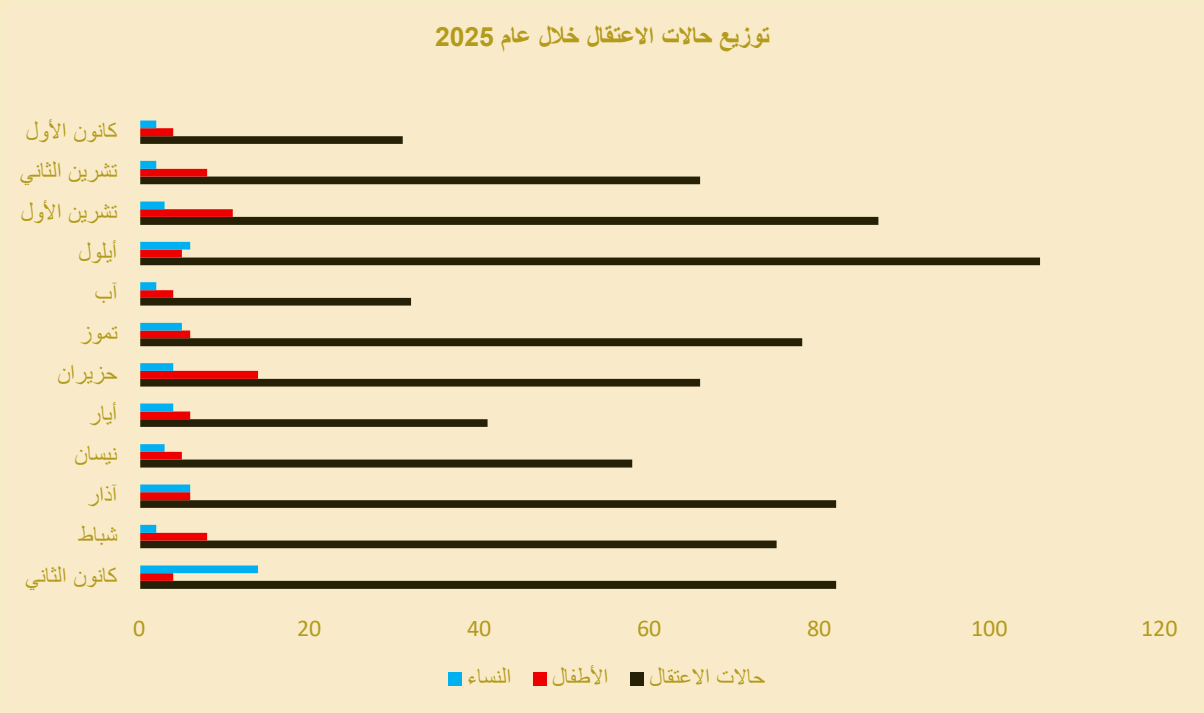

الجدول رقم (8) مقارنة حالات الاعتقال التي رُصدت خلال الأعوام (2021–2025)

العام	العدد
2021	2879 حالة اعتقال
2022	3504 حالة اعتقال
2023	3081 حالة اعتقال
2024	1287 حالة اعتقال
2025	804 حالات اعتقال من بينهم 81 طفلًا 53 سيدة

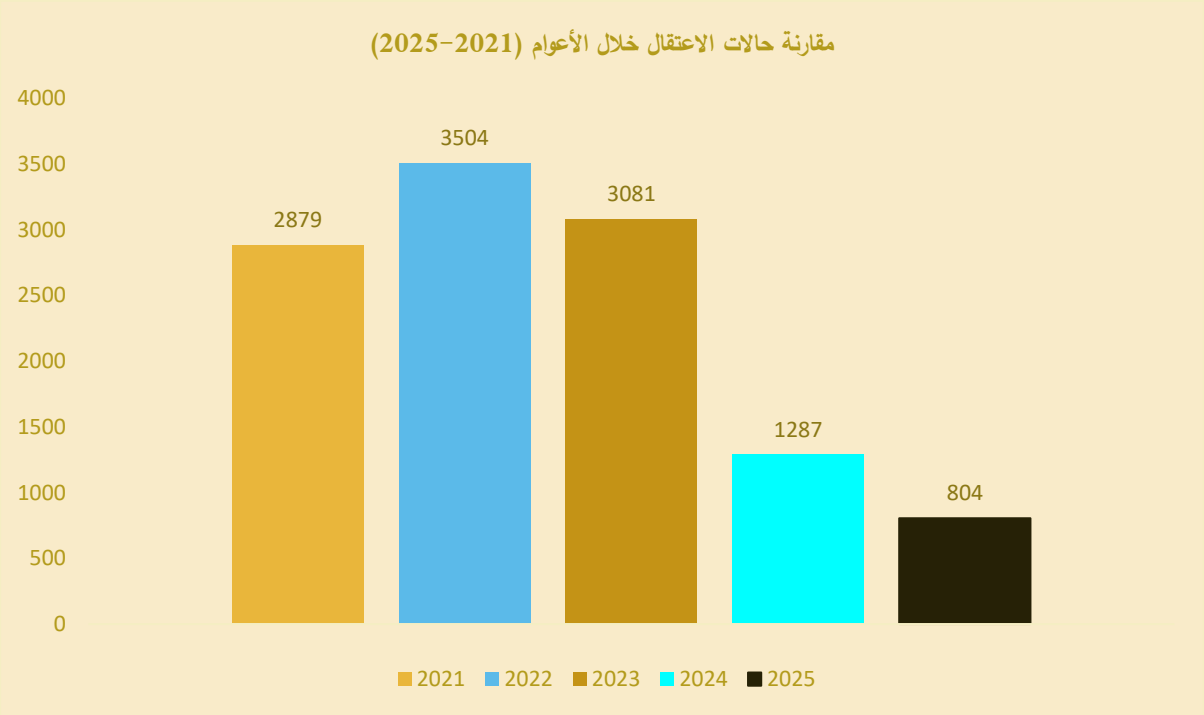

إن استهداف الأطفال والنساء يتطلب تدخلًا عاجلًا من المؤسسات الدولية لضمان حماية المدنيين ووقف سياسة الإفلات من العقاب. كما ينبغي للمجتمع الدولي ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لوقف الاعتقالات التعسفية والالتزام بالمعايير القانونية الدولية، بما يعكس التزامًا فعليًا بحماية السكان المدنيين. وتؤكد محافظة القدس على ضرورة متابعة هذه الانتهاكات عبر الآليات الأممية لضمان مساءلة المسؤولين وفرض إجراءات تمنع استمرار هذا النهج الاستعماري ضد سكان المدينة.

قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين

تواصل محاكم الاحتلال إصدار قرارات مجحفة بحق المعتقلين، تتراوح بين أحكام بالسجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، إلى جانب قرارات بالإبعاد وغرامات مالية مرتفعة، بالإضافة إلى تمديد اعتقال آخرين لفترات طويلة، تصل في بعض الحالات إلى سنوات، دون توجيه تهم محددة ضدهم.

أحكام بالسجن الفعلي

خلال الأعوام الممتدة من 2021 وحتى 2025، سلكت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسارًا قمعيًا متصاعدًا في استهداف المواطنين المقدسيين، حيث رصدت محافظة القدس صدور ما مجموعه 1,491 حكمًا بالسجن الفعلي، منها 755 حكمًا بالاعتقال الإداري. يعكس هذا التراكم الرقمي استراتيجية ممنهجة لتقويض إرادة المقدسيين، وتحويل الأحكام القضائية إلى أداة لإضعاف الوجود الفلسطيني داخل المدينة، وخلق حالة استنزاف اجتماعي ومادي للأسر، بما يخدم فرض سيادة الاحتلال بشكل قسري عبر الحديد والنار والقوانين الجائرة.

وعند تحليل معطيات عام 2025 وحده، نجد أن محاكم الاحتلال أصدرت 317 حكمًا بالسجن الفعلي، منها 183 حكمًا بالاعتقال الإداري، مما يعكس تصاعدًا واضحًا في "القمع القضائي" واستهداف المقدسيين عبر آليات لا تلتزم بأدنى المعايير القانونية. ويؤكد ارتفاع نسبة الاعتقال الإداري—الذي يفتقر للسوابق القضائية والمسوغات القانونية—أن الاحتلال يستخدم هذا الإجراء كسيف مسلط على رقاب الفلسطينيين

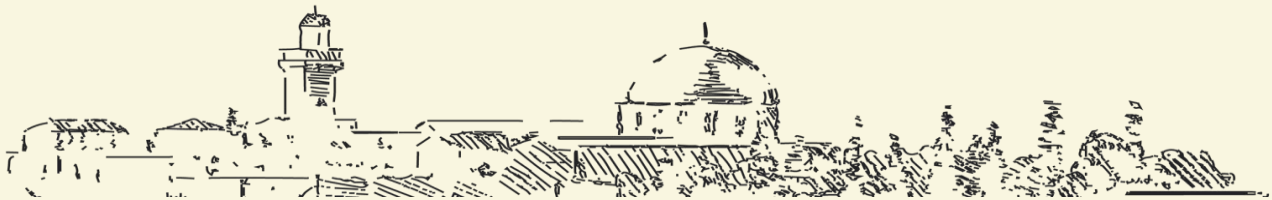

دون توجيه تهم واضحة، ما يزيد من معاناة الأسر ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوقف هذه السياسات.

ومن أبرز الأحكام التي أصدرتها محاكم الاحتلال خلال عام 2025:

- 10 أيلول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الشاب المقدسي أمير الصيداوي بالسجن الفعلي لمدة 48 عاماً ونصف، مع فرض تعويضات مالية باهظة لسبعة مستعمرين.

- 22 نيسان 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الفتى المقدسي باسل عبيدية من بلدة العيساوية بالسجن الفعلي لمدة 24 عاماً، مع فرض غرامة مالية قدرها 125,000 شيقل.

- 7 نيسان 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي كرم السلايمة بالسجن الفعلي لمدة 13 عاماً.

- 14 كانون الثاني 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الشاب المقدسي جعفر رائد مطور بالسجن الفعلي لمدة 12 عاماً.

- 7 نيسان 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي محمد خليل حمدان بالسجن الفعلي لمدة 10 سنوات.

- 10 تموز 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسيرين المقدسيين أنس أبو زنيد وأشهم العملة بالسجن الفعلي لمدة 10 سنوات وغرامة مالية قدرها 7,000 شيكل لكل منهما.

- 7 نيسان 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي صهيب نبابتة بالسجن الفعلي لمدة 9 سنوات.
- 27 أيار 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الشاب المقدسي معاذ علي عطون بالسجن الفعلي لمدة 8 سنوات و10 أشهر وغرامة مالية بقيمة 10,000 شيقل.

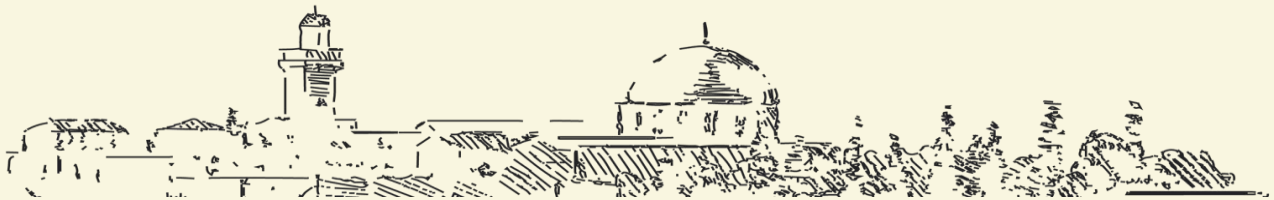

- 1 كانون الأول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي محمد السلايمة بالسجن الفعلي لمدة 8 سنوات ونصف.

- 6 شباط 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الشاب المقدسي عمر أحمد محمود من بلدة العيسوية بالسجن الفعلي لمدة 8 سنوات.

- 18 أيلول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسيرين المقدسيين يوسف طه وسعد عويضة من بلدة سلوان بالسجن الفعلي لمدة 7 سنوات ونصف.

- 1 كانون الأول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي حمزة أبو ذاب من البلدة القديمة بالسجن الفعلي لمدة 7 سنوات.

- 20 آذار 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي عدي عبد عليان من قرية العيسوية بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات وغرامة مالية قدرها 5,000 شيكل.

- 3 كانون الأول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي عمرو أشرف الجيطي بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات وغرامة مالية بقيمة 10,000 شيكل.

- 1 كانون الأول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي حمد عبد الله النتشة من حي رأس العامود بسلوان بالسجن الفعلي لمدة 5 سنوات.

- 11 أيلول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي مجد محمود بالسجن الفعلي لمدة 4 سنوات و9 أشهر.
- 21 أيار 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الشاب المقدسي محمود غريب من بلدة العيسوية بالسجن الفعلي لمدة 48 شهرًا.

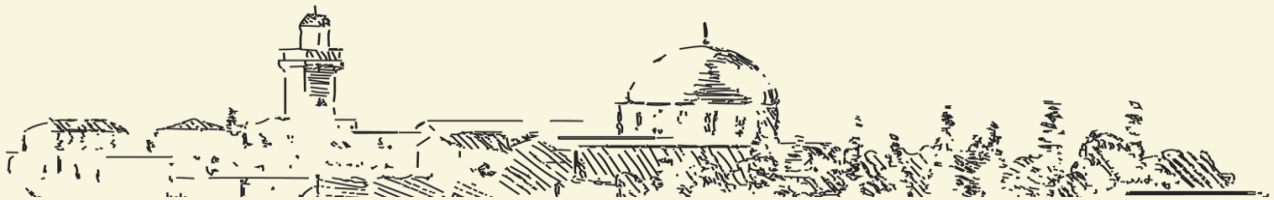

- 14 كانون الأول 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي محمود الشكشير بالسجن الفعلي لمدة 4 سنوات ونصف، إضافة إلى 9 أشهر مع وقف التنفيذ.

- 23 آذار 2025: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي محمد عبيدو بالسجن الفعلي لمدة 46 شهرًا وغرامة مالية قدرها 4,000 شيكل.

- 8 تشرين الأول 2025: جدّدت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للأسير أحمد الشوعاني من بلدة أشوع المقدسية المهجّرة وسكان مخيم قلنديا، لمدة ستة أشهر إضافية، للمرة الثالثة على التوالي.

- 28 أيار 2025: جدّدت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للأسير تامر عمر حمودة من بلدة القبيبة لمدة ستة أشهر إضافية، للمرة الثالثة على التوالي.

- 15 تشرين الأول 2025: جدّدت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري للأسير صامد رائد مطير من مخيم قلنديا شمال القدس للمرة الثانية على التوالي لمدة ستة أشهر إضافية.

- 5 تشرين الأول 2025: أصدرت سلطات الاحتلال أوامر اعتقال إداري لمدة ستة أشهر بحق الأسير المقدسي مصطفى نايفة من بلدة أبو ديس.

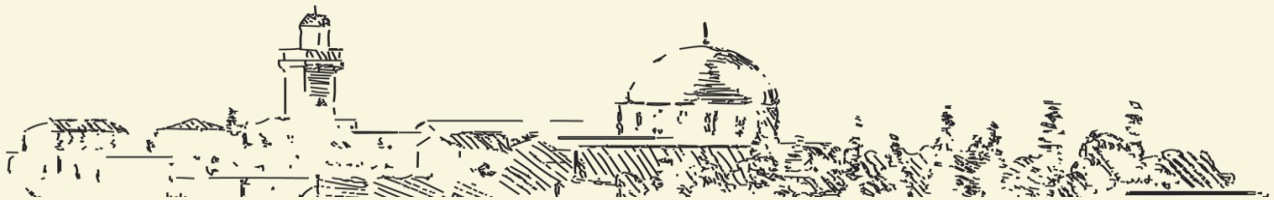

الجدول رقم (9) يوضح توزيع أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال عام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	31 حكمًا منها 9 أحكام بالاعتقال الإداري
شهر شباط	30 حكمًا منها 18 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر آذار	12 حكماً منها 5 أحكام بالاعتقال الإداري
شهر نيسان	27 حكمًا منها 11 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر أيار	26 حكمًا منها 19 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر حزيران	40 حكمًا منها 37 حكمًا بالاعتقال الإداري
تموز	44 حكمًا منها 25 حكمًا بالاعتقال الإداري
آب	17 حكمًا منها 12 حكمًا بالاعتقال الإداري
أيلول	17 حكماً منها 5 أحكام بالاعتقال الإداري
تشرين الأول	16 حكماً منها 13 حكمًا بالاعتقال الإداري
تشرين الثاني	28 حكماً منها 18 حكمًا بالاعتقال الإداري
كانون الأول	29 حكماً منها 11 حكمًا بالاعتقال الإداري
المجموع	**317 حكمًا منها 183 بالاعتقال الإداري**

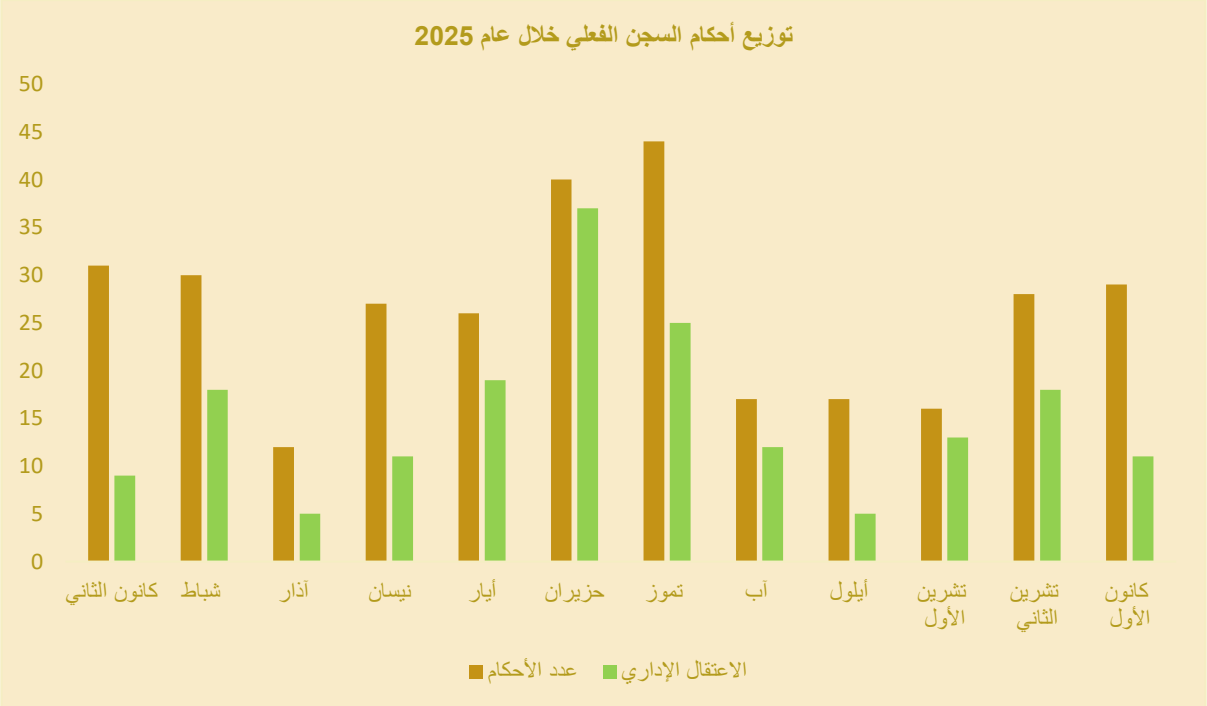

الجدول رقم (10) مقارنة أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال الأعوام (2021- 2025)

العام	العدد
2021	157 حكم منها 43 اعتقالًا إداريًا
2022	276 حكم منها 96 اعتقالًا إداريًا
2023	330 حكم منها 153 اعتقال إداري
2024	411 حكم منها 280 بالاعتقال الإداري
2025	317 حكم منها 183 بالاعتقال الإداري

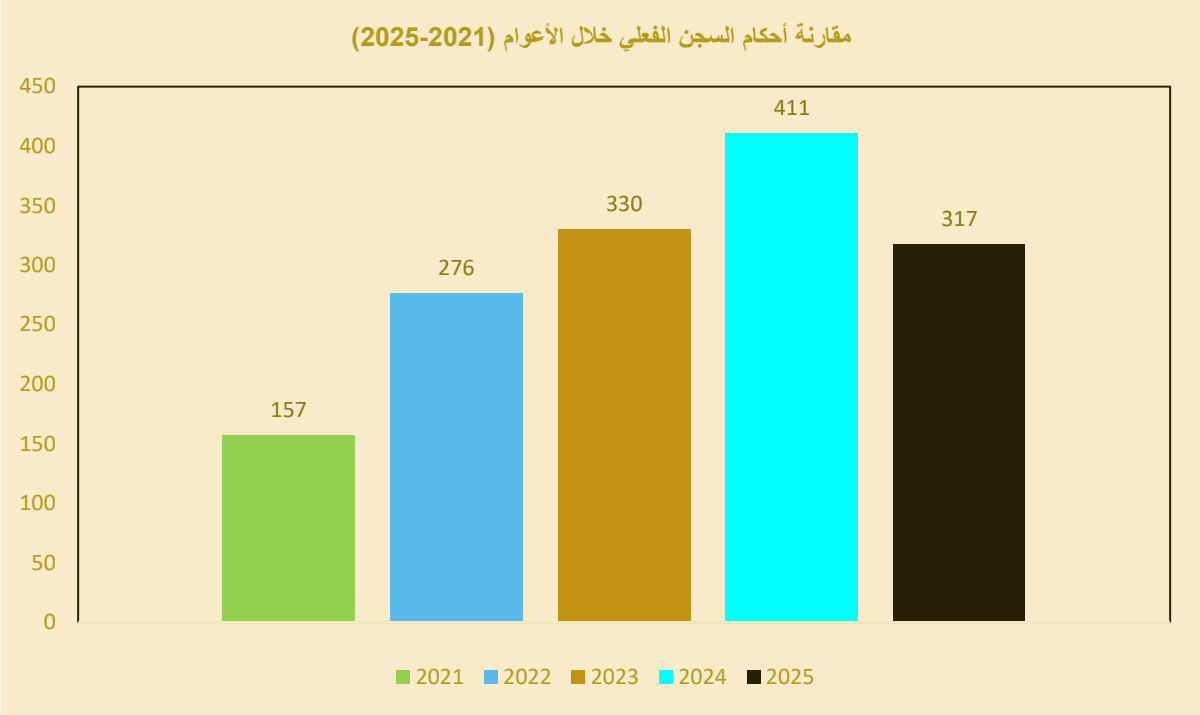

تُظهر الأرقام المحققة قفزة نوعية في "عقيدة القمع القضائي"، حيث تضاعفت الأحكام الإجمالية من 157 في عام 2021 إلى 411 في عام 2024، مع تحول خطير في عام 2025 بجعل "الاعتقال الإداري" هو الأصل لا الاستثناء في التعامل مع المقدسيين. إن إصدار أحكام خيالية تصل إلى 48 عاماً واستنزاف العائلات بغرامات مئات الآلاف من الشواكل يؤكد أن المحاكم باتت "أداة هندسة ديموغرافية". هذا الاستهداف الممنهج لمخيم قلنديا والعيساوية وسلوان، واستسهال تجديد الإداري للمرة الثالثة توالياً، يعكس قراراً سياسياً احتلالياً بتحويل السجن إلى وسيلة دائمة لإفراغ القدس من حراسها وصوتها الأكاديمي والوطني.

قرارات بالحبس المنزلي

يُشكّل الحبس المنزلي إحدى السياسات القمعية البارزة التي تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على المواطنين في محافظة القدس، إذ تُجبر المعتقلين على الإقامة الجبرية داخل منازلهم أو منازل ذويهم لفترات زمنية متفاوتة، ضمن شروط مشددة تتضمن فرض غرامات مالية مرتفعة، وكفالات تعجيزية، وقيودًا على الحركة، أو الإبعاد عن أماكن السكن والعمل والتعليم، الأمر الذي يحوّل هذا الإجراء إلى عقوبة جماعية تمسّ الأسرة المقدسية بأكملها.

وخلال الأعوام 2021–2025، رصدت محافظة القدس صدور (821) قرارًا بالحبس المنزلي، في سياق تصاعد هذه السياسة باعتبارها إجراءً ممنهجًا يستهدف على نحو خاص الأطفال والقاصرين والشبان المقدسيين، في مسعى متواصل لضرب الاستقرار الاجتماعي، وفرض قيود إضافية على تفاصيل الحياة اليومية، خارج إطار المحاكمات العادلة، وبما يتناقض بشكل صريح مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

وفي عام 2025، رصدت محافظة القدس استمرار سلطات الاحتلال في إصدار قرارات الحبس المنزلي بحق المواطنين المقدسيين، حيث سُجّل خلال العام صدور (64) قرارًا، في إطار نهج عقابي يهدف إلى تشديد الخناق على المواطنين، وتحويل منازلهم إلى أماكن احتجاز قسري، بما يشكّل انتهاكًا جسيمًا للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية.

الجدول رقم (11) يوضح قرارات الحبس المنزلي التي رُصدت خلال عام 2025

الشهر	العدد
كانون الثاني	3 قرارات
شباط	19 قرارًا
آذار	5 قرارات
نيسان	4 قرارات
أيار	7 قرارات
حزيران	7 قرارات
تموز	قراران
شباط	3 قرارات
أيلول	5 قرارات
تشرين الأول	قرار
تشرين الثاني	7 قرارات
كانون الأول	قرار
المجموع	**64 قرارًا**

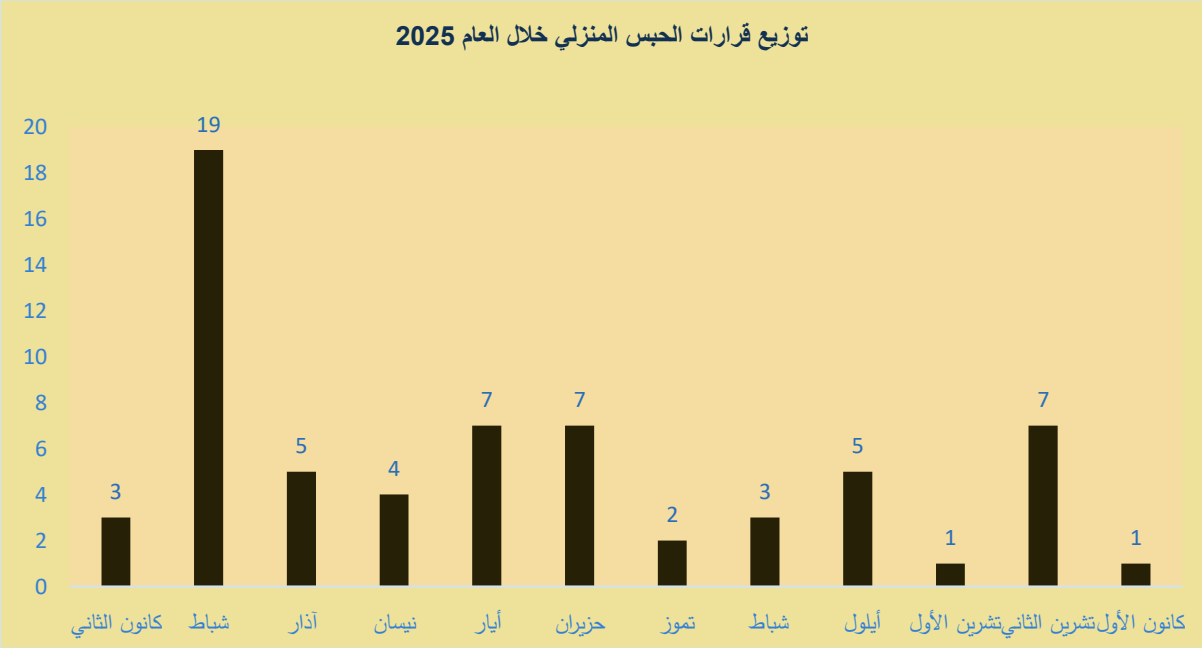

الجدول رقم (12) مقارنة قرارات الحبس المنزلي رُصدت للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	176 قرار
2022	214 قرار
2023	316 قرار
2024	51 قرار
2025	64 قرار
المجموع	**821 قرار**

قرارات الإبعاد

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدام سياسة الإبعاد كأحد الأدوات القمعية بحق الفلسطينيين في محافظة القدس، سواء بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، أو عن البلدة القديمة، أو عن مدينة القدس ومحيطها، في إطار نهج ممنهج يستهدف النشطاء، والأسرى المحررين، والصحفيين، والمرابطين، ويهدف إلى تفريغ المدينة من أبنائها وعزلهم عن مقدساتهم.

وخلال الأعوام 2021–2025، رصدت محافظة القدس تصاعدًا لافتًا في قرارات الإبعاد التي أصدرتها سلطات الاحتلال، حيث بلغ مجموع القرارات الصادرة خلال هذه الفترة **(2,386)** قرار، شملت 1499 بالإبعاد عن المسجد الأقصى، في انتهاك واضح لحرية العبادة، ولقواعد القانون الدولي الإنساني، وللوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة المحتلة.

وخلال عام 2025، رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال (200) قرارًا بالإبعاد بحق فلسطينيين، من بينها (149) قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، استهدفت عددًا كبيرًا من الأسرى المحررين، والصحفيين، والنشطاء، إلى جانب حالات إبعاد خارج فلسطين، في تصعيد خطير يندرج ضمن سياسة العقاب الجماعي والتطهير المكاني بحق المقدسيين.

الجدول رقم (13) يوضح توزيع قرارات الإبعاد التي رُصدت للعام 2025

الشهر	العدد
كانون الثاني	4 قرارات بالإبعاد عن البلدة القديمة والأقصى
شباط	49 قرارًا بالإبعاد منها 25 عن المسجد الأقصى
آذار	33 قرار بالإبعاد منها 32 عن المسجد الأقصى
نيسان	13 قرارا بالإبعاد 6 منها عن المسجد الأقصى
أيار	5 قرارات بالإبعاد 4 منها عن المسجد الأقصى
حزيران	3 قرارات بالإبعاد منها 2 عن المسجد الأقصى
تموز	9 قرارات بالإبعاد منها 6 عن المسجد الأقصى
آب	7 قرارات بالإبعاد منها 4 عن المسجد الأقصى
أيلول	51 قرارا بالإبعاد منها 47 عن المسجد الأقصى
تشرين الأول	17 قرارات بالإبعاد منها 16 عن المسجد الأقصى
تشرين الثاني	8 قرارات بالإبعاد منها 6 عن المسجد الأقصى
كانون الأول	قرار بالإبعاد عن المسجد الأقصى
المجموع	**200 قرار منها 149 عن المسجد الأقصى**

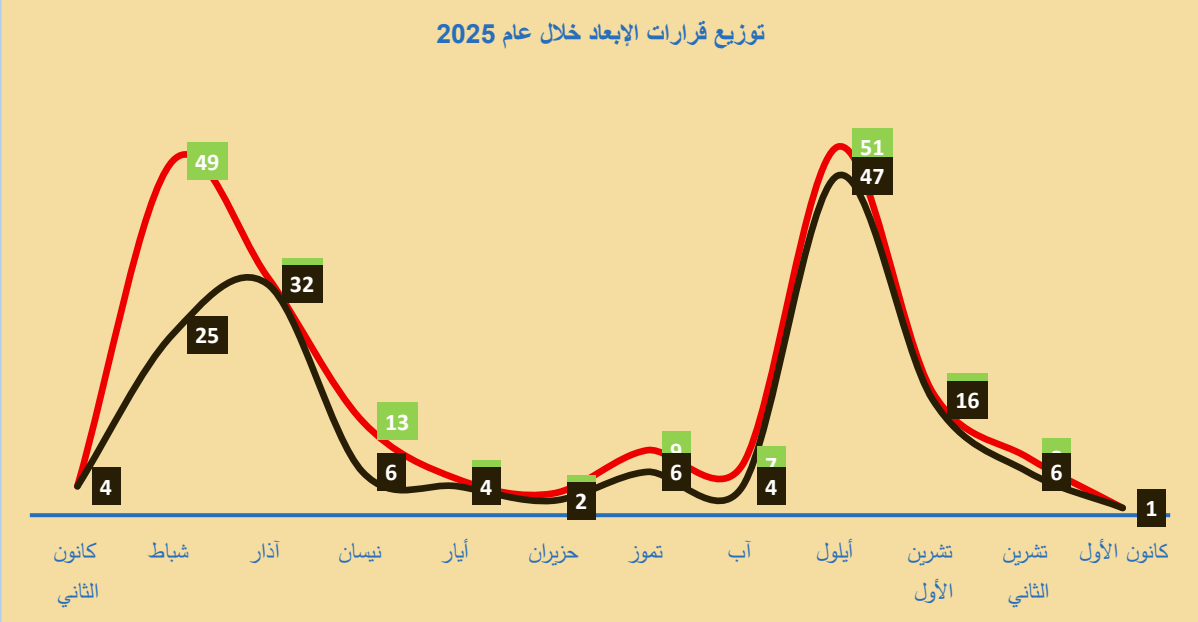

الجدول رقم (14) مقارنة قرارات الإبعاد التي رُصدت خلال الأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	473 قرارًا منها 310 عن المسجد الأقصى
2022	871 قرار منها 427 عن المسجد الأقصى
2023	740 قرار منها 561 عن المسجد الأقصى
2024	102 قرار منها 52 عن المسجد الأقصى
2025	200 قرار منها 149 عن المسجد الأقصى

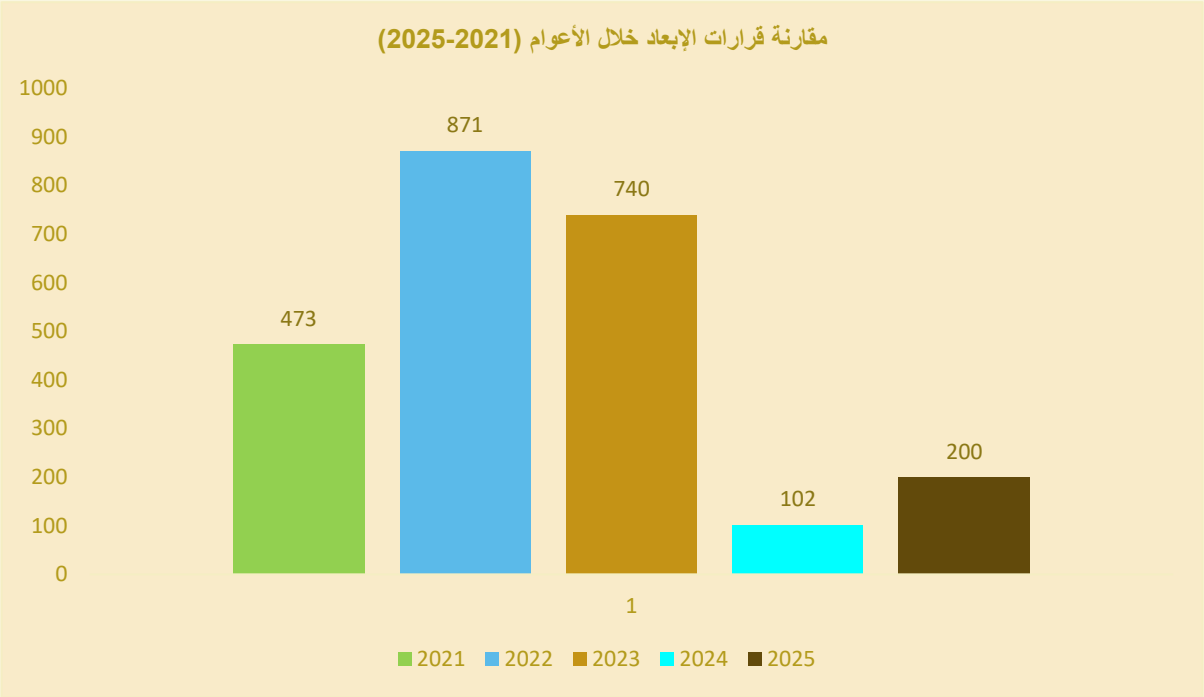

قرارات بمنع السفر

رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي 87 قرارًا بمنع السفر خلال السنوات الخمس الممتدة من 2021 حتى 2025، في سياق التضييق المتواصل على الفلسطينيين في المدينة، واستهداف الشخصيات المقدسية المؤثرة، بما في ذلك الناشطين والمرابطين، في محاولة لفرض مزيد من القيود على حركتهم ونشاطهم. ففي عام 2022، أصدرت سلطات الاحتلال 34 قرارات، وفي عام 2023 صدرت 38 قرارًا، أما عام 2024 فصدرت 8 قرارات، ثم في عام 2025 أصدرت سلطات الاحتلال 7 قرارات. ففي 6 شباط 2025، أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بحق المرابطة المقدسية هنادي حلواني يقضي بمنعها من السفر خارج البلاد. وفي 13 شباط، سلّم الاحتلال المرابطة المقدسية خديجة خويص قرارًا بمنع السفر لمدة شهر قابل للتجديد، وذلك بعد استدعائها للتحقيق. ثم في 3 نيسان، سلّمت سلطات الاحتلال خويص قرارًا آخر يقضي بمنعها من السفر، إضافة إلى منعها من التواصل مع عدد من الشخصيات لمدة ستة أشهر.

عمليات الهدم والتجريف

واصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد سياسة الهدم الممنهج في مدينة القدس المحتلة، ضمن مخطط التهجير القسري والتطهير العرقي الهادف لتغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي للمدينة المقدسة، وتثبيت السيطرة الاستيطانية عليها. وخلال الأعوام 2021–2025، رصدت محافظة القدس تنفيذ الاحتلال ما يزيد عن 1,732 عملية هدم وتجريف، شملت هدم المنازل والمباني التجارية والزراعية والمرافق العامة، إضافة إلى عمليات تجريف واسعة، ما يعكس استمرار نهج ممنهج يهدف إلى تفريغ المدينة من أبنائها.

وخلال عام 2025 وحده، رصدت محافظة القدس تنفيذ الاحتلال 397 عملية هدم وتجريف، منها 259 عملية هدم مباشرة نفذتها آليات الاحتلال، و104 عمليات هدم قسري ذاتي أُجبر خلالها المقدسيون على هدم منازلهم أو ممتلكاتهم بأنفسهم تحت تهديد الغرامات والسجن، إضافة إلى 34 عملية حفر وتجريف. ولم تقتصر عمليات الهدم على المنازل فقط، بل طالت منشآت تجارية وزراعية وأسوارًا ومرافق عامة، في مختلف أنحاء المدينة بما في ذلك بلدة سلوان، جبل المكبر، بيت حنينا، العيسوية، والرام وغيرها من البلدات المحيطة.

ويُظهر هذا التصعيد غياب الحد الأدنى من الضمانات القانونية والحقوقية للفلسطينيين في القدس، في ظل سياسة تخطيط تمييزية تمنعهم من البناء والتوسع، مقابل تسهيلات واسعة لمشاريع الاستيطان والتهويد. كما شهد العام 2025 تنفيذ عمليات هدم دور عبادة، ومنها مسجد التقوى في صور باهر.

أبرز عمليات الهدم والتجريف خلال عام 2025:

- 5 كانون الثاني 2025: هدم بناية لعائلة عويضة في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، تضم 6 شقق، وتشريد 43 فردًا.
- 14 كانون الثاني 2025: هدمت آليات الاحتلال 6 منشآت تجارية في بلدة الجيب شمال غرب القدس بحجة عدم الترخيص.
- 29 كانون الثاني 2025: هدم مسجد التقوى في صور باهر وممتلكات أخرى في جبل المكبر بحجة عدم الترخيص.
- 15 شباط 2025: أجبرت سلطات الاحتلال هاني عويضة على هدم منزله في حي واد قدوم بسلوان.
- 18 شباط 2025: هدم منازل أربعة أشقاء من عائلة هلسة في جبل المكبر (علي، أمين، حامد، ومحمد).
- 25 شباط 2025: هدمت قوات الاحتلال منزلًا وبركسين زراعيين وحظيرتين للأغنام في العيسوية وجرفت أراضٍ وأشجارًا.
- 3 آذار 2025: هدم ممتلكات المواطن زياد مصطفى في روابي العيساوية، شملت منزلًا ومخازن وإسطبلات، ضمن مشروع القدس الكبرى "إي1".
- 5 آذار 2025: هدمت آليات الاحتلال منزل الأسير الجريح هايل ضيف الله في بلدة رافات.
- 31 آذار 2025: أجبرت بلدية الاحتلال محمد علي أبو صوي في سلوان على هدم منزله قسرًا، بعد 14 عامًا من البناء، وكان يقطنه 12 فردًا.
- 1 نيسان 2025: هدمت آليات الاحتلال إسطبلًا للخيل وبركسًا وبيتًا متنقلًا وجرفت سياج أرض ومحيط بئر في بلدة أبو ديس.
- 22 نيسان 2025: فجرت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد محمد شهاب في الرام، وأجبرت العائلات المجاورة على إخلاء منازلها بالقوة.
- 7 أيار 2025: هدمت قوات الاحتلال منشأة زراعية ومنزلًا متنقلًا لعائلة أبو الحمص في العيسوية، وأجبرت محمد العبيدي على هدم منزله ذاتيًا في بيت حنينا.
- 10 أيار 2025: أجبرت بلدية الاحتلال محمد عودة على هدم مكتبه قسريًا في حي البستان بسلوان بعد فرض مخالفة مالية.

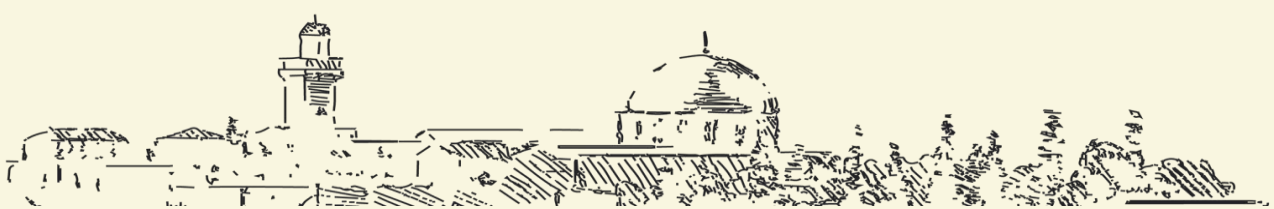

- 21 أيار 2025: هدمت قوات الاحتلال مغسلة مركبات للمقدسي هشام داري في العيسوية، وأجبرت الأخوين رياض ووليد أبو دياب على استكمال هدم منزلهما في سلوان.
- 28 أيار 2025: هدمت آليات الاحتلال منزل نور طوطح في بيت حنينا وجرفت أراضي لعائلتي غراب وأبو سنينة في الزعيم، وهدمت بركسًا في عين اللوزة بسلوان.
- 2 حزيران 2025: أجبرت بلدية الاحتلال عائلة حشيمة في بيت حنينا على هدم منزلين يقطنهما 12 فردًا.
- 1 تموز 2025: أجبرت قوات الاحتلال الشاب قصي برقان على هدم منزله ذاتيًا في وادي قدوم بسلوان، وهدمت منزل تيسير أبو نجمة وأزالت منشآت في بئر أيوب بسلوان.
- 8 تموز 2025: هدمت جرافات الاحتلال بناية قيد الإنشاء تضم ثلاثة طوابق، 8 شقق و15 محلًا تجاريًا في ضاحية السلام بعناتا.
- 4 آب 2025: هدمت آليات الاحتلال أربع منشآت في بلدة الجديرة شمال القدس، شملت منزلًا مكونًا من طابقين، متنزّهًا، كوخًا وأسوارًا.
- 22 كانون الأول 2025: هدمت بلدية الاحتلال عمارة "الوعد" في حي واد قدوم براس العامود، مما شرد 12 عائلة مقدسية وسط استنفار واسع وانتشار قوات الاحتلال.

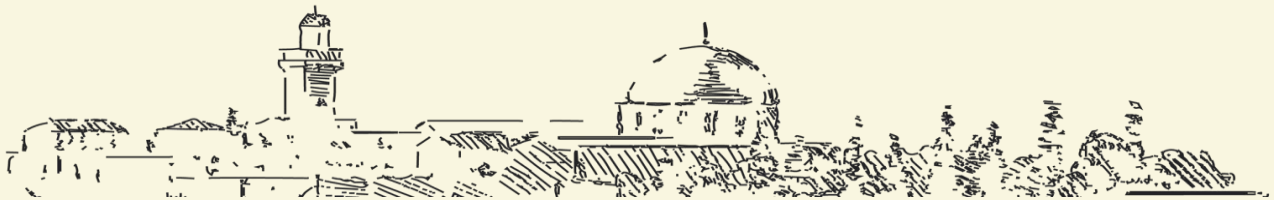

الجدول رقم (15) يوضح توزيع عمليات الهدم التي رُصدت عام 2025

الشهر	هدم بآليات لاحتلال	هدم قسري ذاتي	حفر وتجريف	المجموع
شهر كانون الثاني	21	14	4	39
شهر شباط	18	6	7	31
شهر آذار	14	6	1	21
شهر نيسان	25	5	4	34
شهر أيار	22	15	5	42
شهر حزيران	8	8	3	19
تموز	50	14		64
آب	16	12	2	30
أيلول	11	9	2	22
تشرين الأول	7	5	3	15
تشرين الثاني	21	5	1	27
كانون الأول	46	5	2	53
المجموع	**259**	**104**	**34**	**397 عملية هدم وتجريف**

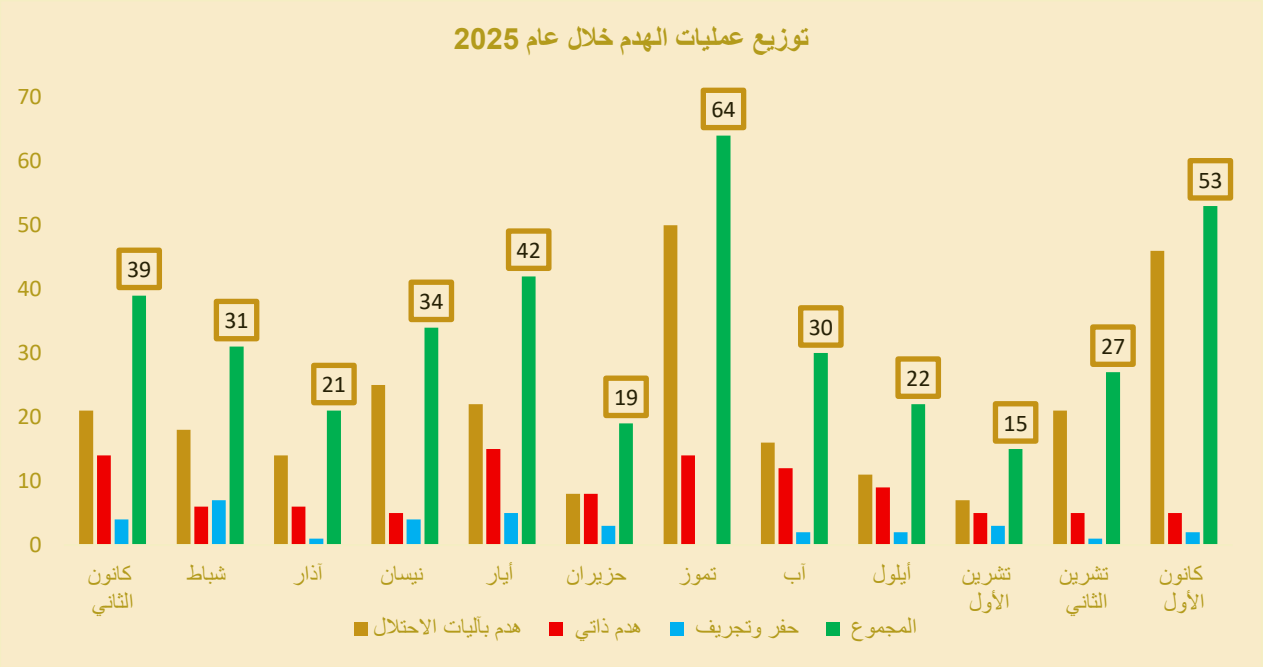

الجدول رقم (16) مقارنة عمليات الهدم التي رُصدت للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	312 عملية هدم وتجريف
2022	306 عملية هدم وتجريف
2023	337 عملية هدم وتجريف
2024	380 عملية هدم وتجريف
2025	397 عملية هدم وتجريف

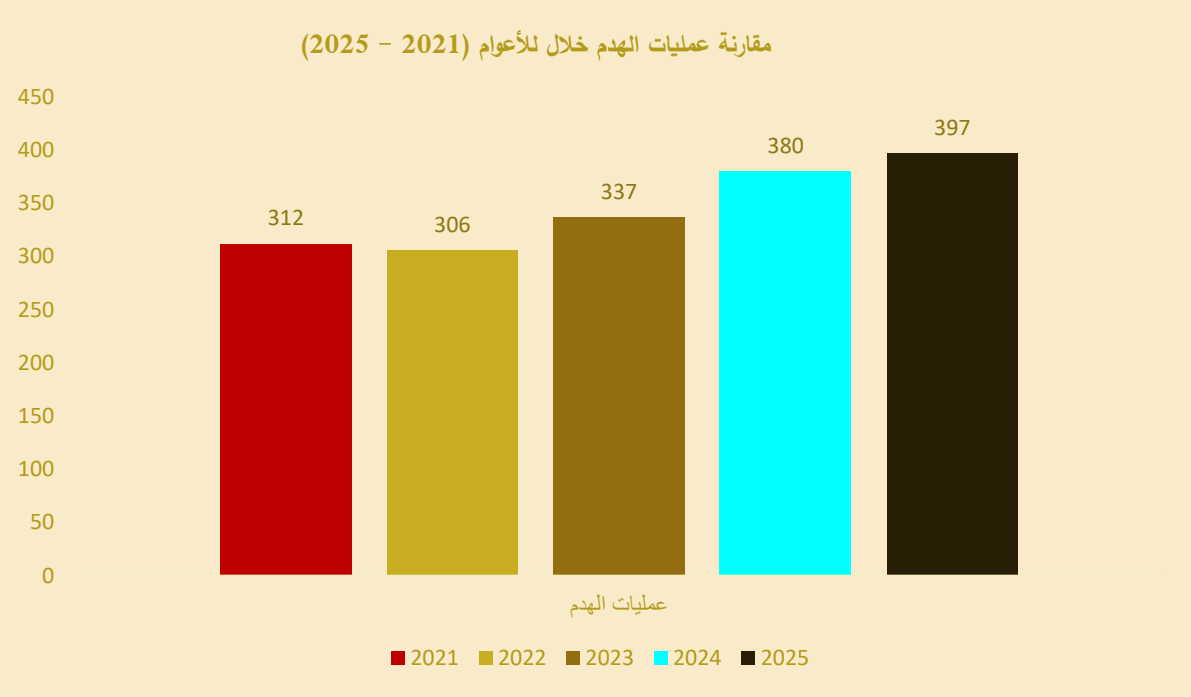

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

رصدت محافظة القدس خلال السنوات الخمس الأخيرة تصعيدًا متواصلًا من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ سياسات التهجير القسري والفصل الديمغرافي في القدس الشرقية، حيث وثقت إصدار 1,439 قرارًا وانتهاكًا مباشرًا خلال الفترة من 2021 حتى 2025، منها إخطارات هدم ووقف بناء، وقرارات مصادرة، واستيلاء على أراضٍ، بالإضافة إلى أوامر إخلاء قسري جماعي وفردي. وقد توزعت هذه القرارات بين 287 قرارًا في عام 2021، و220 قرارًا في عام 2022، و236 قرارًا في عام 2023، و145 قرارًا في عام 2024، و551 قرارًا في عام 2025. وقد استهدفت هذه الإجراءات أحياءً وبلدات فلسطينية ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل سلوان، العيسوية، الشيخ جراح، بيت حنينا، وبلدة الجيب، في مؤشر واضح على استمرار الاحتلال في تغييب الوجود الفلسطيني وفرض السيطرة الاستيطانية.

في بداية العام، أصدر الاحتلال في 6 كانون الثاني قرارًا بالاستيلاء على 262 دونمًا من أراضي بلدات جبع، الرّام، كفر عقب ومخماس، لصالح تنفيذ مشروع شارع 45 الاستيطاني. وفي 23 كانون الثاني، أصدر الاحتلال قرارًا بإخلاء 26 عائلة مقدسية من منازلها في سلوان لصالح جمعيات استيطانية، شملت 21 منزلًا لعائلة الرجبي و5 منازل لعائلة بصبوص. وواصل الاحتلال خلال شباط تنفيذ سياسات الهدم، حيث وزع 3 شباط خمس إخطارات بهدم ووقف أعمال البناء في بلدة العيسوية، وفي 4 شباط استولى على قطعة أرض في حي الصوانة بحجة إقامة "أعمال بستنة وحدائق". وفي 17 شباط تم إخطار المواطن بشار أبو عالول في حي الشيخ جراح بإخلاء مخزنه بعد إخطار سابق لمحلّه.

مع حلول آذار، أصدرت محكمة الاحتلال في 3 آذار حكمًا بإخلاء عائلة الباشا من منزلها التاريخي في شارع الواد بالبلدة القديمة لصالح تحويله لكنيس يهودي، فيما وزعت سلطات الاحتلال في 10 آذار إخطارات هدم على منازل العيسوية، واقتحمت في 11 آذار منزل الطبيبة المقدسية أماني موسى عودة في حي البستان ببلدة سلوان وسلمتها قرارًا نهائيًا بالهدم. وفي نيسان، أخطرت سلطات الاحتلال في 6 نيسان نحو 21 بيتًا وحظيرة أغنام بالهدم في بلدة عناتا، وفي 28 نيسان تم إيقاف بناء ثلاثة منازل وكرفانات لتربية المواشي في بلدة الجيب.

وخلال أيار، رصدت محافظة القدس إصدار 17 قرارًا بالهدم في بلدة سلوان، أبرزها إخطار عمارة الوعد في وادي قدوم المكونة من 12 شقة، إضافة إلى إعلان رئيس بلدية الاحتلال تحويل بركة مأمن الله إلى "موقع تراثي إسرائيلي"، في خرق صارخ للمعالم الإسلامية والتاريخية للمدينة. وفي 11 حزيران، صدرت

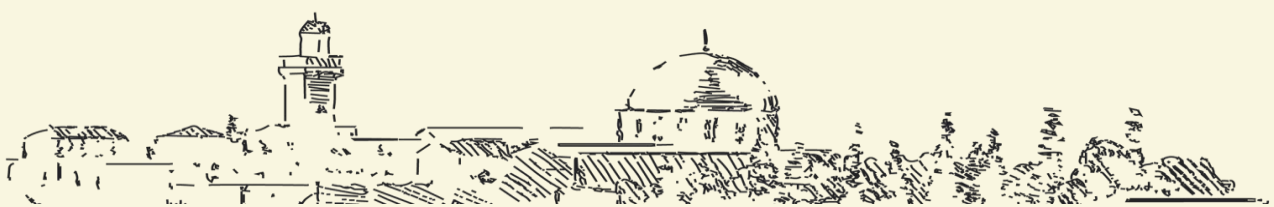

إخطارات لـ18 منزلًا تضم 35 وحدة سكنية في بلدة أم طوبا، مستهدفة نحو 150 فلسطينيًا، كما شملت حملة جديدة في 10 حزيران قرية النعمان حيث وُزعت إخطارات على جميع المنازل المزعومة غير المرخصة، ما يعرض نحو 150 شخصًا لخطر التهجير القسري.

واصلت سلطات الاحتلال خلال تموز توظيف سياسة الهدم والإخلاء كأداة قسرية، حيث وثقت محافظة القدس 105 إخطارًا، بينها 79 أمر هدم و26 أمر إخلاء، استهدفت سلوان والعيسوية والعيزرية وقرية النعمان. وأصدر وزير القدس والتراث الإسرائيلي في منتصف تموز قرارًا بإخلاء منازل ومحلات فلسطينية في طريق باب السلسلة المؤدي إلى المسجد الأقصى، شمل ما بين 15 إلى 20 عقارًا، بينها المدرسة الطشتمرية ومقر الهيئة الإسلامية العليا. كما شملت الإخطارات أكثر من 40 منزلًا في قرية النعمان، وعمارة 12 شقة في حي وادي قدوم بسلوان.

وشهد آب 93 إخطارًا، بينها 92 أمر هدم و1 قرار مصادرة، استهدفت بلدات سلوان والعيسوية والعيزرية وصورباهر وأم طوبا وقلنديا، ضمن مشاريع استيطانية مثل "نسيج الحياة" وE1 لربط المستعمرات وعزل القدس عن الضفة الغربية. وفي أيلول، رُصد 93 إخطارًا أيضًا، منها 58 أمر هدم و31 أمر إخلاء و4 قرارات مصادرة، استهدفت الخان الأحمر، النبي صموئيل، حي الخلايلة، بيت إكسا، ضاحية الأقباط بالرّام، قطنة، القبيبة، وادي الحمص، وبلدة سلوان. وقد شملت هذه الإجراءات أوامر إخلاء لعشرات الشقق، بالإضافة إلى مصادرة أراضٍ لصالح توسيع المستعمرات.

وفي تشرين الأول، وثقت محافظة القدس 55 إخطارًا، بينها 45 أمر هدم و7 أوامر إخلاء و3 قرارات مصادرة أراضٍ، استهدفت الطور، سلوان، عناتا، جبع وقلنديا، إضافة إلى تجمع السعيدي البدوي شرق المدينة. وأصدرت بلدية الاحتلال خلال الشهر أوامر هدم وإخلاء لمنازل عائلات فلسطينية بزعم البناء دون ترخيص أو "المنفعة العامة"، كما صادرت أراضي لإقامة مشاريع استيطانية وزيادة السيطرة على المناطق الفلسطينية.

وخلال تشرين الثاني، رصدت محافظة القدس 45 إخطارًا، منها 43 أمر هدم و1 إخطار إخلاء، بالإضافة إلى مصادرة 77.608 دونمًا من أراضي العيسوية الشرقية، مستهدفة الولجة، البلدة القديمة، وادي الحمص، العيسوية، والزعيّم. وتضمنت هذه الإجراءات أوامر هدم لمنازل وتجهيزات زراعية، مع تهديد العائلات بالتهجير القسري، إلى جانب مشاريع استيطانية واسعة مثل "شارع الاستيطان 45" ومصادرة أراضٍ لأغراض عسكرية واستيطانية.

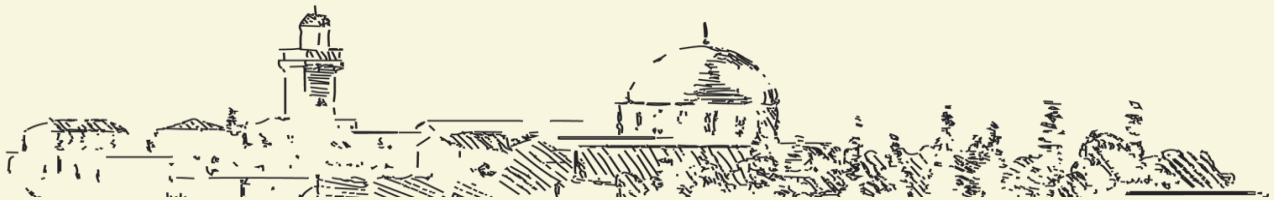

وخلال كانون الأول، وثّقت محافظة القدس 42 قرارًا وانتهاكًا مباشرًا، منها 17 إخطار هدم ووقف بناء، و2 قرار مصادرة، و23 قرار إخلاء قسري جماعي أو فردي، شملت اقتحامات وتوزيع إخطارات في الزعيّم، بير المسكوب، وواد اسنيسل، عرب الجهالين، جبل المكبر، سلوان وحي بطن الهوى. وأصدرت محكمة الاحتلال في 29 كانون الأول حكمًا نهائيًا بإخلاء 13 مسكنًا في حي بطن الهوى لصالح جمعية استيطانية، ما يمثل تتويجًا لسياسة التهجير القسري المنظم بحق الفلسطينيين في قلب القدس المحتلة.

تُظهر هذه البيانات استمرار سياسة ممنهجة لتنفيذ مشاريع استيطانية وتهويد المدينة، عبر استخدام الهدم والإخلاء والمصادرة كأدوات قسرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف، وخرق حقوق الإنسان الأساسية في السكن والأمن والكرامة. وتشكل هذه الإجراءات جزءًا من مخطط شامل لفرض السيطرة الاستعمارية على القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الفلسطينيين، مع استمرار الازدواجية القانونية التي تمنح المستعمرين حقوقًا على الأراضي والممتلكات، بينما يُحرم الفلسطينيون من أي حق مماثل.

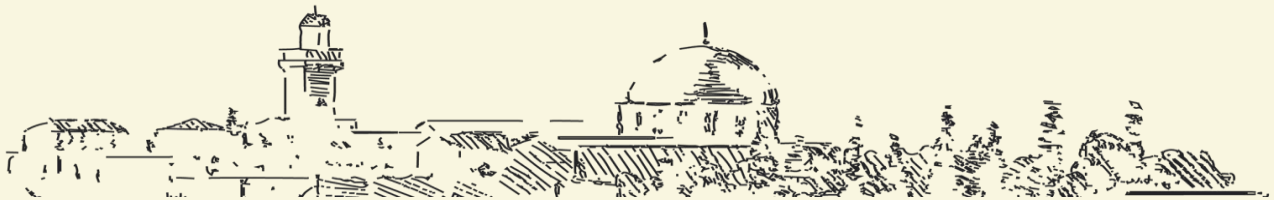

الجدول رقم (17) مقارنة قرارات الهدم والإخلاء والاستيلاء والمصادرة التي رُصدت للأعوام (2021-2025)

العام	عدد قرارات الهدم والإخلاء والاستيلاء والمصادرة
2021	287 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء
2022	220 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء
2023	236 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء
2024	145 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء
2025	551 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء
المجموع:	**1439 قرار بالإخلاء والهدم والمصادرة والاستيلاء**

المشاريع الاستعمارية

وثقت محافظة القدس بالتعاون مع جمعية الدراسات–بيت الشرق، خلال السنوات الخمس الممتدة من 2021 إلى 2025، سياسة التوسع الاستيطاني المكثف والمستمر لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في المحافظة، عبر ثلاث مراحل رئيسية: الإيداع، والمصادقة، والمناقصة. حيث أودعت سلطات الاحتلال 151 مشروعًا للمناقشة تضمنت حوالي 35,257 وحدة استعمارية، كما صادقت سلطات الاحتلال على 130 مشروعًا أُقرت رسميًا، شملت ما مجموعه 28,706 وحدة استعمارية. أما على صعيد المناقصات التي تمهد للبناء الفعلي، فقد بلغ عدد المشاريع المطروحة 51 مشروعًا، تضمنت 8,328 وحدة استعمارية .

ملاحظة: يضاف لأرقام الوحدات الاستعمارية في المراحل الثلاثة المشاريع الخدمية والبنى التحتية المصممة لترسيخ واقع الاستيطان، مثل الطرق والأنفاق، والمناطق الصناعية والتجارية، والمؤسسات التعليمية والدينية، والحدائق العامة، ومرافق النقل.

خلال عام 2021، مثلت الحركة الاستيطانية مرحلة تمهيدية لتسارع لاحق، حيث سُجل 14 مشروع إيداع تضمنت 2,157 وحدة، و8 مشاريع مصادقة بـ 562 وحدة، و13 مناقصة شملت 920 وحدة استعمارية.

وفي عام 2022، شهدت وتيرة المشاريع قفزة واضحة، خاصة في مرحلة الإعلان الأولي، حيث قفز عدد مشاريع الإيداع إلى 18 مشروعًا بتخطيط لـ 8,564 وحدة استعمارية. كما سُجلت 8 مشاريع مصادقة بـ 1,694 وحدة، و7 مناقصات لبناء 497 وحدة.

أما عام 2023، فقد شهد ذروة في عدد المشاريع المعلنة، مع تسجيل 42 مشروع إيداع (الأعلى في فترة الخمس سنوات) شملت 6,698 وحدة، و27 مشروع مصادقة (الأعلى كذلك) تضمنت 4,151 وحدة، و12 مناقصة لإنشاء 1,788 وحدة استعمارية.

وفي عام 2024، تركز النشاط الاستيطاني على التخطيط لمشاريع سكنية ضخمة، حيث بلغت الوحدات في مرحلة الإيداع ذروتها بـ 11,293 وحدة ضمن 34 مشروعًا، بينما تمت المصادقة على 32 مشروعًا شملت 5,115 وحدة استعمارية، وطُرحت 9 مناقصات لبناء 1,467 وحدة.

وختامًا في عام 2025، استمر الاتجاه التصاعدي في إقرار المشاريع، حيث سُجلت 55 مصادقة (وهو الرقم القياسي للمرحلة) شملت 17,194 وحدة، بينما بلغت مشاريع الإيداع 43 مشروعًا بتخطيط لـ 6,545 وحدة، ووصل عدد المناقصات إلى 10 شملت 3,656 وحدة، مسجلةً أعلى رقم للمناقصات من حيث عدد الوحدات المطروحة للبناء الفوري خلال سنوات التقرير.

هذه الأرقام المتصاعدة، عامًا تلو الآخر، تعكس تكثيفًا منهجيًا ومتسارعًا لسياسة التغيير الديمغرافي والجغرافي في القدس المحتلة، وخلق حقائق استيطانية جديدة على الأرض يصعب التراجع عنها.

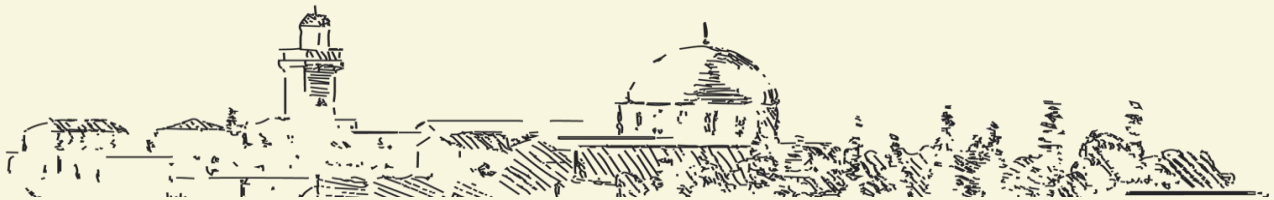

الجدول رقم (18) مقارنة المشاريع الاستعمارية التي رُصدت للأعوام (2021-2025)

السنة	المشاريع التي تم إيداعها	الوحدات التي تم إيداعها	المشاريع التي تم المصادقة عليها	الوحدات التي تم المصادقة عليها	المشاريع التي طرحت للمناقصة	الوحدات التي طرحت للمناقصة
2021	14	2,157	8	562	13	920
2022	18	8,564	8	1,694	7	497
2023	42	6,698	27	4,151	12	1,788
2024	34	11,293	32	5,115	9	1,467
2025	43	6,545	55	17,194	10	3,656
المجموع	**151**	**35,257**	**130**	**28,706**	**51**	**8,328**

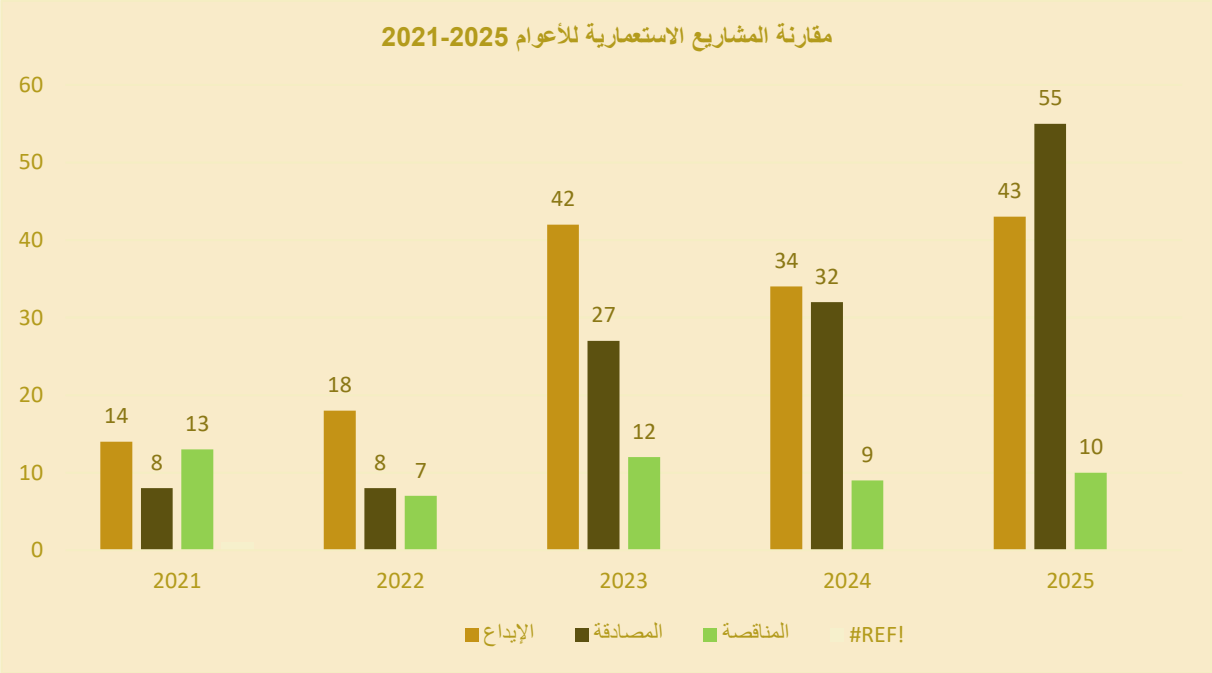

- المخطط رقم 4/421 في مستعمرة "كيدار"، ويتضمن إنشاء حي جديد يضم 330 وحدة استعمارية سكنية، بالإضافة إلى مبانٍ عامة ومساحات مفتوحة، على مساحة تبلغ 195.464 دونم.

- المخطط رقم 101/1233030 في مستعمرة "جيلو"، ويتضمن إقامة أبراج سكنية استيطانية تشمل 528 وحدة استعمارية، بالإضافة إلى مساحات مخصصة للعمل والتوظيف والتجارة، وذلك على مساحة تبلغ 15.69 دونم.

- المخطط رقم 101/1320233 في مستعمرة "جفعات هماتوس"، ويتضمن إنشاء 350 وحدة استعمارية سكنية على مساحة 31.436 دونم.

- المخطط رقم 101/1252998 في مستعمرة "جفعات شاكيد"، ويتضمن توسعة المستعمرة لتشمل 450 وحدة استعمارية سكنية، بالإضافة إلى مناطق للتجارة والعمل والتوظيف، على مساحة 11.437 دونم.

- المخطط رقم 101/1225895 في مستعمرة "رامات اشكول"، ويشمل إقامة 181 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى منطقة للتجارة ومباني عامة، على مساحة 4.816 دونم.

- المخطط رقم 101/1308501 في مستعمرة "راموت"، ويشمل هدم مبانٍ قائمة وإقامة 3 مبانٍ جديدة بارتفاع 11 طابقًا، تحتوي على 164 وحدة استعمارية سكنية، على مساحة 4.798 دونم.

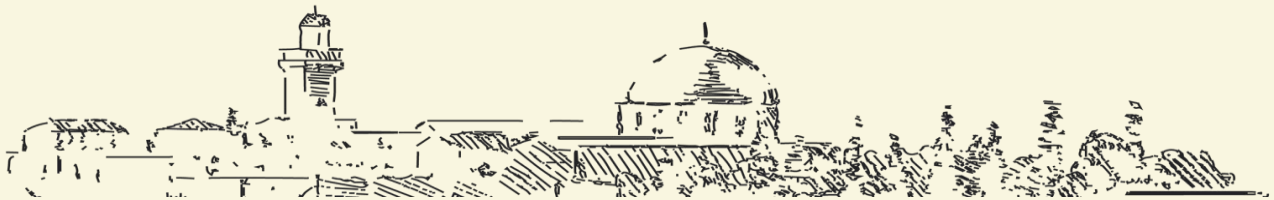

- المخطط رقم 101/1299254 في مستعمرة "هار حوماه"، ويتضمن إنشاء 96 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى مناطق تجارية ومباني عامة، على مساحة 1.628 دونم.

- المخطط رقم 101/1190362 في مستعمرة "جيلو"، ويشمل بناء برجين يحتويان على 211 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى مبانٍ عامة ومساحات مفتوحة، على مساحة 2.626 دونم.

- المخطط رقم 101/1284660 في مستعمرة "تلبيوت"، ويتضمن هدم مبانٍ قائمة وإقامة ثلاثة أبراج تحتوي على 470 وحدة استعمارية سكنية، مع واجهة تجارية ومباني ومؤسسات عامة، على مساحة 12.537 دونم.

- المخطط رقم 101/0921239 في مستعمرة "راموت"، ويشمل إقامة مجمع سكني جديد يحتوي على 642 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى مناطق للتجارة والمباني والمؤسسات العامة، ومساحة عامة مفتوحة، على مساحة 32.254 دونم.

أبرز المخططات التي تم المصادقة عليها في القدس خلال عام 2025

- المخطط رقم 101/0657593 في مستعمرة "جفعات هماتوس"، ويتضمن توسعة المخطط الحالي لإقامة 3500 وحدة استعمارية سكنية، بالإضافة إلى مناطق تجارية ومؤسسات وفنادق، على مساحة تبلغ 119.304 دونم.

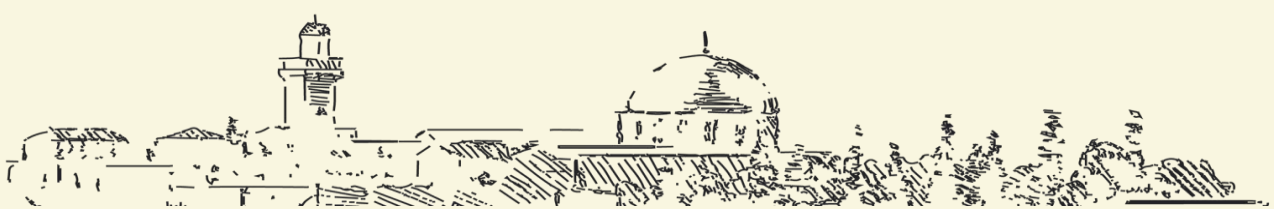

- المخطط رقم 1/1/3/130 في مستعمرة "اريئيل"، ويتضمن إقامة مستوطنة جديدة تشمل 730 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى مناطق عمومية وتجارية ورياضية، على مساحة 405.023 دونم.

- المخطط رقم 2/242 في مستعمرة "كوخاف يعقوب"، ويشمل توسيع المستعمرة وإقامة حي جديد يحتوي على 627 وحدة استعمارية سكنية، مع مناطق تجارية ومؤسسات عامة، على مساحة 253.91 دونم.

- المخطط رقم 5/8/426 في مستعمرة "بيتار عيليت"، ويتضمن إنشاء 561 وحدة استعمارية سكنية، إضافة إلى مناطق للتجارة والمؤسسات والمنشآت الهندسية، ومساحة عامة مفتوحة، على مساحة 203.487 دونم.

- المخطط رقم 101/1061902 في مستعمرة "هار حوماه"، ويشمل إنشاء مؤسسات تعليمية عمومية على مساحة 23.526 دونم.

- المخطط رقم 101/1164433 في مستعمرة "جيلو"، ويتضمن إنشاء مجمع سكني يضم 808 وحدة استعمارية سكنية على مساحة 22.218 دونم.

- المخطط رقم 101/1025519 في مستعمرة "التلة الفرنسية"، ويشمل بناء حي جديد يحتوي على 628 وحدة استعمارية سكنية على مساحة 53.16 دونم.

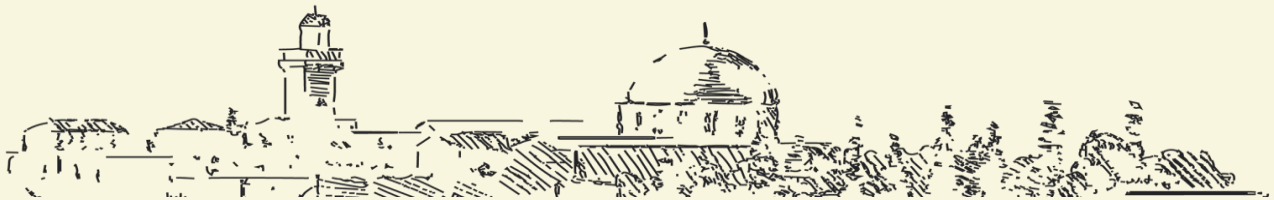

- المخطط رقم 101/1142249 في مستعمرة "بسجات زئيف"، ويتضمن إنشاء 520 وحدة استعمارية سكنية على مساحة 10.427 دونم.

- المخطط رقم 101/0992032 في مستعمرة "تلبيوت"، ويشمل تجديد مدني لهدم مبانٍ قائمة وبناء مبانٍ جديدة تحتوي على 332 وحدة استعمارية سكنية ومؤسسات عامة، على مساحة 7.096 دونم.

- المخطط رقم 101/0917138 في مستعمرة "تلبيوت/حي أرنونا"، ويشمل إقامة مساكن القنصلية الأمريكية والتي تحتوي على 220 وحدة استعمارية سكنية، على مساحة 8.217 دونم.

المناقصات التي تم الإعلان عنها في القدس خلال عام 2025

- المناقصة رقم 2025/4 في مستعمرة "شوارع 437 و60 – مقطع حزما/جفع بنيامين"، وتتضمن أعمال توسعة الشوارع.
- المناقصة رقم 2025/6 في مستعمرة "ادم/جفع بنيامين"، وتشمل إنشاء محطة ضخ وتصريف.
- المناقصة رقم 2025/43 في مستعمرة "جيلو"، وتتضمن تطوير مساحات عمومية ومتنزه وحمامات سباحة.
- المناقصة رقم 2025/10 في مستعمرة "راموت"، وتشمل إقامة مطهر وكنيس يهودي.
- ثلاث مناقصات في شهر 2025/8 في مستعمرة "معاليه ادوميم"، لبناء 3300 وحدة استعمارية سكنية، ضمن المخططات الهيكلية 1/59/7/1/420، 2/59/7/1/420، 3/59/7/1/420، وهي من أكبر المناقصات لهذا العام.
- المناقصة رقم 2025/69 في شهر 2025/9، وتشمل تنفيذ أعمال بنية تحتية لشارع رقم 45 – مقطع الرام/الكسارات، والذي يصل بين بنيامين الصناعية وحاجز قلنديا ويمر عبر منطقة الكسارات.

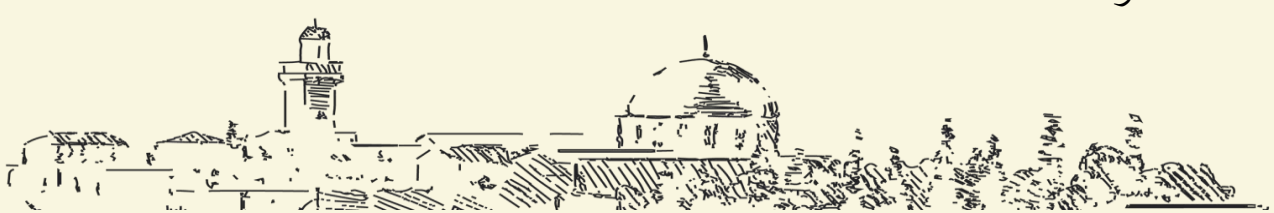

- المناقصة رقم 2025/461 في شهر 2025/11 في مستعمرة "جيفع بنيامين/ادم"، وتشمل بناء 342 وحدة استعمارية سكنية.
- المناقصة رقم 2025/459 في شهر 2025/11 في مستعمرة "ادم"، وتشمل بناء 14 منزلاً منفصلاً مخصصاً لجنود الاحتياط، دون تحديد مساحات إضافية.

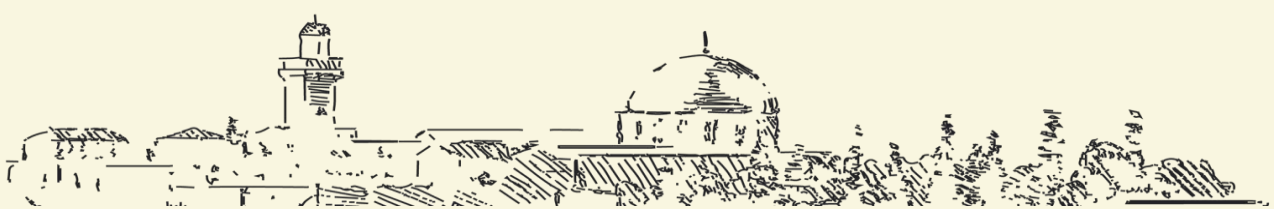

استهداف الشخصيات الوطنية والدينية

تعرّض محافظ القدس عدنان غيث منذ توليه مهامه في نهاية آب 2018 لسلسلة متواصلة من الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، شكّلت أحد أبرز نماذج استهداف الرموز الوطنية المقدسية. ففي عام 2021، واصلت سلطات الاحتلال تجديد قرارات الإقامة الجبرية بحقه، عبر أربعة قرارات عسكرية متتالية شملت منعه من دخول الضفة الغربية المحتلة وحرمانه من الوصول إلى مكان عمله في بلدة الرام، ومنعه من التواصل مع (51) شخصية فلسطينية، على رأسهم سيادة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء السابق محمد اشتية وعدد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح وقيادات وطنية وأمنية فلسطينية، إضافة إلى قرار يمنعه من التحرك أو التواجد في مدينة القدس المحتلة باستثناء مكان سكنه في بلدة سلوان، وقرار رابع يمنعه من المشاركة في أي نشاطات أو فعاليات أو تجمعات داخل القدس.

وفي الأول من آب 2022 اقتحمت قوات الاحتلال منزله في سلوان واعتقلته، ومددت اعتقاله ثلاث مرات في مركز تحقيق "المسكوبية"، ما رفع عدد مرات اعتقاله وتوقيفه إلى (35) مرة منذ عام 2018، قبل الإفراج عنه في 4 آب 2022 بشرط الحبس المنزلي المفتوح دون سقف زمني، مع فرض غرامة مالية قدرها (25) ألف شيقل عليه وعلى كفلائه، في سابقة خطيرة تمهّد لمحاكمته. وخلال عام 2023 كثّفت سلطات الاحتلال مداهماتها لمنزله، وجددت قرار منعه من دخول الضفة الغربية عقب استدعائه للتحقيق، وفي تموز 2023 عقدت محكمة الاحتلال جلسة بحقه طالبت فيها النيابة بسجنه فعليًا لمدة ثمانية أشهر،

وقدّمت لائحة اتهام تضمنت (17) بندًا بزعم خرق قرار المنع من دخول الضفة. وخلال عام 2024 واصلت سلطات الاحتلال سياسة التجديد الدوري لإبعاده عن الضفة الغربية، حيث سلّم في 14 كانون الثاني إخطارًا بنية تجديد القرار، وجُدّد فعليًا في 4 شباط للعام الخامس على التوالي، ثم جُدّد مجددًا في أيار وأيلول وتشرين الأول، إلى جانب عقد جلسة محاكمة في 13 تشرين الأول أُجّلت إلى شباط 2025. ويُشار إلى أن عدد القرارات العسكرية المفروضة بحقه ارتفع إلى خمسة، آخرها الحبس المنزلي المفتوح. وفي عام 2025، واصلت سلطات الاحتلال تجديد منعه من دخول الضفة الغربية، حيث سُلّم في 16 شباط قرارًا جديدًا بالمنع لمدة ستة أشهر، ثم في 20 آب 2025 جُدّد منعه للعام السابع على التوالي، في إطار سياسة عزل ممنهجة تهدف إلى تعطيل دوره الوطني والسياسي كممثل رسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة القدس.

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2025 استهداف وزير شؤون القدس د. أشرف الأعور، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى عزل المسؤولين الرسميين الفلسطينيين وتقويض الدور السياسي والمؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، عبر قرارات الإبعاد والاستدعاءات الأمنية.

ففي 21 نيسان 2025، استدعت مخابرات الاحتلال الإسرائيلي وزير شؤون القدس د. أشرف الأعور للتحقيق، وسلّمته خلال التحقيق قرارًا عسكريًا يقضي بإبعاده عن أراضي الضفة الغربية المحتلة لمدة ستة أشهر، بذريعة ممارسة "أنشطة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية"، دون توجيه أي لائحة اتهام أو إخضاعه لإجراءات قضائية عادلة.

وفي 9 حزيران 2025، دخل قرار الإبعاد حيّز التنفيذ فعليًا، ما حال دون تمكن الوزير الأعور من أداء مهامه الرسمية، وقيّد حركته وتواصله مع المؤسسات الفلسطينية، في خطوة تعكس سعي سلطات الاحتلال إلى تجفيف الحضور الرسمي الفلسطيني في القدس، واستهداف المرجعيات السياسية العاملة على تثبيت الهوية الوطنية للمدينة.

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة استهداف أمين سر حركة فتح في القدس شادي مطور، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى عزل القيادات التنظيمية المقدسية وتقييد دورها الوطني في العاصمة المحتلة، عبر سلسلة متواصلة من القرارات العسكرية والإجراءات العقابية.

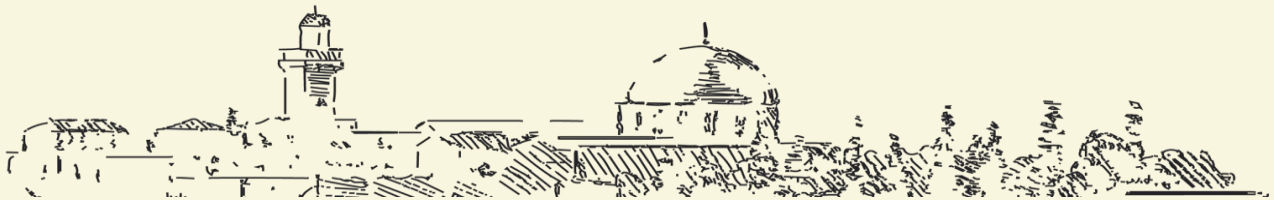

ففي عام 2021، فرضت سلطات الاحتلال على شادي مطور قرار إبعاد عن الضفة الغربية المحتلة، جرى تجديده لاحقًا عدة مرات بذريعة "تشكيل خطر على الأمن"، دون توجيه أي لائحة اتهام أو إخضاعه لمحاكمة. وخلال عام 2022، واصلت سلطات الاحتلال تجديد قرار منعه من دخول الضفة الغربية بشكل دوري كل ستة أشهر، إلى جانب تقييد حركته ومنعه من التواصل مع شخصيات وطنية فلسطينية.

وفي 11 كانون الثاني 2024، استدعت سلطات الاحتلال شادي مطور للتحقيق، ثم أعادت استدعاءه خلال شباط 2024 إلى مركز "المسكوبية"، حيث سلّمته قرارًا عسكريًا يقضي بمنعه من دخول الضفة الغربية بزعم ممارسته أنشطة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي حزيران 2024، أصدرت سلطات الاحتلال حكمًا بسجنه فعليًا لمدة 20 يومًا، وفرضت عليه غرامة مالية بقيمة 1500 شيقل، ونقلته لقضاء الحكم في سجن النقب الصحراوي. وفي 12 آب 2024، جرى تجديد قرار إبعاده عن الضفة الغربية لمدة ستة أشهر إضافية.

وخلال عامي 2023 و2024، صعّدت سلطات الاحتلال إجراءاتها العقابية بحق عائلته، عبر سحب الإقامة من زوجته وإلغاء التأمين الصحي لأسرته. وفي كانون الثاني 2025 و21 شباط 2025، جُدّد قرار منعه من دخول الضفة الغربية، قبل أن تُسلّمه مخابرات الاحتلال في 20 آب 2025 قرارًا جديدًا بتجديد الإبعاد، في استمرار لسياسة استهدافه المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات.

المناضل المقدسي ناصر أبو خضير: في 22 كانون الثاني 2023 سلّمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبو خضير من بلدة شعفاط بالقدس المحتلة قرارًا بتجديد تقييد حركته داخل القدس ومنعه من التواصل مع شخصيات مقدسية لمدة ستة أشهر، ومنعه من دخول الضفة الغربية لثلاثة أشهر، في القرار الخامس على التوالي ضمن سياسة تضييق مستمرة بحقه، وفي 10 ديسمبر 2025 داهمت قوات الاحتلال منزله في شعفاط واعتقلته، قبل أن تُفرج عنه لاحقًا بشرط الحبس المنزلي لمدة خمسة أيام بعد التحقيق، في سياق الملاحقة والقيود المتواصلة التي يتعرض لها منذ سنوات.

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة استهداف خطيب المسجد الأقصى المبارك ورئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، الشيخ عكرمة صبري، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تقييد دوره الديني والوطني وتقويض حضوره في المدينة المحتلة، عبر سلسلة متواصلة من الاعتقالات، وقرارات الإبعاد، والإقامة الجبرية، وتهديدات الهدم والملاحقات القانونية.

ففي عام 2021، اقتحمت قوات الاحتلال منزل الشيخ صبري مرات عدة، وسلّمته أو عائلته قرارات تمنعه من التواصل مع شخصيات فلسطينية، ضمن سياسة واضحة لعزله عن المشهد الوطني والديني. وخلال عام 2022، واصل الاحتلال استهدافه عبر الاعتقالات المتكررة والإبعاد عن المسجد الأقصى، وتجديد القيود المفروضة عليه، بما في ذلك منع السفر ومنع التواصل مع وسائل إعلام فلسطينية، بذريعة نشاطاته الوطنية والدينية.

وفي النصف الأول من عام 2023، استدعت سلطات الاحتلال الشيخ صبري للتحقيق عدة مرات، وأصدرت بحقه قرارات قضائية زعمت أنها تتعلق بـ"التحريض"، وتم تأجيل محاكمته مرات متتالية. كما طالته حملات تحريض إعلامية عبر وسائل الإعلام العبرية، إضافة إلى محاولات حكومية لسحب إقامته في القدس وتهديده بالترحيل.

وخلال عام 2024، واصلت سلطات الاحتلال ملاحقته عبر توجيه لائحتي اتهام ضده، وتهديده بسحب الإقامة، واعتقاله المؤقت، إلى جانب مواصلة التحريض الإعلامي والضغط السياسي لتقييد أنشطته. وفي

عام 2025، شمل الاستهداف قرارات بهدم منزله في حي الصوانة بحجة أعمال وهمية، وهو ما يهدد بتهجير أكثر من 140 مقدسيًا، إضافة إلى الاعتقالات والإبعاد عن المسجد الأقصى، والتحقيق معه مرات متكررة، وفرض قيود على خطبه وخطاباته الدينية والوطنية.

وخلال شهر تشرين الثاني 2025، أعلنت سلطات الاحتلال عن موعد محاكمة الشيخ صبري أمام محكمة الصلح في القدس، بزعم "التحريض"، وتم تأجيل النظر في الملف إلى 6 كانون الثاني 2026، في إطار استهداف مستمر يعتمد على اتهامات مفبركة، مع تدخل سياسي مباشر للتأثير على مجريات التحقيق. وأكد محامو الدفاع أن الإجراءات تتضمن تزوير الأدلة وتحريف أقوال الشيخ، وأن الترحم على الشهداء ونعي الموتى هو جزء أصيل من مهامه الدينية، وأن الاحتلال لا يملك صلاحية التدخل في هذه الممارسات الدينية أو محاكمته على مواقفه الوعظية.

الشيخ محمد حسين، مفتي القدس والديار الفلسطينية، اعتُقل من داخل المسجد الأقصى في 27 تموز 2025، واقتحم الاحتلال منزله في حي الصلعة بجبل المكبر في 21 نيسان 2025، وفرض عليه إبعادات مؤقتة، في إطار سياسة قمع قياداته الدينية والوطنية وفرض قيود على نشاطاته وخطبه في القدس المحتلة.

الشيخ إياد العباسي، خطيب المسجد الأقصى وقاضي محكمة القدس الشرعية، اعتقلته سلطات الاحتلال في 1 آب 2025 وهددته بعدم التطرق إلى العدوان على غزة في خطبه، قبل أن تفرج عنه لاحقًا، في إطار استمرار سياسة الاحتلال في التضييق على الخطباء والقيادات الدينية والمقدسية وفرض القيود على خطاباتهم الوطنية والدينية.

الشيخ ناجح بكيرات، خلال شهر شباط 2023، قررت سلطات الاحتلال إبعاد نائب مدير عام أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات عن المسجد الأقصى لمدة ستة أشهر، ضمن سياسة الإبعاد المتكررة التي طالت بكيرات حوالي ثلاثين مرة منذ عام 2003. وفي العام ذاته، جدد الاحتلال قرار منعه من السفر وأبعده عن مدينة القدس إلى مدينة بيت لحم لمدة ستة أشهر، قبل أن تعتقله قوات الاحتلال في كانون الأول 2023 بتهم تتعلق بما تسميه "الانتماء لمنظمة إرهابية والتأثير في المجتمع المقدسي."

الشيخ محمد سرندح، تعرض خطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد سرندح خلال شهر آذار 2023 للاستدعاء للتحقيق، وسلمته سلطات الاحتلال قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى، واعتقلته في 19 أيلول 2025 بعد إلقائه خطبة الجمعة في المسجد، واقتادته قوات الاحتلال عبر باب المغاربة، قبل أن تفرج عنه

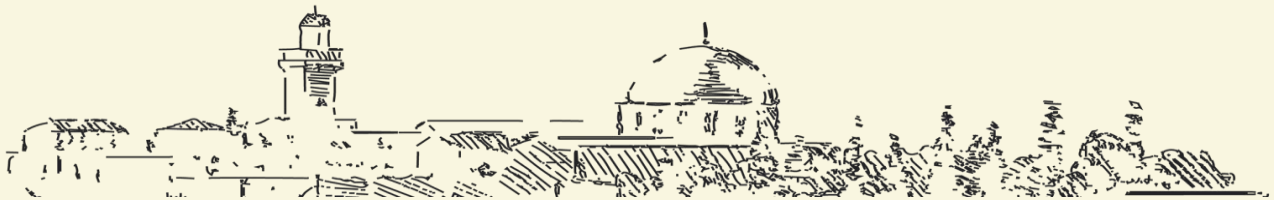

بشرط الإبعاد عن الأقصى لمدة أسبوع مع إلزامه بالمثول للتحقيق بعد أسبوع للنظر في تجديد قرار الإبعاد.

المهندس خالد أبو عرفة، خلال أيار 2024 جددت محكمة الاحتلال الاعتقال الإداري بحق وزير شؤون القدس السابق المهندس خالد أبو عرفة، وخلال حزيران 2024 أفرج الاحتلال عنه بعد سحب الإقامة منه وإبعاده عن القدس المحتلة.

تعرّض النائب المقدسي أحمد عطون لحملة قمع إسرائيلية متواصلة شملت اعتقالات وإبعادًا واعتقالًا إداريًا متكررًا لأكثر من عقد. اعتُقل إداريًا عام 2022 ثمانية أشهر، ثم مجددًا في أيار 2023 وجُدِّد حتى أيار 2024. أُفرج عنه مع استمرار إبعاده عن القدس لأكثر من 13 عامًا، ضمن استهداف النواب المقدسيين، وتنكيل قضائي وسياسي ممنهج يستهدف دوره الوطني وحريته الشخصية كذلك.

الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين

خاض الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي حربًا نفسية وجسدية لا تقل عما يحدث خارجه، حيث تواصل إدارة السجون التنكيل بهم والاعتداء عليهم بشكل مستمر. تتبع سلطات الاحتلال سياسة الإهمال الطبي المتعمد، ما يُعرف بسياسة "القتل البطيء"، حيث يتم المماطلة في تقديم العلاج، والتأخر في إجراء الفحوصات الطبية، وحرمان الأسرى من حقهم في العناية الصحية اللازمة. وعام 2021 واجه الأسرى البرد القارس وأزمة فيروس كورونا دون أي رعاية طبية، وتم منع زيارات الأهالي، مما زاد من معاناتهم النفسية والجسدية.

ومنعت سلطات الاحتلال زيارة أهالي الأسرى لفترات طويلة، كما استخدمت العزل الانفرادي كعقوبة بحق العديد من الأسيرات، وفرضت ظروفًا غير إنسانية داخل زنازين العزل الضيقة والعتمة، مع تقديم طعام سيء ونقص في الخدمات الأساسية.

وشهدت السجون أيضًا اعتداءات جسدية على الأسرى، فقد تعرضت الأسيرة المقدسية إسراء غتيت للاعتداء أثناء نقلها، واعتدت وحدات القمع على الأسرى في سجن "الدامون"، حيث فقدت إحدى الأسيرات وعيها نتيجة الضرب الوحشي، وتمت إزالة حجاب بعضهن أثناء الاعتداء.

يلجأ الأسرى إلى الإضراب عن الطعام أو الدواء كوسيلة للضغط على سلطات الاحتلال لتحقيق مطالبهم الإنسانية العادلة، ومن بين الأمثلة على ذلك الأسير أمين شويكي الذي أضرب عن دواء السكري بعد تمديد اعتقاله الإداري، متمسكًا بشعار "إما الموت أو الإفراج."

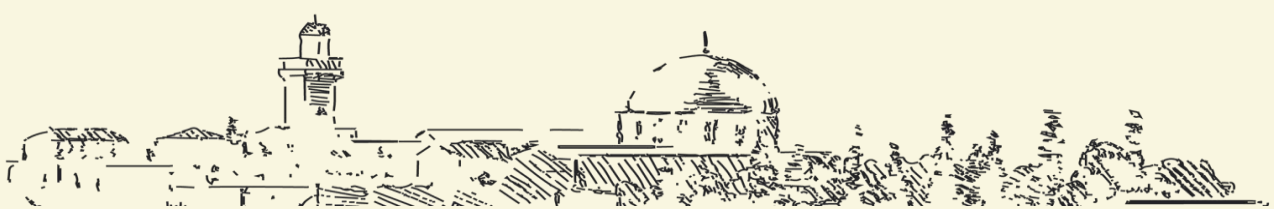

في عام 2022، استمرت سلطات الاحتلال في سياسات الإهمال الطبي والحرمان من الزيارات، بالإضافة إلى فرض العزل الانفرادي بحق الأسرى مثل أحمد مناصرة، الذي استمر في العزل لمدة 6 أشهر إضافية رغم تدهور وضعه الصحي والنفسي. تعرضت الأسيرة المقدسية فدوى حمادة لكسر في قدمها أثناء النقل لسجن "الدامون"، وأجبرت على البقاء في ظروف غير آمنة.

كما خاض العديد من الأسرى إضرابات مفتوحة عن الطعام، منهم رائد ريان وسامر العيساوي، للضغط على إدارة السجون للامتثال لمطالبهم، وقد تعرض بعضهم للعزل الانفرادي كوسيلة عقابية.

في عام 2023، صدرت سلسلة إجراءات انتقامية بحق الأسرى، منها تشديد العقوبات، منع الإفراج المبكر، نقل الأسرى تعسفيًا بين السجون، وإنشاء قسم لعزل الأسيرات. كما جرى استهداف الأطفال الفلسطينيين في القدس المحتلة بعقوبات بالسجن واعتقالهم بسبب ممارستهم أنشطة ضد الاحتلال.

وشن الاحتلال أيضًا حملة مسعورة ضد الأسرى وذويهم، تضمنت مصادرة الأموال والمركبات وفرض غرامات باهظة، مع عمليات مداهمة وتخريب المنازل في القدس الشرقية والقدس القديمة. شملت هذه الإجراءات مصادرة مركبات الأسرى المحررين واحتجاز الأموال والمصاغ الذهبي، وفرض مخالفات بناء بحق منازلهم.

في عام 2024، واصلت سلطات الاحتلال الانتهاكات بحق الأسرى والمحررين، حيث تعرضت الأسيرة المحررة فدوى حمادة لملاحقة قانونية واعتداءات، وتعرض الأسير المقدسي أيمن الشرباتي للضرب المبرح ونُقل إلى العزل الانفرادي. كما تدهورت الحالة الصحية للأسرى نتيجة الإهمال الطبي ونقص الغذاء، مع استمرار سياسة منع الصلاة ومنع اقتناء المصاحف.

وأفرج الاحتلال عن بعض الأسرى المقدسيين في ظروف مشددة، شملت قيودًا على التجمعات والإعلام، وفرض كفالات مالية. كما استمر الاحتلال في استهداف الأسرى المحررين بالاعتداءات والملاحقات المالية والقانونية، بما يهدد حياتهم واستقرارهم النفسي والاجتماعي.

في عام 2025، واصلت سلطات الاحتلال الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين منذ لحظة الاعتقال، مستخدمة القوة المفرطة، والتنكيل، وتدمير المنازل، ونهب الممتلكات، وفرض أجواء من الترهيب والإذلال على العائلات. داخل السجون، واصل الأسرى مواجهة التعذيب الجسدي والنفسي، الإهمال الطبي المتعمد، والعزل، والتجويع، فيما تعرضت العائلات للضغط والاعتقال التعسفي ومصادرة الممتلكات.

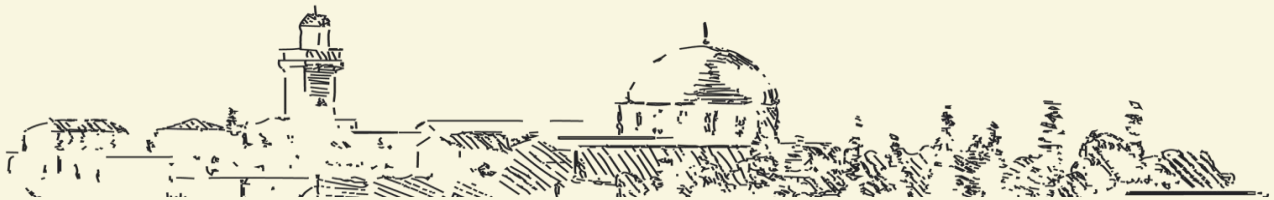

كما رصدت محافظة القدس إبعاد عدد من الأسرى المقدسيين خارج فلسطين أو إلى غزة، ضمن اتفاقيات وقف إطلاق النار، مع استمرار سياسة التنكيل والملاحقة بحق الأسرى وعائلاتهم، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية حتى بعد الإفراج عنهم.

تعرض الأسرى المقدسيون خلال عام 2025 لانتهاكات جسيمة وممنهجة تُشكّل خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب. تبدأ الانتهاكات منذ لحظة الاعتقال ولا تتوقف بعد الإفراج عنهم، في إطار سياسة تهدف إلى التنكيل بالأسرى وردع المجتمع المقدسي بأكمله.

منذ بداية الاعتقال، تُمارس سلطات الاحتلال سياسة الإعدام الميداني والتنكيل الوحشي، حيث وثّقت حالات متعددة لاستخدام القوة المفرطة والإيذاء الجسدي والنفسي أثناء المداهمات والاعتقالات الليلية بواسطة وحدات خاصة مدججة بالسلاح. ويضاف إلى ذلك تدمير المنازل ونهب الممتلكات وفرض أجواء من الترهيب والإذلال على عائلات الأسرى، في ممارسة لعقاب جماعي محرّم بموجب القانون الدولي.

داخل السجون، يواجه الأسرى المقدسيون ظروف احتجاز غير إنسانية تتضمن التعذيب الجسدي والنفسي، الإهمال الطبي المتعمد، وسياسات ممنهجة من العزل والتجويع. كما تتعرض عائلات الأسرى لضغوط مستمرة تشمل الاعتقال التعسفي، الاقتحامات المتكررة، وفرض غرامات باهظة، بالإضافة إلى الإبعاد القسري ومنع تنظيم مراسيم استقبال المحررين، وإطلاق الرصاص وقنابل الغاز على المحتفلين أحيانًا.

فيما يخص ملف الأسرى المبعدين، رصدت محافظة القدس إبعاد 29 أسيرًا مقدسيًا خارج فلسطين، وأسير واحد إلى قطاع غزة ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، الذي جرى تنفيذه على سبع دفعات خلال شهري كانون الثاني وشباط 2025. شملت الدفعات الإفراج عن عشرات الأسرى والمحررين، مع إصدار قرارات الإبعاد بحق العشرات منهم، ومصادقة الاحتلال على استمرار ملاحقة من رفضوا الإبعاد مقابل التحرر.

من بين الأسرى الذين أفرج عنهم في كانون الثاني وشباط، تواجد العديد من المحكومين بالسجن المؤبد، وأُبعد بعضهم خارج الوطن، بينما عاد آخرون إلى منازلهم في القدس المحتلة. وقد شملت عمليات الإفراج الأسرى الشباب، الأطفال، والمحررين السابقين الذين أُعيد اعتقالهم ضمن سياسات التنكيل المتواصل.

استمر الاحتلال في استهداف الأسرى المحررين والمبعدين في كافة أنحاء القدس وقطاع غزة. شملت الانتهاكات الإبعاد القسري، الحبس المنزلي، المصادرة، وفرض القيود على الاحتفالات الشعبية بمناسبة

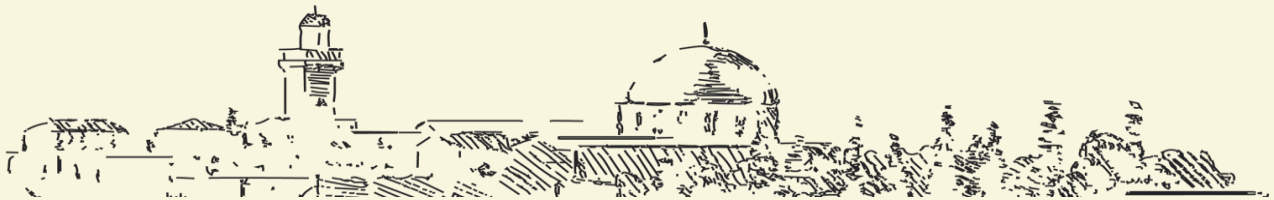

الإفراج عنهم. كما تعرضت العديد من العائلات المقدسية للضغط الاقتصادي والاجتماعي من خلال مداهمات المنازل، مصادرة الأموال والممتلكات، والاعتقالات المتكررة.

أما داخل السجون، فتواصل سلطات الاحتلال ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، بما يشمل الأطفال المقدسيين، حيث أظهرت الزيارات الميدانية انتشار مرض الجرب بين آلاف الأسرى، بالإضافة إلى الظروف المعيشية القاسية من تعذيب وصعقات كهربائية، تجويع، حرمان من العلاج، اكتظاظ الغرف، نقص الأغطية والملابس، وانعدام النظافة. أدى هذا الوضع إلى فقدان بعض الأسرى عشرات الكيلوغرامات من وزنهم، وسط نقص المواد الأساسية مثل السكر والملح والشاي والقهوة والأدوية.

من أبرز الانتهاكات خلال العام، تعرض الفتى محمد ياسر درويش (15 عامًا) من العيساوية لاعتداء وحشي أثناء محاكمته في أيلول، كما طالت قرارات الإبعاد الأسرى المحررين عن المسجد الأقصى، من بينهم يعقوب أبو عصب، جميل العباسي، خليل غزاوي، ومحمد موسى العباسي "عبيسان"، بالإضافة إلى إعادة اعتقال عدد من المحررين بعد الإفراج عنهم.

تتواصل سياسة الإهمال الطبي الممنهج داخل السجون، كما في حالة الأسير محمد شماسنة (56 عامًا) في سجن "هداريم"، الذي يعاني منذ أكثر من عام من مرض الجرب دون تلقي العلاج اللازم، في انتهاك صريح لاتفاقية جنيف الرابعة. واستهدفت هذه السياسات جيل الشباب المقدسي، كما في حالة الشاب أنور عبيد الذي جدد الاحتلال اعتقاله إداريًا رغم اعتقاله منذ طفولته، بما يعكس سعي الاحتلال لتدمير المستقبل الوطني للمقدسيين.

كما استمر استهداف المحررين المبعدين إلى قطاع غزة ضمن صفقة "وفاء الأحرار"، حيث ارتقى عدد منهم شهداء نتيجة القصف الإسرائيلي، فيما طالت الانتهاكات عائلاتهم في القدس عبر منع إقامة بيوت العزاء، اقتحام المنازل، والتهديد بالاعتقال.

في الفترة الممتدة من آب إلى تشرين الثاني، شملت الانتهاكات مصادرة الممتلكات، فرض قيود على المحررين، مداهمات منازل، وإصدار قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى. كما تكشف شهادات الأسرى المحررين عن استمرار التعذيب داخل السجون، من ضرب وإهانة وتجويع وإهمال طبي، ونقص الملابس الشتوية ووسائل التدفئة، وانتشار الأمراض الجلدية، وتقديم وجبات غير صالحة للاستهلاك.

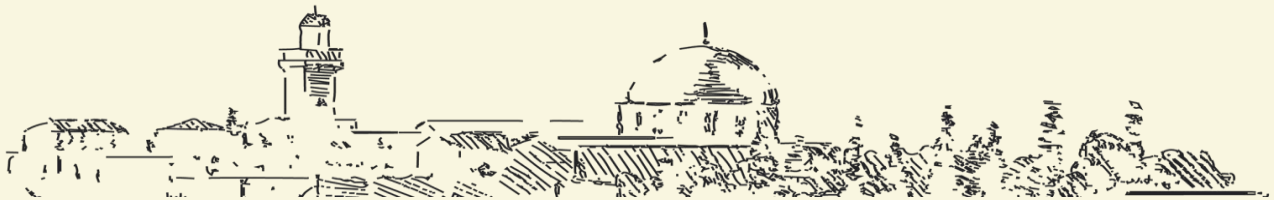

يبرز من بين الحالات البارزة تدهور الحالة الصحية للأسير رائد أبو حمدية المعتقل منذ 28 عامًا، والطفل آدم أبو زنط الذي فقد أصابع يده وكسر جمجمته، ليصبح عرضة لتدهور صحي شديد دون علاج.

الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

شهدت مدينة القدس المحتلة خلال الفترة من 2021 إلى 2025 تصاعداً خطيراً وممنهجاً في وتيرة الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، والتي شكلت حرباً شاملة على جميع مقومات الوجود الفلسطيني في العاصمة. لم تنجُ أي مؤسسة من هذا الهجوم المنظم، الذي استهدف التعليم، والصحة، والثقافة، والإعلام، والرياضة، والشؤون الدينية والاجتماعية، في محاولة واضحة لتجويد المدينة جغرافياً وديموغرافياً، وفرض سيطرة كاملة على المشهد الحضاري، وقطع أي صلة لها بالسيادة الفلسطينية.

اتجهت سياسة الاحتلال بشكل أساسي نحو تقويض النظام التعليمي الفلسطيني، كأحد أركان تشكيل الهوية والوعي الوطني. فقد شن حرباً ضروساً على المنهاج الفلسطيني، من خلال محاولات فرض المنهاج الإسرائيلي "المحرف"، وسحب تراخيص المدارس الرافضة، ومصادرة الكتب التي تحمل العلم الفلسطيني أو تذكر النكبة والأسرى. وتجسد ذلك في إغلاق مدارس مثل الفرقان، وتهديد أخرى مثل الإبراهيمية بوقف التمويل، وإجبار معلمين على الاستقالة، وحملات التفتيش المذلة للطلبة وحقائبهم. وهدفت هذه الإجراءات إلى "أسرلة" التعليم، وخلق جيل منفصل عن تاريخه وهويته، وهو ما انعكس في تسرب مئات الطلاب إلى مدارس البلدية وإغلاق عشرات الشعب الصفية.

بموازاة الهجوم على التعليم، عمل الاحتلال على شلّ عمل المؤسسات المدنية الفلسطينية وإفراغ المدينة من أي كيان تنظيمي مستقل. فجدد إغلاق عشرات المؤسسات الثقافية والاجتماعية مثل بيت الشرق ونادي الأسير وغرفة التجارة بشكل متكرر، وأغلق مكاتب الإعلام الرسمي الفلسطيني، وحلّ لجاناً مثل لجنة الزكاة المركزية بحجة "دعم الإرهاب". كما حاصر العمل النقابي بملاحقة المحامين ومنع انتخابات الأطباء، واعتدى على المؤسسات الرياضية بإغلاق نوادي مثل سلوان وهلال القدس وتهديدها بالمصادرة. كان الهدف من هذه السياسة تفكيك البنية المؤسسية للمجتمع المقدسي، ومنع أي إطار جامع يمكن أن يعزز صموده أو يمثل تمثيلاً وطنياً.

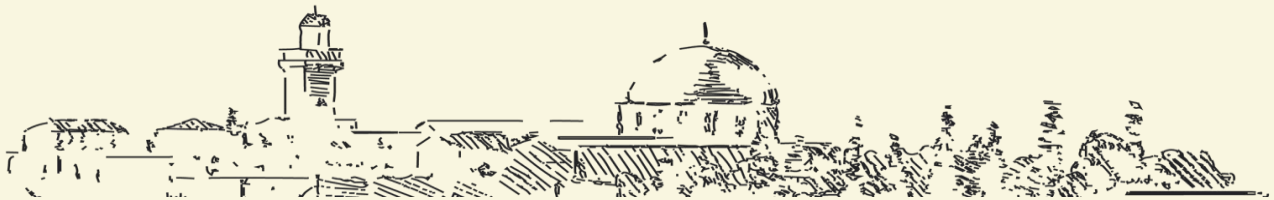

لم تسلم المقدسات الدينية والمعالم الحضارية من هذا الهجوم المتعمد، الذي اتخذ طابعاً استفزازياً وعنصرياً صريحاً. فتعرضت المساجد للاعتداء بتغيير معالمها، كما حدث مع قبة مسجد الرحمن في بيت صفافا ومئذنة مسجد التوبة في العيساوية، وتم هدم مسجد الشياح في جبل المكبر. وطالت الانتهاكات المقابر الإسلامية بتخريب شواهد القبور في مقبرتي باب الرحمة واليوسفية، ووصل الأمر إلى حد تعليق رأس حمار في مقبرة باب الرحمة في جريمة تحمل دلالات عنصرية ودينية عميقة. كما تعرضت الكنائس والرهبان للاعتداء والتحريض. كل ذلك يجري ضمن سياق أوسع لطمس المعالم العربية والإسلامية للمدينة، وفرض رواية وهوية بديلة، بدءاً من تعليق الأعلام الإسرائيلية على أسوارها، وانتهاءً بتحويل المواقع التاريخية إلى بؤر استيطانية سياحية كمشروع "المزرعة في الوادي" في سلوان.

وشكّل استهداف وسائل الإعلام والعاملين فيها، بالإضافة إلى المؤسسات الطبية، ركيزة أساسية في سياسة حجب الحقيقة وإفلات الآلة العسكرية من المحاسبة. حيث تم اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة، واعتقال وتعذيب صحفيين آخرين مثل لمى غوشة وبيان الجعبة، وفرض قيود مشددة على التغطية، وإقرار قوانين مثل "قانون الجزيرة" لمصادرة وسائل الإعلام. واقتحمت قوات الاحتلال المستشفيات مثل المقاصد والمستشفى الفرنسي بشكل متكرر، واعتقلت أطباء ومسعفين، وعطلت عمل سيارات الإسعاف. يهدف هذا إلى عزل المدينة عن العالم، ومنع نقل معاناة سكانها، وحرمانهم من الحماية الإعلامية والرعاية الصحية الكافية، مما يزيد من ترسيخ حالة الإفلات من العقاب.

وقد تجلى المشروع الاستيطاني التهويدي بشكل فج في الحملة الشاملة التي تعرضت لها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث تم التحريض عليها في البرلمان الإسرائيلي وإقرار قوانين لاعتبارها "منظمة إرهابية"، وطالب سياسيون ومستوطنون بإغلاق مدارسها ومقراتها، ووضعت ملصقات تحريضية على أبوابها، وطالبت سلطات الاحتلال بدفع ملايين الشواقل كإيجارات متأخرة، وصولاً إلى مصادرة أراضي مقرها في الشيخ جراح تمهيداً لبناء وحدات استيطانية. يعد استهداف الأونروا محاولة لضرب أحد الركائز الدولية الداعمة للاجئين المقدسيين، وتقويض أحد الأدلة العملية على حق العودة، ضمن المسار الأوسع لتصفية قضية اللاجئين.

بشكل عام، رسمت انتهاكات السنوات الخمس صورة لمشروع استعماري استيطاني متكامل، لا يكتفي بالاحتلال العسكري، بل يسعى إلى احتلال المكان والزمان والوعي.. هذه السياسة الممنهجة تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق هدفين مترابطين: الأول، تهجير السكان الفلسطينيين عبر جعل الحياة في المدينة

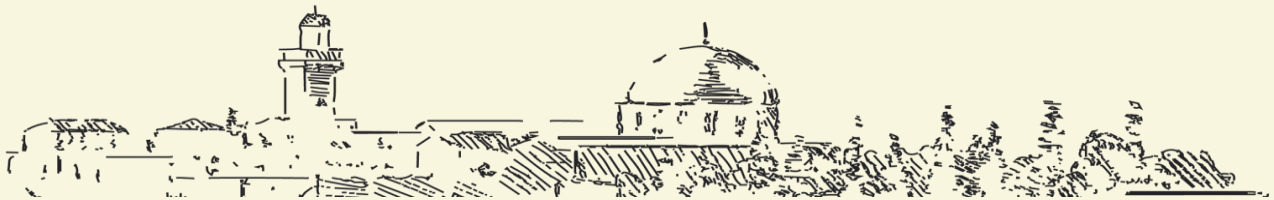

مستحيلة، والثاني، تهويد المشهد الحضاري للمدينة بشكل كامل، تمهيداً لفرض واقع جديد ودائم تكون فيه القدس الموحدة عاصمة للدولة الإسرائيلية فقط.

حظر الأونروا وإغلاق مدارسها

في الثلاثين من كانون الثاني 2025، دخل قانونان جديدان أقرّتهما ما تسمى الكنيست الإسرائيلية حيز التنفيذ، يستهدفان بشكل مباشر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ينص القانون الأول على حظر نشاط الوكالة داخل ما تسميه إسرائيل "المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية"، بما يشمل منع تشغيل المكاتب التمثيلية ومنع تقديم الخدمات، بينما يحظر القانون الثاني أي اتصال بين أي جهة إسرائيلية ووكالة الأونروا. ويمثّل هذا الإجراء تحولًا خطيرًا من شأنه أن يجرّد عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من خدمات أساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة.

ويترتب على هذه القوانين منع التنسيق اللازم الذي كانت تجريه الأونروا لضمان تحركات آمنة لطواقمها، مما يعرّض العاملين فيها لمخاطر أمنية جسيمة، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات حصول الموظفين الدوليين التابعين لها على تأشيرات عمل. كما تشمل تداعيات هذه القوانين تعطيل تعامل الأونروا مع البنوك الإسرائيلية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على قدرتها على استقبال التحويلات المالية، وصرف الرواتب، وتسديد الالتزامات المالية.

ويُعد حظر عمل وكالة الأونروا خرقًا صريحًا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والاتفاقيات والأعراف الدولية، ويتناقض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار رقم 302 الصادر عام 1949، الذي أسّس وكالة الأونروا استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين، ومثّل التزامًا دوليًا تجاه هذه القضية، بعد الإخفاق في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 194 الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي سياق تنفيذ هذه القوانين، ومع انتهاء المهلة التي حدّدتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ قرار إغلاق مدارس الأونروا في القدس المحتلة، اقتحمت قوات الاحتلال صباح يوم 8 أيار 2025، المدارس الست التابعة للوكالة الواقعة ضمن ما تسمى حدود بلدية الاحتلال، بمرافقة عناصر من بلدية الاحتلال

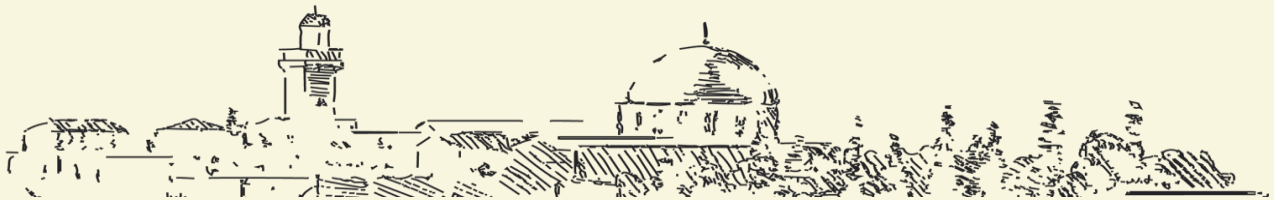

ووزارة المعارف الإسرائيلية. وقد حاصرت القوات المدارس، وفرضت أوامر الإغلاق بالقوة، في مشهد أثار الهلع والذهول، خاصة في أوساط الطلبة والهيئات التعليمية. وقد تم توثيق قيام القوات المقتحمة باعتراض موظفين وطلب إبراز هوياتهم وتسجيل أرقامهم الوظيفية، كما أجبرتهم على إنهاء الدوام رغم وجود أكثر من 550 طالبًا تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عامًا داخل الصفوف، ما شكّل صدمة نفسية شديدة، وانتهاكًا صارخًا للحصانة والامتيازات الممنوحة للأمم المتحدة ووكالاتها.

واضطرت الأونروا إلى إخلاء المدارس فورًا حفاظًا على سلامة الطلبة والطواقم، واعتبرت في بيان رسمي أن ما حدث يُشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، محذّرة من الآثار الكارثية على مستقبل مئات الطلبة، خاصة وأن العام الدراسي لم يكن قد انتهى، بل كان مستمرًا حتى 20 حزيران 2025.

ويأتي هذا التصعيد في إطار حملة منظمة تشنّها سلطات الاحتلال لتقويض عمل الأونروا في مدينة القدس، حيث كانت ما تسمى وزارة المعارف الإسرائيلية قد وزعت منذ 8 نيسان 2025 إخطارات رسمية بإغلاق المدارس الست التابعة للوكالة في أحياء مخيم شعفاط وسلوان وصور باهر ووادي الجوز، بزعم أنها "تعمل بدون ترخيص وبخلاف القانون"، ودعت أولياء الأمور إلى نقل أبنائهم إلى مدارس تابعة لبلدية الاحتلال، في محاولة لفرض النظام التعليمي الإسرائيلي على الطلبة الفلسطينيين، ودمجهم قسرًا في المنهاج الإسرائيلي على حساب المنهاج الفلسطيني، في استهداف مباشر لنحو 1100 طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في هذه المدارس.

ويُشكّل هذا الإجراء مخالفة صريحة للقرار الأممي 302، الذي أعاد التأكيد على تفويض الأونروا في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق عملياتها، بما يشمل القدس.

وفي تصعيد إضافي، أقدمت مجموعة من المستعمرين الإسرائيليين يوم الإثنين 26 أيار 2025، يتقدمهم عدد من الشخصيات اليمينية المتطرفة، بينهم عضوة الكنيست يوليا مالينوفسكي من حزب "إسرائيل بيتنا"، على اقتحام مقر وكالة الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، تزامنًا مع ما يُسمّى "يوم توحيد القدس". ورفع المقتحمون الأعلام الإسرائيلية ولافتات دعائية، مدّعين أنهم "يحررون" الموقع، في خطوة ترمي إلى تحويل المقر السابق للوكالة إلى موقع استيطاني جديد، ضمن مساعٍ ممنهجة لتغيير الطابع الديموغرافي والسياسي في المدينة.

وفي 8 كانون الأول 2025 قالت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، إن أعدادا كبيرة من القوات الإسرائيلية اقتحمت، في ساعات الصباح الباكر، مقر الوكالة في الشيخ جراح

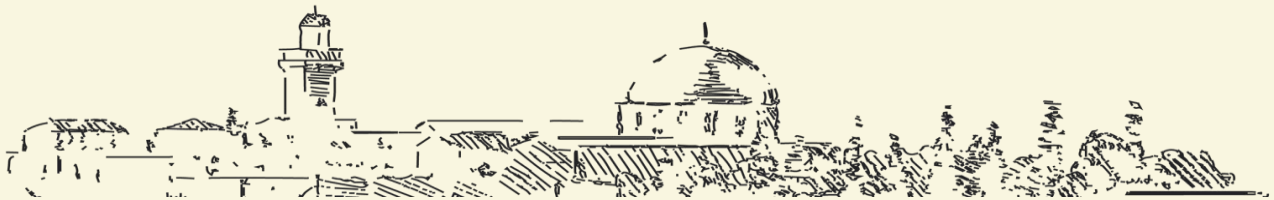

بالقدس الشرقية، وأن شاحنات ورافعات شوهدت تدخل المقر، وصادرت محتويات مكتبية ورفعت علم دولة الاحتلال فوق المقر، الذي يخلو من أي موظف من الأمم المتحدة داخله.

الحواجز كأداة تهويد: عزل جغرافي ودفع نحو الهجرة

تشهد محافظة القدس المحتلة خنقًا ممنهجًا بفعل شبكة الحواجز العسكرية التي تقيمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي بلغ عددها نحو 85 حاجزًا ونقطة تفتيش دائمة ومؤقتة – آخرها نُصبت على مدخل عناتا الشرقي ومنفذي بلدة حزما شمال شرق القدس خلال حزيران – تتوزع في محيط المحافظة، وتشمل بوابات حديدية، وسدات ترابية، وفتحات في الجدار الفاصل. وتشكّل هذه الحواجز إحدى أبرز أدوات الاحتلال في فرض السيطرة العسكرية على المدينة وضواحيها، وعزلها عن امتدادها الطبيعي في الضفة الغربية.

ومنذ السابع من تشرين الأول 2023، صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها وبطشها على هذه الحواجز، مستغلة حرب الإبادة على أبناء شعبنا وتصاعد التوتر الإقليمي، خاصة المواجهة مع إيران، حيث حوّلتها إلى نقاط خنق حقيقي لحياة المقدسيين والفلسطينيين القادمين إلى المحافظة. فقد أُغلق عدد كبير من الحواجز كليًا أو جزئيًا لساعات، مع فرض تفتيش مهين، وتقييد الحركة، خاصة في أوقات الذروة.

وشهدت هذه الحواجز خلال الشهور الماضية عشرات الحالات التي اضطر فيها المواطنون لقضاء الليل حتى الصباح داخل مركباتهم، بانتظار السماح لهم بالعبور، خصوصًا على حاجزي جبع والكونتينر، حيث بقيت صفوف السيارات والمواطنين عالقة، دون أي مبرر سوى العقاب الجماعي والضغط النفسي.

ولا تقتصر وظيفة هذه الحواجز على تقييد حركة الفلسطينيين، بل تمتد إلى أهداف تهويدية، أبرزها: تفتيت النسيج الجغرافي والديمغرافي للقدس، ودفع المقدسيين نحو الهجرة القسرية، والتحكم بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل حركة المستعمرين وربط المستعمرات بالقدس المحتلة وببعضها البعض.

كما تُستخدم هذه الحواجز كأداة بطش أمني، إذ تُسجَّل باستمرار حالات اعتقال تعسفي، وإخضاع المارة لتفتيش جسدي وإهانات لفظية، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. وفي بعض الحالات، تُجبر النساء على خلع جلابيبهن للتفتيش، ويُحتجز المواطنون لساعات في ظروف مذلّة.

ليست هذه الحواجز مجرد مواقع أمنية، بل بنية عنصرية تُكرّس نظام الفصل والتفرقة، وتحوّل حياة المقدسيين إلى معاناة دائمة، وتمنعهم من الوصول الحر إلى أماكن عبادتهم، وأعمالهم، ومدارسهم، وحتى

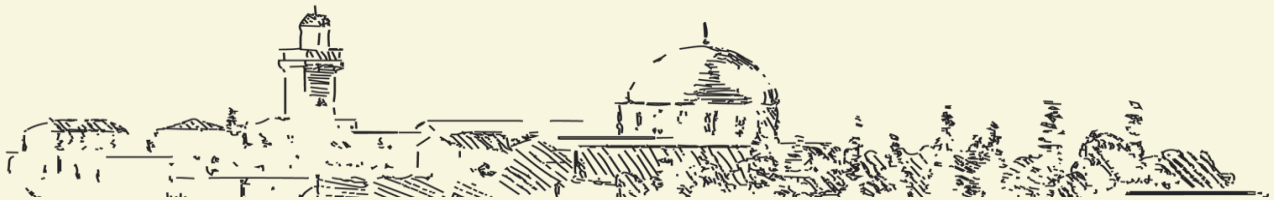

مشافيهم. ومع كل تصعيد، تتحوّل هذه الحواجز إلى أدوات حصار، تعزل المدينة عن نفسها ومحيطها، في خرق واضح لحرية التنقل والعيش الكريم، المكفولين بالقانون الدولي الإنساني.

الاحتلال يستهدف الحضور المسيحي في القدس

شهدت مدينة القدس المحتلة عام 2025 تصعيدًا خطيرًا في سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد المجتمع المسيحي الفلسطيني، عبر سلسلة من القيود، والاعتداءات، والإجراءات القمعية التي طالت الحريات الدينية والمناسبات المقدسة.

في 13 نيسان 2025، منعت سلطات الاحتلال آلاف المسيحيين القادمين من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس للمشاركة في احتفالات "أحد الشعانين". فقط عدد قليل من التصاريح أُصدر، مما حال دون مشاركة الأغلبية في الصلوات والمراسيم الدينية. وأكد الأب إبراهيم فلتس، نائب الرئيس العام لحراسة الأرض المقدسة، أن الكنائس اضطرت للعام الثاني على التوالي إلى اقتصار الشعائر على الصلوات، في ظل استمرار القيود العسكرية المشددة على الحواجز المحيطة بالمدينة.

وفي 19 نيسان 2025، ومع حلول "سبت النور"، فرضت سلطات الاحتلال طوقًا عسكريًا واسعًا على البلدة القديمة، ومنعت عشرات العائلات الفلسطينية من الوصول إلى منازلها والمشاركة في الطقوس الدينية في كنيسة القيامة. وقد شهدت أزقة البلدة القديمة انتشارًا مكثفًا لقوات الاحتلال، التي أعاقت وصول المصلين ومن بينهم ممثل الفاتيكان، المطران أدولفو تيتو يلانا، كما اعتُدي على المحتشدين داخل الكنيسة، وهو ما يعكس سياسة قمع منهجية للطقوس المسيحية.

في 3 حزيران 2025، تكررت الانتهاكات ضد الرموز والمقدسات المسيحية، حيث أقدم مستوطن إسرائيلي متطرف على البصق باتجاه كنيسة في الحي الأرمني، في اعتداء سافر يعكس حالة الإفلات من العقاب والتغاضي الرسمي عن الاعتداءات المتكررة على الطوائف المسيحية في المدينة.

وفي 13 حزيران 2025، أغلقت قوات الاحتلال كنيسة القيامة بالكامل أمام المصلين والسياح لمدة 12 يومًا، بحجة الأوضاع الأمنية المرتبطة بالتصعيد الإقليمي مع إيران، مما أدى إلى شل الأنشطة الدينية والسياحية في واحد من أهم الرموز المسيحية في المدينة.

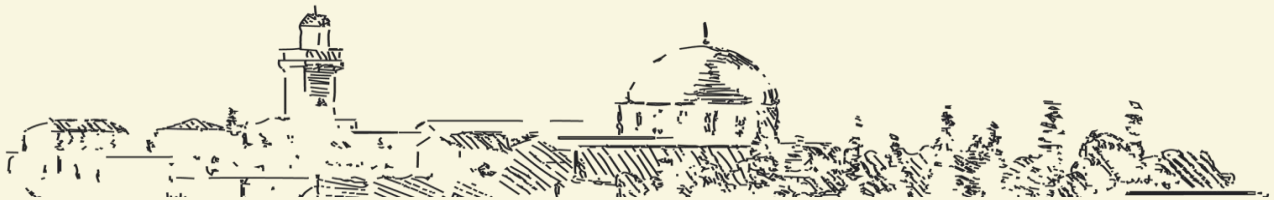

علاوة على ذلك، مارست سلطات الاحتلال ضغوطًا اقتصادية هائلة على البطريركية الأرثوذكسية في القدس، حيث فرضت ضرائب باهظة وهددت بتجميد حساباتها البنكية، بهدف إضعافها مادياً وإعاقة دورها الرعائي والاجتماعي، وربما دفعها للتنازل عن أملاكها التاريخية، والتي تُشكل جزءًا من النسيج الحضاري للمدينة.

كما تعرضت المؤسسات الثقافية المسيحية للتدخل والمنع، ففي 6 أيلول 2025، داهمت شرطة الاحتلال مكتبة ومقهى "Gateway" الثقافي في باب الجديد، وصادرت كتبًا واعتقلت صاحبها أنطون سابيلا بحجة "الإخلال بالنظام العام"، في إجراء يعكس عدم تقبل وجود فضاءات ثقافية فلسطينية حرة ونابضة في البلدة القديمة.

وتشير تقارير من مجلس البطاركة ورؤساء الكنائس في القدس ومنظمات دولية إلى أن عام 2025 شهد تصاعدًا ممنهجًا في الاستهداف والتضييق على المجتمع المسيحي الفلسطيني، بما في ذلك الاعتداءات الميدانية، والقيود على الوصول إلى أماكن العبادة، وحرمان المسيحيين من ممارسة الشعائر بحرية، إضافة إلى التمييز المؤسسي في تراخيص البناء والترميم للمؤسسات المسيحية.

ختامًا، تؤكد الأحداث والتقارير أن الانتهاكات ضد المسيحيين في القدس خلال عام 2025 ليست حوادث فردية، بل هي جزء من سياسة ممنهجة تهدف إلى تهجير المجتمع المسيحي وإضعاف هويته الثقافية والدينية. حماية الوجود المسيحي في المدينة تعتبر قضية وطنية فلسطينية، وتتطلب دعم المجتمع المسيحي وتعزيز صموده، بالإضافة إلى الضغط الدولي المستمر لوقف سياسات التهجير والتمييز، وضمان حق جميع سكان القدس في العيش بحرية وكرامة.

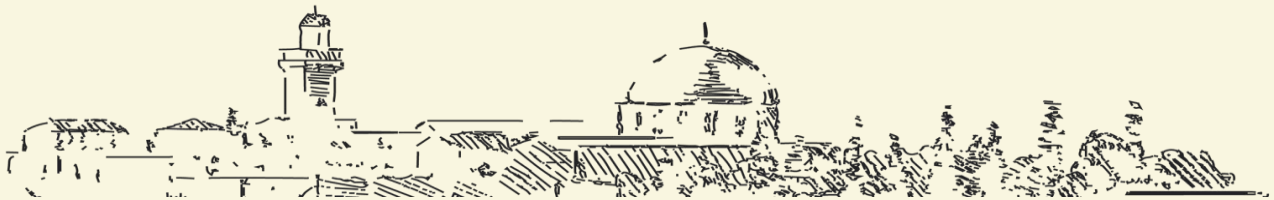

واقع التجمعات البدوية في محافظة القدس ..

تضمّ محافظة القدس 33 تجمعًا بدويًا يعيش فيها ما يزيد عن 7,000 مواطن فلسطيني، يمتد وجودهم، وتشكل هذه التجمعات مكوّنًا أصيلاً من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وتحمل أهمية استراتيجية لوقوعها في مناطق مستهدفة ضمن مشاريع "القدس الكبرى" ومخطط E1 الذي يهدد بتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل القدس عن محيطها الشرقي.

تتركز الاعتداءات الإسرائيلية على التجمعات البدوية في كافة أنحاء المحافظة، ولا سيما في المحور الممتد بين مخماس شمالًا وواد النار جنوبًا، وهي مناطق تصنَّف جميعها ضمن دائرة الخطر المباشر، وتأتي الانتهاكات في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى إضعاف الوجود الفلسطيني ودفع السكان نحو التهجير القسري، وتشمل:

- الهدم المتكرر للمساكن والمنشآت وحظائر الحيوانات وإصدار أوامر إخلاء ووقف البناء.

- الاستيلاء على الأراضي والممتلكات وحرمان الأهالي من البنى التحتية والخدمات الأساسية.
- اعتداءات المستعمرين المستمرة، من مهاجمة التجمعات وقطع المياه عنها إلى سرقة المواشي وإتلاف المحاصيل الزراعية من القمح والشعير.
- التضييق على الرعاة ومنعهم من الوصول إلى مراعيهم الطبيعية، وملاحقتهم في الآونة الأخيرة بشكل لافت.
- قطع الطرق المؤدية للتجمعات، ما يزيد من عزلة السكان ويفاقم معاناتهم المعيشية.
- محاصرة التجمعات بـ 21 بؤرة رعوية استعمارية أقيمت بشكل عشوائي في محيطها.
- أزمة المياه الخانقة، إذ يدفع سكان تجمعات مثل واد سنيسل والواد الأعوج سعرًا يصل إلى 10 شواكل للمتر المكعب، وهو ضعف السعر المفروض على المواطنين بشكل عام.

وقد أدت هذه الانتهاكات إلى انهيار البنية المعيشية للتجمعات، إذ لم يعد الأهالي قادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية، في ظل خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية والمزروعات، وتراجع فرص العمل ومنعهم من العمل في الداخل المحتل.

يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تهجير التجمعات البدوية من خلال منظومة متكاملة من الضغوط والإجراءات القسرية تهدف إلى:

- تفريغ محيط القدس من سكانه الأصليين وخلق فراغ ديموغرافي يخدم مشاريع التوسع الاستيطاني.
- السيطرة الكاملة على الممرات الاستراتيجية، خصوصًا على امتداد الممر الشرقي، بما يضمن إحكام الطوق الاستيطاني حول القدس وربط الكتل الاستيطانية ببعضها.
- تسهيل تنفيذ مخطط E1 الذي يستهدف القضاء على الوجود الفلسطيني في المنطقة، حيث يعيش نحو 3,000 بدوي داخل حدود المخطط وخارجها.
- فرض واقع جغرافي جديد يقطع التواصل الفلسطيني بين شمال الضفة وجنوبها.
- الاستيلاء على الأراضي عبر خلق بيئة معيشية خانقة تدفع الأهالي إلى الرحيل القسري.

إن هذه السياسات ليست عشوائية، بل جزء من خطة استعمارية طويلة المدى تهدف إلى إحكام السيطرة على الشرق المقدسي وطمس الهوية الفلسطينية للبادية.

- يعتمد الاحتلال أسلوب "القضم البطيء"، عبر تراكم إجراءات يومية تخنق الحياة في التجمعات، وتشمل:
- منع البناء والتوسع سواء في المساكن أو حظائر الحيوانات.

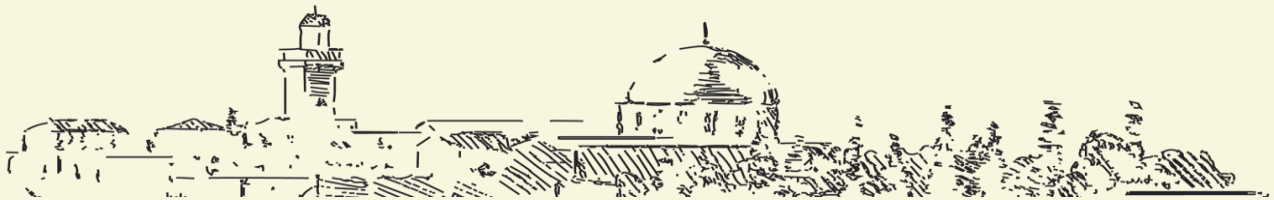

- ملاحقة الرعاة، ومنع حركة المواشي، والاعتداء على القطعان.
- حماية البؤر الاستعمارية الرعوية التي تشكّل رأس الحربة في الهجمات على الأهالي.
- التحكم الكامل بموارد المياه وفرض أسعار باهظة لا قدرة للسكان على تحملها.
- دعم المستعمرين في اعتداءاتهم، بما يشكل ضغطًا مضاعفًا على الأهالي.
- منع أي مشاريع تطويرية أو خدماتية من المؤسسات الفلسطينية والدولية.

أمام هذه الظروف القاسية، تحتاج التجمعات إلى تدخل رسمي ووطني عاجل يشمل:

- دعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، خاصة في ظل الجفاف وتراجع المراعي.
- توفير أعلاف وحلول طارئة لمواشي التجمعات التي تتعرض للحصر والملاحقة.
- إعفاء التجمعات من ديون المياه والعمل على توفير مصادر مياه بديلة بأسعار عادلة.
- تشكيل لجان حراسة لحماية التجمعات المحاصرة بالبؤر الاستعمارية مثل معازي جبع، أبو غالية، الكسارات، الحثرورة، التبنة، والخان الأحمر.
- توفير فرص عمل للشباب والخريجين، وتفعيل الوعود السابقة بدمجهم في المؤسسات الرسمية والمدارس.
- تنظيم زيارات رسمية وشعبية ولقاءات ثقافية وترفيهية للتجمعات لتعزيز حضورها الوطني وكسر العزلة المفروضة عليها.
- تنسيق جهود الفصائل والمؤسسات والأهالي لتبني استراتيجية وطنية موحدة لحماية التجمعات.
- تدويل قضية التجمعات البدوية عبر مخاطبة المؤسسات الدولية وإبراز حجم الانتهاكات، خصوصًا في مناطق مهددة بالاقتلاع.

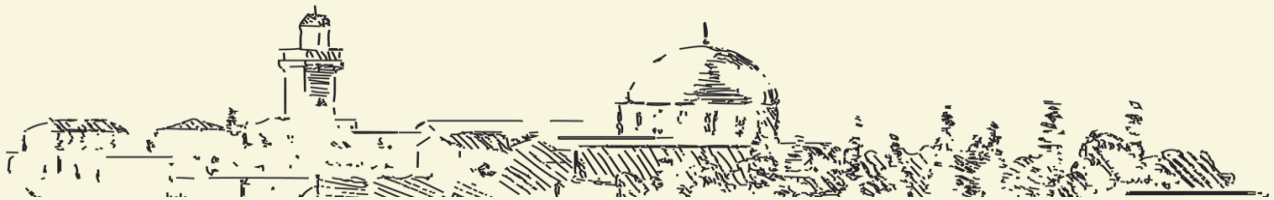

مشروع "E1"

مستعمرة معالي أدوميم

في سياق السعي الإسرائيلي المتواصل لفرض مشروع "القدس الكبرى" كأمر واقع، يبرز مخطط البناء الاستيطاني في منطقة E1 شرقي القدس المحتلة كواحد من أخطر المشاريع الاستعمارية التي تستهدف تقويض الوجود الفلسطيني في المدينة ومحيطها. فمنذ أوائل التسعينيات، شرعت سلطات الاحتلال في التمهيد لهذا المشروع الاستيطاني الضخم الذي يمتد على مساحة تُقدَّر بنحو 12 ألف دونم من أراضي بلدات العيسوية، الطور، عناتا والعيزرية، بهدف خلق تواصل جغرافي مباشر بين مستعمرة "معاليه أدوميم" ومدينة القدس، ضمن مخطط أوسع يشمل ربط الكتل الاستعمارية في محيط المدينة وقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

ورغم المعارضة الدولية، خاصة من الولايات المتحدة، التي حالت دون تنفيذ المشروع لعقود، إلا أن الاحتلال لم يتوقف عن محاولة إعادة إحيائه. ففي عام 2012، أعيد طرحه بعد عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، ليتحول لاحقًا إلى ورقة ضغط انتخابية عشية انتخابات عام 2020، حين أُعلن عن المصادقة على إيداعه رسميًا. واليوم، في ظل الحكومة الاسرائيلية الحالية، وفي خضم انشغال العالم بحرب الإبادة على أبناء شعبنا، يعاد المشروع إلى الواجهة، مدعومًا بميزانية حكومية قُدرت بنحو 335 مليون شيكل لتنفيذ بنية تحتية تسهّل عملية البناء.

ويُعد مشروع E1 جزءًا لا يتجزأ من مخطط "القدس الكبرى"، الذي يهدف إلى ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على المدينة المحتلة، عبر تشكيل "الحلقة الشرقية" من المستعمرات، ومنع أي إمكانية لتوسع الأحياء الفلسطينية شرقًا. كما يتصل المشروع بمخطط "البوابة الشرقية"، الممتد حتى شارع رقم 1، على حساب أراضي شعفاط وعناتا، بهدف إقامة مراكز تجارية ومشاريع تكنولوجية ووحدات استعمارية جديدة، ما يكرس عزل القدس عن محيطها الفلسطيني.

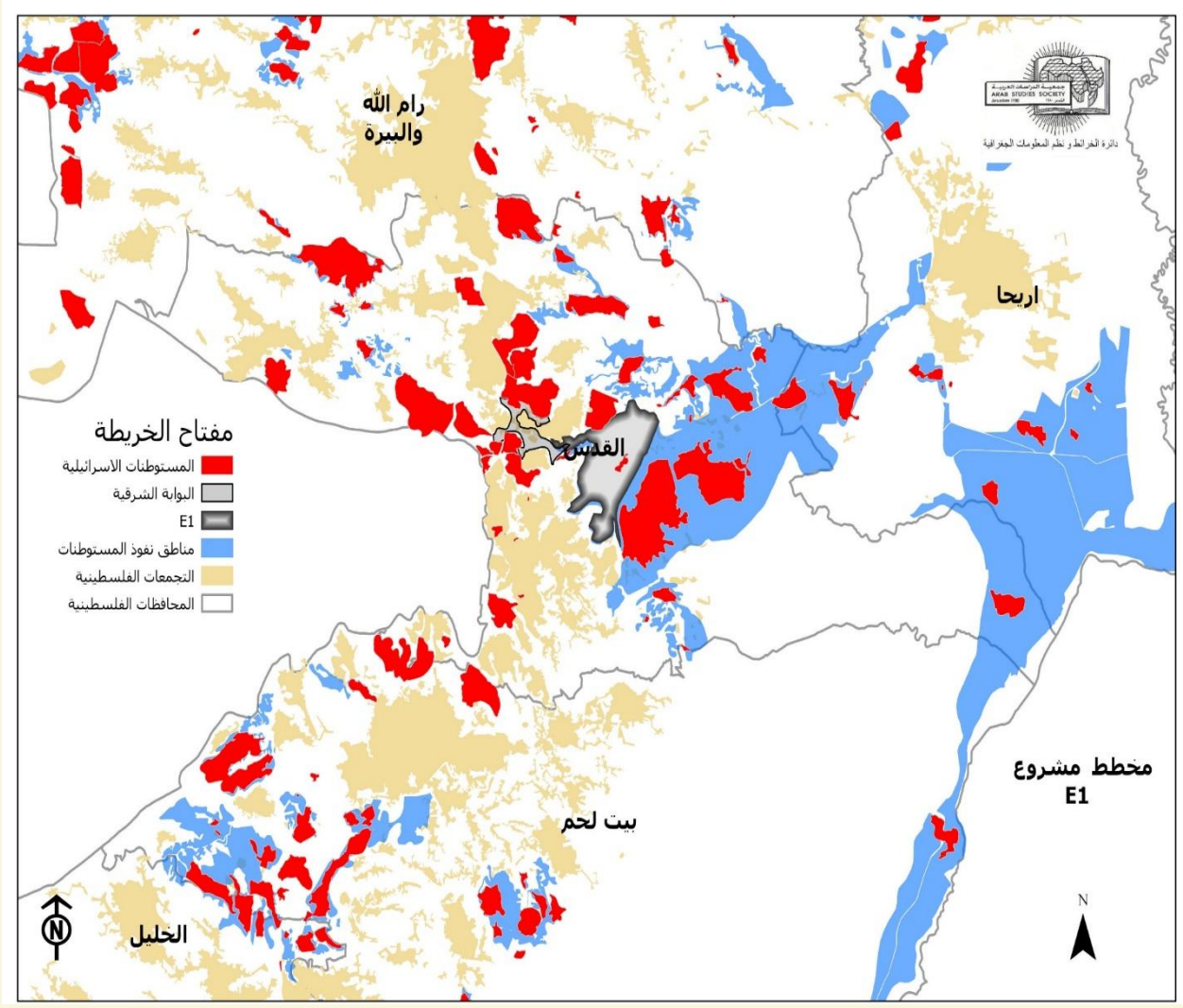

بهذا، لا يُنظر إلى E1 كمجرد توسع استعماري، بل كمحور استراتيجي ضمن رؤية أشمل تهدف إلى تفريغ القدس من محيطها الفلسطيني، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وإسقاط أي أفق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

يمثّل مشروع E1 الاستيطاني أحد أخطر مشاريع الضم الزاحف الذي تنفذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إطار مخطط "القدس الكبرى"، ويكشف بوضوح عن الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للاحتلال، التي تتجاوز حدود البناء المادي إلى هندسة المشهد الجغرافي والديموغرافي للمنطقة بما يخدم الرؤية الإسرائيلية لفرض السيادة الكاملة على القدس وإنهاء إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا، ويمكن تلخيص الأهداف الاستعمارية لهذا المشروع على النحو الآتي:

أولًا: فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وتقطيع أوصالها

يهدف المشروع إلى إحداث انقسام جغرافي فعلي بين شمال الضفة الغربية (رام الله، نابلس، جنين) وجنوبها (بيت لحم، الخليل)، من خلال خلق حاجز استيطاني عرضي بينهما، وبهذا تتحول الضفة الغربية إلى (كانتونات) لا رابط جغرافي بينها، ما يقوّض أي أساس حقيقي لإقامة دولة فلسطينية متواصلة ذات سيادة، ويقضي فعليًا على مبدأ "حل الدولتين."

ثانيًا: استكمال الطوق الاستعماري الشرقي وضم الكتلة الاستعمارية "معاليه أدوميم"

يُستخدم المشروع كوسيلة لربط مستعمرة "معاليه أدوميم" بالقدس الغربية، ضمن ما يُعرف بـ"الحلقة الشرقية" من مشروع "القدس الكبرى"، ما يمهّد لضم فعلي لهذه الكتلة الاستيطانية الكبرى، التي تبلغ مساحتها "E1" قرابة 35 كم²، إلى نطاق بلدية الاحتلال في القدس، ويقطع الامتداد العمراني الفلسطيني باتجاه الشرق.

ثالثًا: محاصرة وعزل البلدات والقرى الفلسطينية شرقي القدس

يُحاصر المشروع بلدات العيسوية، الطور، الزعيم، عناتا، وأبو ديس، ويمنع توسعها العمراني أو الجغرافي، ما يدفع بها إلى الاختناق الديموغرافي، كما يكرّس عزل هذه التجمعات عن مركز المدينة، ويفصلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية.

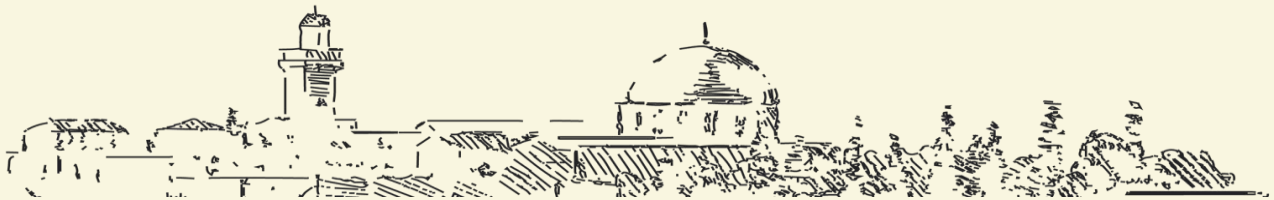

رابعًا: منع تطوير القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية

بموجب هذا المشروع، تُغلق الجهة الشرقية من القدس بشكل كامل أمام أي تطور فلسطيني، ويتم ضرب أي إمكانية مستقبلية لتوسيع القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، بما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 478 لعام 1980.

خامسًا: ترسيخ المشروع الاستعماري ضمن مفهوم "القدس الكبرى"

يُعدّ المشروع تجسيدًا ماديًا لمفهوم "القدس الكبرى"، الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى فرض واقع بلدي وسكاني جديد، يشمل ضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية (تُقدّر بـ10% من مساحتها الكلية) إلى القدس الإسرائيلية، وتوسيع حدود المدينة باتجاه الشرق وصولًا إلى مشارف الأغوار، في إطار مشروع "القدس 2050"

سادسًا: فرض وقائع على الأرض من خلال البنية التحتية

يشمل المشروع رصف الطرق الالتفافية، وبناء أنفاق تربط المستعمرات، وربط البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، بما في ذلك ما يسمى "طريق نسيج الحياة"، وهو طريق مخصص للفلسطينيين يعبر من تحت المستعمرات لتأمين الفصل بين

السكان الأصليين والمستعمرين، وهذه الإجراءات تعزز منطق "الأبارتهايد" عبر الفصل القسري وفرض واقع دائم يخدم الاحتلال.

سابعًا: تهجير المجتمعات البدوية وترحيل قسري للسكان

يُهدد المشروع وجود أكثر من 30 قرية بدوية تقطن في المنطقة منذ عقود، خاصة في محيط خان الأحمر، ويضع سكانها أمام خيارين لا ثالث لهما: التهجير القسري أو الإخلاء القسري. ويُعد هذا الإجراء، وفقًا للقانون الدولي الإنساني، جريمة حرب بموجب المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما يُشكل انتهاكًا فاضحًا للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر على قوة الاحتلال نقل السكان المدنيين قسرًا من الأراضي المحتلة، أو ترحيلهم داخلها أو خارجها لأي سبب كان.

تجمع الخان الاحمر ..

ثامنًا: تحويل القرى الفلسطينية إلى جيوب محاصرة

عبر ربط المستعمرات الشرقية (مثل كيدار، نفي برات، كفار أدوميم) ببعضها البعض وبالقدس، تتحول البلدات الفلسطينية الواقعة بين هذه المستعمرات إلى جيوب محاصرة محكومة بنظام عسكري معزول عن أي امتداد طبيعي، ما يضاعف القيود المفروضة على حرية التنقل والعمل والتعليم والخدمات العامة للسكان.

طريق نسيج الحياة: بنية تحتية ضمن مشروع E1

يشكّل ما يُسمى "طريق نسيج الحياة" أحد المكونات البنيوية التحتية الجوهرية في مشروع E1 الاستعماري، ويهدف إلى تكريس نظام الفصل العنصري، ويأتي البدء بتنفيذ ما يسمى "طريق نسيج الحياة" في شرقي مدينة القدس تتويجًا للمساعي الإسرائيلية لتنفيذ عملية الضم الأكبر في تاريخ الصراع منذ عام 1967 لأراضي المناطق الواقعة خارج حدود بلدية القدس من جهة الشرق، وبالذات مستوطنة معاليه أدوميم الكبرى، وتعديل حدود بلدية الاحتلال في القدس ليضاف لها 3٪ من أراضي الضفة الغربية، بحيث يتم ضمها بشكل رسمي إلى إسرائيل.

وفكرة المشروع هي حفر نفقٍ يمتد من الشمال إلى الجنوب في شرقي القدس، وتحويله إلى طريقٍ خاص بالفلسطينيين فقط، بحيث يُمنَع الفلسطينيون نهائيًا من استعمال الطريق رقْم 1 الذي يمتد من وسط مدينة

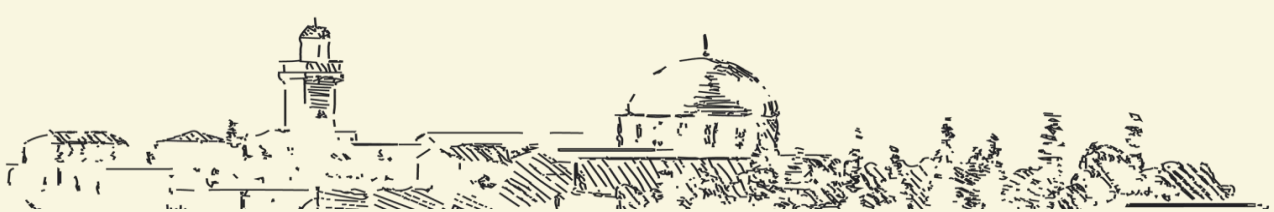

القدس ويخترق الأحياء العربية في المدينة، ثم يمر أمام مداخل مستوطنة معاليه أدوميم في طريقه إلى أريحا، وكان الفلسطينيون يضطرون لاستعمال جزء من هذا الطريق المخصص للمستوطنين للتنقل بين شمالي وجنوبي الضفة الغربية، حيث يدخلون الطريق رقْم 1 قرب منطقة عناتا (شمال القدس)، وسرعان ما يخرجون من المنطقة جنوبًا بعد المرور قُرب مستوطنة معاليه أدوميم ليدخلوا في طريق رام الله – بيت لحم، المعروف باسم (طريق وادي النار).

ويريد الإسرائيليون الآن حفر نفق تحت الأرض يصل ما بين منطقة زعَيِّم شمالي شرقي القدس، ويخرج في الطرف الجنوبي من حي العيزرية الذي لا يفصله عن البلدة القديمة بالقدس إلا جبل الزيتون.

ويهدف الاحتلال الاسرائيلي لضمان التوزيع الكامل للمستوطنين في كافة المناطق المحيطة بالقدس – لا سيما الشرق – للحفاظ على الهوية اليهودية للمدينة المقدسة، كما تراها دولة الاحتلال، وحصار المناطق التي يوجد فيها الفلسطينيون في شرقي القدس، وفصلها عن محيطها الاجتماعي الطبيعي في الضفة الغربية.

والهدف النهائي هنا يتمثل في إنشاء ما يسمى "القدس الكبرى" التي تساهم في قطع الضفة الغربية إلى قسمين: شمالي وجنوبي، لا يمكنهما التواصل جغرافيًا بأي شكلٍ يمكن أن يعطي أملًا لإقامة دولةٍ فلسطينية فيهما مستقبلًا.

وعلى المستوى القصير، يحقق هذا المشروع الفصل العنصري الكامل بين الفلسطينيين والمستوطنين في مناطق الضفة الغربية المحيطة بالقدس، فالنفق المزمع تنفيذه يجعل الفلسطينيين مجبرين على سلوك طريقٍ واحدٍ تحت الأرض، بين رام الله في شمال الضفة وبيت لحم في جنوب الضفة، وبالتالي تصبح شبكات الطرق الكبيرة التي تصل مستوطنات شرقي القدس كلها وحدةً واحدةً تخصُّ المستوطنين وحدهم لا يشاركهم فيها الفلسطينيون بأيّ شكل.

إضافةً إلى ذلك، فإن هذا المشروع على المستوى البعيد لا يساهم في الحقيقة في ربط الفلسطينيين في الضفة الغربية ببعضهم، بل إنه يحقق عكس ذلك، حيث إن تجريد الفلسطينيين من حرية التحرك بين شمال الضفة وجنوبها، وتحديدِها بخيطٍ رفيعٍ واحد هو هذا النفق فقط، يجعل قطع الطريق بين شطري الضفة سهلًا متى شاءت إسرائيل وبحاجزٍ عسكري واحد لا يتجاوز بضعة جنود.

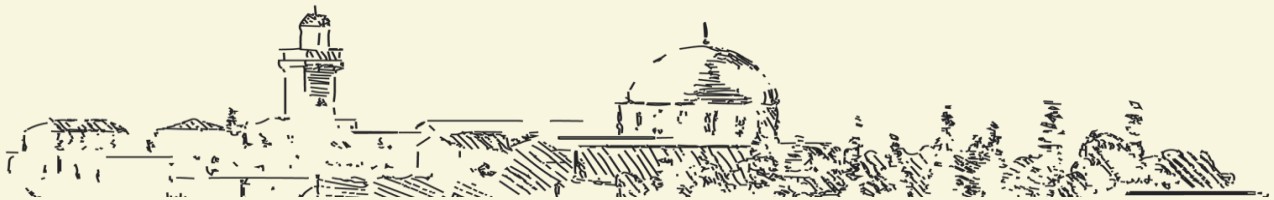

الاحتلال يعمّق عزل شمال غرب القدس تطبيقا لسياسة: "أرض أكثر وعرب أقل"

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سياسات عزل ممنهجة على القرى الواقعة شمال غرب مدينة القدس المحتلة، وخاصة (قرى بيت إكسا والنبي صموئيل وحي الخلايلة)، من خلال تصنيفها كمناطق "تماس" وإجبار سكانها على الحصول على بطاقات ممغنطة وتصاريح خاصة للتنقل من وإلى قراهم.

وبدأ الاحتلال منذ مطلع شهر أيلول 2025 بإصدار ما يُعرف بـ "تصاريح مناطق التماس" لأهالي النبي صموئيل وحي الخلايلة وبيت إكسا، بحيث لا يُسمح لأي شخص لا يحمل هذا التصريح بعبور الحاجز العسكري الذي يفصل القرى الثلاث عن محيطها، ما يعني فرض واقع جديد من العزلة التامة وخضوع حركة الدخول والخروج إلى "الموافقة الأمنية الإسرائيلية."

ويُلزم القرار الجديد الأهالي بالحصول على بطاقات ممغنطة خاصة تُجدد كل أربع سنوات، في حين تُمنح تصاريح دخول مناطق التماس لمدة عام واحد فقط، مخصصة للوصول إلى القرى الثلاث دون السماح بالتنقل داخل مدينة القدس المحتلة.

وتُقدّر مساحة قرية بيت إكسا التاريخية بنحو 14,221 دونمًا، إلا أن الاحتلال صادرت 7 آلاف دونم لصالح المستعمرات المحيطة وصنّفت 6,500 دونم أخرى كمناطق "ج" يمنع البناء عليها، ليبقى الأهالي محصورين في مساحة لا تتجاوز 650 دونمًا فقط، ويقطنها نحو ألفي مواطن، مع وجود حاجز عسكري منذ 2013 لا يُسمح بعبوره إلا لحاملي بطاقة هوية مسجلة في القرية، والقرار الجديد يزيد من عزلة سكانها عبر البطاقات الأمنية الممغنطة.

كما تعاني قرية النبي صموئيل من حرمان نحو 450 مواطنًا من حرية الحركة والبناء، في حين يقيم 700 شخص في حي الخلايلة المعزول منذ 2004، المحاط بأربع مستعمرات تستمر في قضم أراضيه تدريجيًا، مع تطبيق نفس القيود على بطاقات التماس وتجديدها سنويًا.

ويأتي هذا الواقع الميداني كخطوة تمهيدية لتوسيعه لاحقًا إلى بلدات مقدسية أخرى، بهدف تنفيذ سياسة تهجير بطيء تدريجي، عبر القيود الأمنية ومنع التوسع العمراني وإغلاق سبل المعيشة، لتتحول هذه القرى إلى مناطق شبه مهجورة، بما يعكس سياسة الاحتلال "أرض أكثر وعرب أقل."

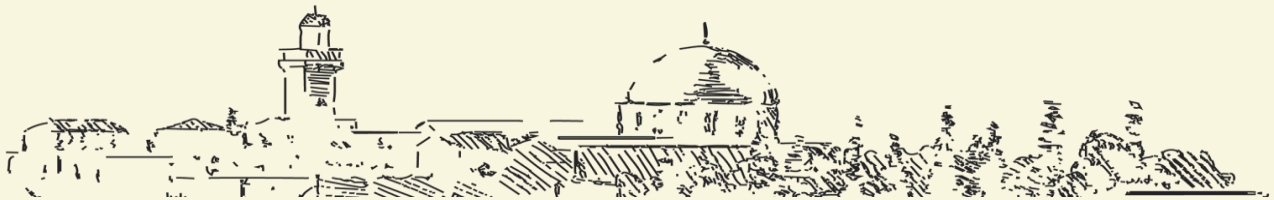

أنفاق الاحتلال الإسرائيلي في القدس مشروع تهويدي يهدد المسجد الأقصى

تواصل السلطات الإسرائيلية حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك وفي البلدة القديمة من القدس، بزعم القيام بأعمال أثرية، في حين تهدف هذه الحفريات إلى تعزيز الرواية الإسرائيلية التي تصوّر القدس كمدينة يهودية. وتشير التقديرات إلى أن هذه الحفريات قد تؤدي إلى انهيار أجزاء من المسجد الأقصى نتيجة التشققات التي تسببت بها في بنية الأرض، كما قد تتسبب في تدمير بعض المعالم الفلسطينية، بما في ذلك المنازل الأثرية والمدارس العتيقة، ما يهدد استقرار الأساسات والتربة تحت المسجد.

هذه الحفريات لا تقتصر على كونها مشاريع أثرية، بل تشكل جزءًا من خطة سياسية ممنهجة لتهويد المدينة القديمة وفرض السيطرة الإسرائيلية على المقدسات في القدس، بما يشمل أسوار المسجد الأقصى والمناطق المحيطة به. وتهدف هذه المشاريع إلى تغيير المشهد الحضري والديمغرافي للمدينة، وتثبيت الرواية الإسرائيلية التاريخية المزعومة من خلال إعادة تشكيل المواقع وفق أهداف سياسية، مع تدمير المعالم الدينية والثقافية الفلسطينية.

تم تنفيذ الأنفاق بتمويل حكومي إسرائيلي، حيث بلغت تكلفة حفر نفق استيطاني في حي سلوان المعروف باسم "طريق الحجاج" نحو 50 مليون شيكل، ويمتد بطول 600 متر من ساحة باب المغاربة وصولًا إلى حائط البراق. وتشمل شبكة الأنفاق مشاريع أخرى مثل نفق الحشمونائيم بطول 500 متر وعمق 6–7 أمتار، يمتد من أسفل باب السلسلة وصولًا إلى طريق الآلام، ونفق حائط البراق الذي يمر أسفل منازل الحي الإسلامي ويحتوي على حفرة الأجيال وقوس روبنسون وكنيس الرمانة وحجر ضخم يبلغ طوله 13 متر ووزنه 572 طنًا. كما يمتد نفق الجسر الكبير السفلي بطول 150 متر وعمق 15 مترًا تحت باب السلسلة والمدرسة التنكزية والمكتبة الخالدية، ونفق سلوان (جفعاتي) الذي يصل من بلدة سلوان حتى باب المغاربة مع مخرج عند حديقة "دافيدسون". بالإضافة إلى ذلك، هناك أنفاق أخرى تشمل باب العامود، ونفق بين باب الساهرة وباب العمود، ونفق حي القرمي، وتعمل إسرائيل على توسيعها تدريجيًا في محاولة لتحويل مناطق القدس الشرقية إلى مناطق تحت سيطرتها. تم تنفيذ الأنفاق على أعماق متفاوتة بين 6 و15 مترًا تحت الأرض، ما يجعلها تمر عبر مساحات حيوية تمثل جزءًا من التاريخ الفلسطيني. وتؤكد هذه المشاريع أن الحفريات ليست مجرد اكتشافات أثرية، بل خطوات ضمن سلسلة إجراءات تهدف إلى تغيير الطابع الديمغرافي والمعماري في القدس الشرقية، وفرض السيطرة الإسرائيلية على المدينة القديمة والمقدسات.

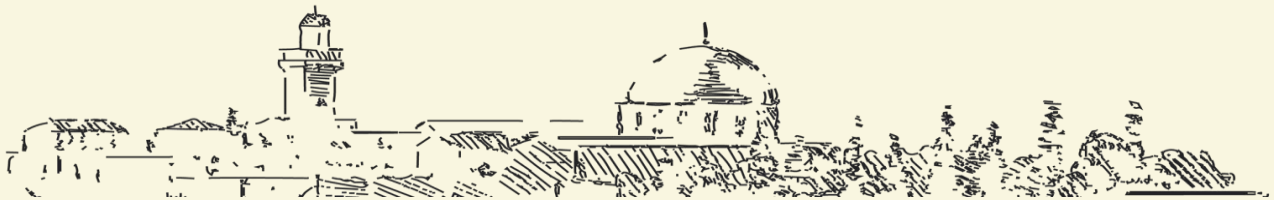

مشروع "القدس الكبرى"

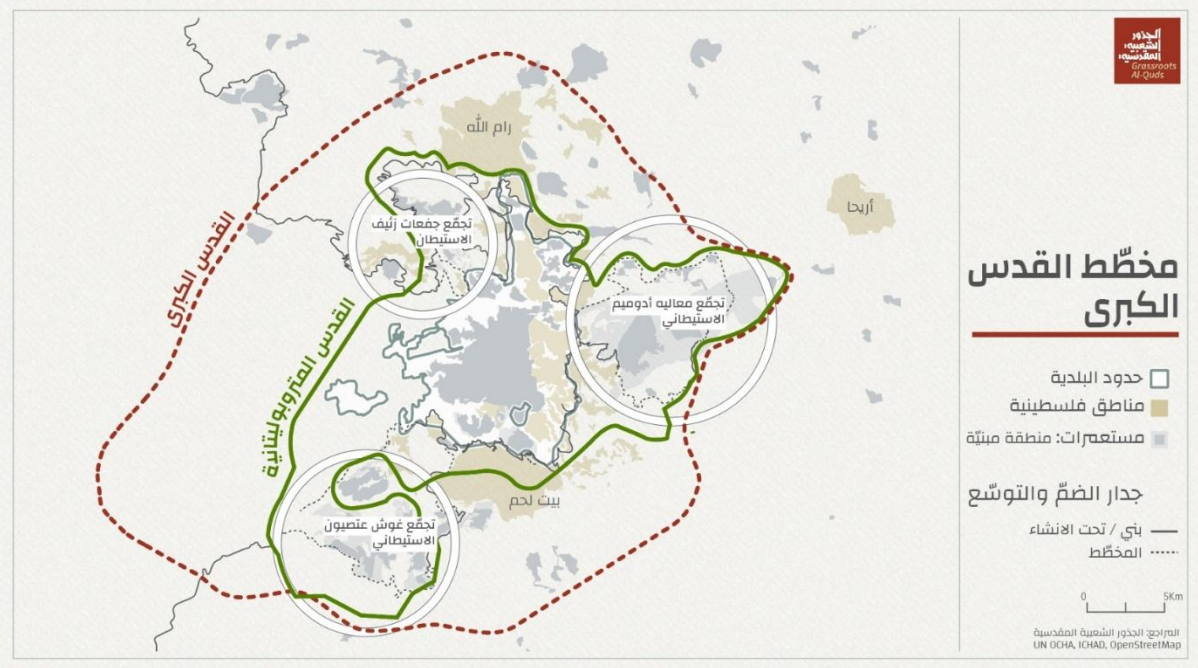

في إطار السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض واقع جديد على مدينة القدس، أطلقت سلطات الاحتلال مصطلح "القدس الكبرى" كمشروع استيطاني استراتيجي يهدف إلى جعل المدينة مركزًا في قلب الدولة العبرية. ومنذ احتلال المدينة عام 1967، شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذ مخططات استيطانية، فأُعيد بناء مستوطنات "غوش عتصيون" التي هُدِمت عام 1948، وتوسعت تدريجيًا شرقًا بإقامة "معاليه أدوميم" على أراضٍ مصادَرة، بمخطط هيكلي بلغت مساحته 35 كم².

كما أُنشئت مستوطنات على أنقاض معسكرات الجيش الأردني مثل "متسبيه يريحو"، أو على أراضٍ صُنِّفت "أراضي دولة" مثل "كفار أدوميم" و"نفي برات". وساهمت البنية التحتية من أنفاق وجسور وطرق، والتسهيلات للمستوطنين كالإعفاءات الضريبية والمنح، في تحويل هذه البؤر إلى تجمعات نالت اعترافًا حكوميًا، وتحولت إلى بلديات كـ"معاليه أدوميم."

وفي عام 1993، بدأ التخطيط الفعلي لمشروع "القدس الكبرى" بقيادة وزير الإسكان بنيامين بن إليعازر، وبدعم من إسحق رابين. هدف المشروع إلى خلق تواصل جغرافي يهودي، وتقليص الاحتكاك مع الفلسطينيين، وتعزيز مكانة القدس كـ"عاصمة لإسرائيل."

تتكون الكتلة الاستيطانية الشرقية من: "معاليه أدوميم"، "كفار أدوميم"، "نفي برات"، "مشور أدوميم"، و"كيدار"، وتمتد لتصل حتى غور الأردن ضمن مشروع "القدس 2050". ويجري العمل على تطوير البنية

التحتية لربط هذه الكتلة بالقدس عبر طرق سريعة وسكك حديدية مستقبلية. ومع إضافة مشروع "E1"، تمتد الكتلة عرضًا 15 كم وطولًا 35 كم، لترسيخ السيطرة على المنطقة الشرقية من محافظة القدس.

الأهداف الديمغرافية والجغرافية لمشروع "القدس الكبرى"

في إطار سعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتكريس السيطرة على مدينة القدس المحتلة، تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ سياسات توسعية تهدف إلى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة، وضمان أغلبية سكانية يهودية ضمن ما يسمى بـ"بلدية القدس الموسعة" التي تبلغ مساحتها 126 كم².

أولًا: الهدف الديمغرافي

يشكل الصراع الديمغرافي أحد أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار في دولة الاحتلال. ففي عام 1973، شكّلت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة "أرنون جافني"، أوصت بالحفاظ على نسبة 75% من السكان يهود، و25% فقط عربًا في القدس الموسعة.

إلا أن التقديرات الحالية تشير إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين في المدينة وصلت إلى 39%، مع توقعات أن ترتفع إلى 55% بحلول عام 2040، رغم سياسات سحب الهويات، وهدم المنازل، وتقييد البناء، ومصادرة الأراضي، التي تشمل نحو 87% من مساحة المدينة تحت السيطرة الإسرائيلية.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال أدوات قانونية كـ"قانون المصلحة العامة" لمصادرة 35% من مساحة المدينة (ما يعادل 24 كم²)، إضافة إلى تصنيف 52% من المساحة كـ"مناطق خضراء"، أو أراضٍ مخصصة للشوارع والمرافق العامة، لتقييد الوجود الفلسطيني.

ووفقًا لتقديرات "مركز إسرائيل لأبحاث القدس"، فإن استمرار هذا النمو السكاني العربي سيجعل من الفلسطينيين أغلبية في المدينة بحلول عام 2040، وهو ما دفع الاحتلال إلى تسريع تنفيذ مشروع "القدس الكبرى"، عبر ضم الكتل الاستيطانية الضخمة من محيط المدينة، وإخراج عشرات آلاف المقدسيين من مناطق مثل كفر عقب ومخيم شعفاط الواقعتين خلف جدار الفصل العنصري، الذي أُقيم عام 2001 بذريعة أمنية، في حين أن الهدف الفعلي هو تقليص الثقل الديمغرافي العربي.

ويجري العمل على تعزيز السيطرة من خلال تفعيل "قانون التسوية" و"قانون أملاك الغائبين"، ضمن هدف ديمغرافي معلن: أن تشكل نسبة اليهود 88%، مقابل 12% فقط من الفلسطينيين.

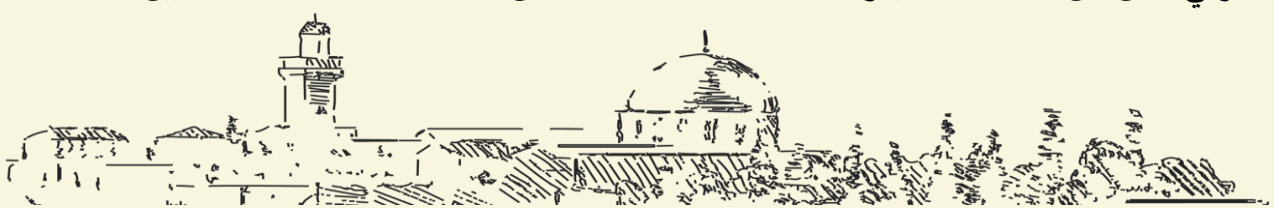

ثانيًا: الهدف الجغرافي

يسعى الاحتلال إلى وضع مدينة القدس في مركز جغرافي وسياسي واستراتيجي ضمن الدولة العبرية، من خلال توسعة الممر الممتد من الساحل الفلسطيني إلى غور الأردن، وجعل المدينة قلب هذا المحور الحيوي، بعد أن كانت في موقع هامشي بين عامي 1948 و1967.

ويهدف هذا المشروع إلى إحاطة المدينة بالمستوطنات الإسرائيلية الكبرى لجعلها مركز جذب سكاني للمستوطنين بدلًا من أن تكون منطقة طاردة لهم، وتشجيع الهجرة العكسية من وسط "إسرائيل" إلى القدس، بدلًا من النزوح منها.

سياسيًا، يهدف المشروع إلى إذابة الحدود الفاصلة بين القدس الشرقية والغربية، ومنع أي إمكانية مستقبلية لتقسيم المدينة أو إعادة الاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وترسيخها كعاصمة "موحدة" للدولة العبرية دون شريك فلسطيني.

استراتيجيًا، تسعى الخطة إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، بحيث يصبح التواصل بين المناطق الفلسطينية (رام الله، نابلس، جنين من جهة، وبيت لحم والخليل من جهة أخرى) غير ممكن إلا بإذن الاحتلال، ما يحول دون إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي متكامل.

أما المناطق المستهدفة بالضم، فإنها تشكل نحو 10% من مساحة الضفة الغربية، في حين أن مساحة القدس حاليًا تمثل 1.2% فقط. ومع ضم المزيد من الكتل الاستيطانية وخاصة الواقعة في الشمال الشرقي (كوخاف يعقوب، معالية مخماس، مغيرون، بيت إيل)، ستتغير خارطة الضفة الغربية كليًا، لتُشكّل القدس مركزًا بأربعة أجنحة، وقلبها البلدة القديمة.

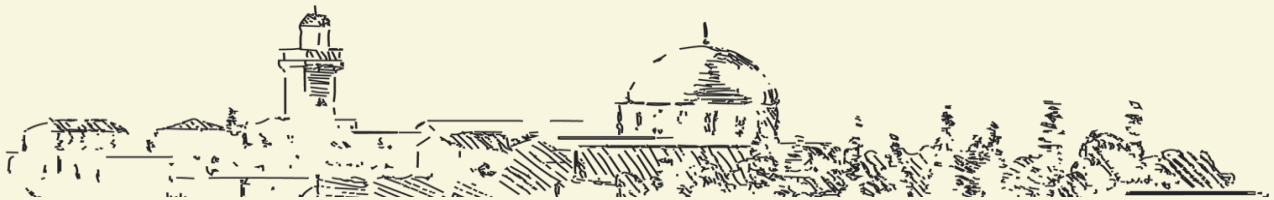

الكتلة الأولى: كتلة معالية أدوميم

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان
معالية أدوميم	35000	37000
متسبيه يريحو	2318	1700
الون	400	116
كفار أدوميم	934	360
نفي برات	2000	-
E1	12000	-

الكتلة الثانية: كتلة جبعات زئيف وتتكون من المستعمرات التالية:

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان
جبعات زئيف	5000	13000
جبعون هداشاه	100	1000
جبعون	50	-
هارأدار	1000	3622
نفي شموئيل	1300	-

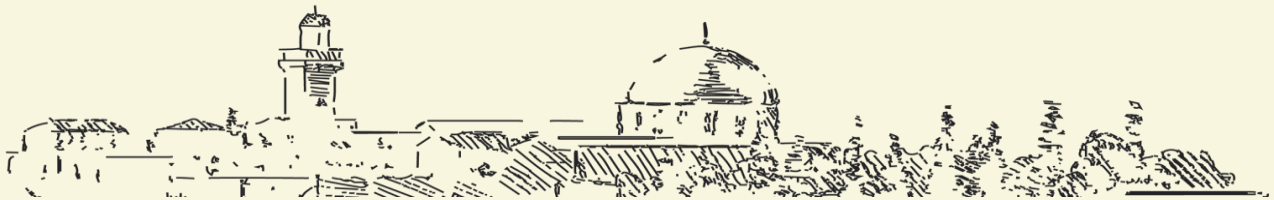

الكتلة الثالثة: مستعمرات غوش عتصيون وتتكون من المستعمرات التالية:

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان
نفي دانييل	1135	700
بيت عين	894	906
افرات	12500	11000
الون ستيفوت	470	1853
بيتار عيليت	4200	60,000
اليعازر	350	2350
كفار عيتصيون	602	525
مجدال عوز	508	297
كرمي تسور	163	567
روش تسوريم	-	263
جبعوت	-	مستعمرة مقترحة
معالية عاموس	-	-
متساد	300	-
هارجيلو	170	952
المخرور (وادي حلس)	600	مقترحة

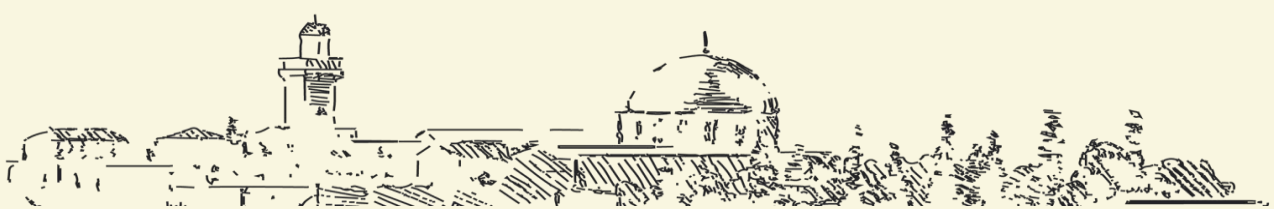

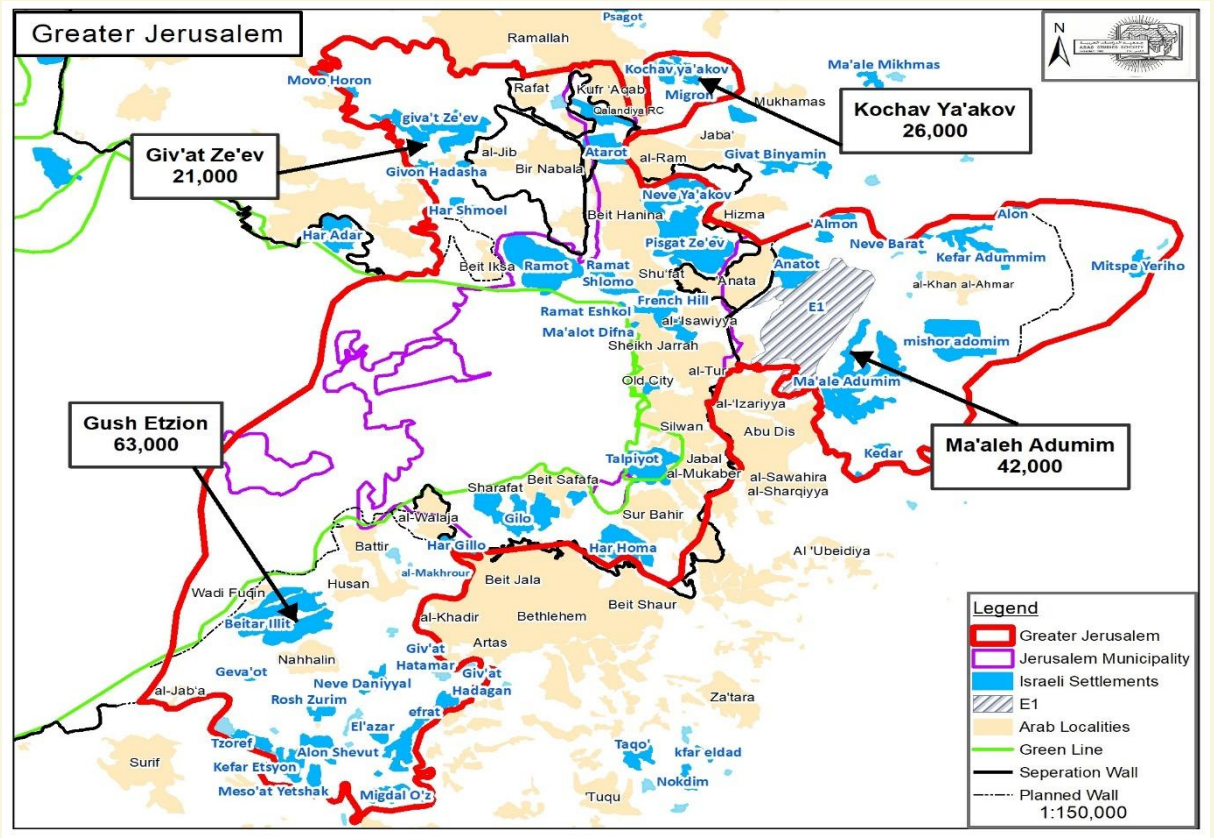

اعداد سكان الكتل الاستيطانية..

كيف تسعى إسرائيل لتحقيق حلم "القدس الكبرى" ؟

رغم أن مشروع قانون مدينة "القدس الكبرى" لم يرَ النور بعد، إلا أن الاحتلال أسس وما زال يؤسس له على الأرض من خلال عمليات هدم متتالية في المناطق التي صودرت أراضيها لصالح إقامة طرق وأنفاق لربط هذه المستوطنات مع مركز مدينة القدس، وتنفيذ عمليات هدم للمنشئات الفلسطينية القريبة من الشوارع الإستيطانية، أو إخطارها بالهدم.

ومن بين عمليات الهدم ذات الصلة بهذا المشروع تلك التي حدثت 3 آذار 2025 في شرقي بلدة العيساوية وشملت مزرعة للمواشي بمساحة 5 دونمات. وتقع هذه المزرعة في منطقة مشروع "إي 1 (E1) " الاستيطاني الذي صودر لصالحه 12 كيلومترا مربعا، وهو يقع ضمن "القدس الكبرى."

ومشروع "إي 1" اختصارا لـ"شرق واحد" ويقع على حدود البلدات المقدسية عناتا والعيساوية والزعيم والعيزرية وأبو ديس، والتي عزلها الاحتلال بالجدار عن المدينة.

إن"الجانب الإسرائيلي يعمل منذ فترة طويلة لتحقيق مشروع القدس الكبرى، ففتح أنفاقا واسعة أسفل مدينة بيت جالا لتسهيل ضم كتلة غوش عتصيون، وفي ذات الوقت فتح مجموعة من الأنفاق، وهناك أخرى قيد الإنشاء في المنطقة الشرقية من القدس وستربط مستعمرات معاليه أدوميم بالمدينة."

أولاً: مشروع نسيج الحياة:

يأتي البدء بتنفيذ ما يسمى "طريق نسيج الحياة" في شرقي مدينة القدس تتويجًا للمساعي الإسرائيلية لتنفيذ عملية الضم الأكبر في تاريخ الصراع منذ عام 1967 لأراضي المناطق الواقعة خارج حدود بلدية القدس من جهة الشرق، وبالذات مستوطنة معاليه أدوميم الكبرى، وتعديل حدود بلدية القدس الإسرائيلية ليضاف لها 3٪ من أراضي الضفة الغربية، بحيث يتم ضمها بشكل رسمي إلى إسرائيل.

فكرة المشروع هي حفر نفقٍ يمتد من الشمال إلى الجنوب في شرقي القدس، وتحويله إلى طريقٍ خاص بالفلسطينيين فقط، بحيث يُمنَع الفلسطينيون نهائيًا من استعمال الطريق رقْم 1 الذي يمتد من وسط مدينة القدس ويخترق الأحياء العربية في المدينة، ثم يمر أمام مداخل مستوطنة معاليه أدوميم في طريقه إلى أريحا، وكان الفلسطينيون يضطرون لاستعمال جزء من هذا الطريق المخصص للمستوطنين للتنقل بين شمالي وجنوبي الضفة الغربية، حيث يدخلون الطريق رقْم 1 قرب منطقة عناتا (شمال القدس)، وسرعان ما يخرجون من المنطقة جنوبًا بعد المرور قُرب مستوطنة معاليه أدوميم ليدخلوا في طريق رام الله – بيت لحم، المعروف باسم (طريق وادي النار).

يريد الإسرائيليون الآن حفر نفق تحت الأرض يصل ما بين منطقة زعَيِّم شمالي شرقي القدس، ويخرج في الطرف الجنوبي من حي العيزرية الذي لا يفصله عن البلدة القديمة بالقدس إلا جبل الزيتون.

ويهدف الاحتلال الاسرائيلي لضمان التوزيع الكامل للمستوطنين في كافة المناطق المحيطة بالقدس – لا سيما الشرق – للحفاظ على الهوية اليهودية للمدينة المقدسة، كما تراها دولة الاحتلال، وحصار المناطق التي يوجد فيها الفلسطينيون في شرقي القدس، وفصلها عن محيطها الاجتماعي الطبيعي في الضفة الغربية.

والهدف النهائي هنا يتمثل في إنشاء ما يسمى "القدس الكبرى" التي تساهم في قطع الضفة الغربية إلى قسمين: شمالي وجنوبي، لا يمكنهما التواصل جغرافيًا بأي شكلٍ يمكن أن يعطي أملًا لإقامة دولةٍ فلسطينية فيهما مستقبلًا.

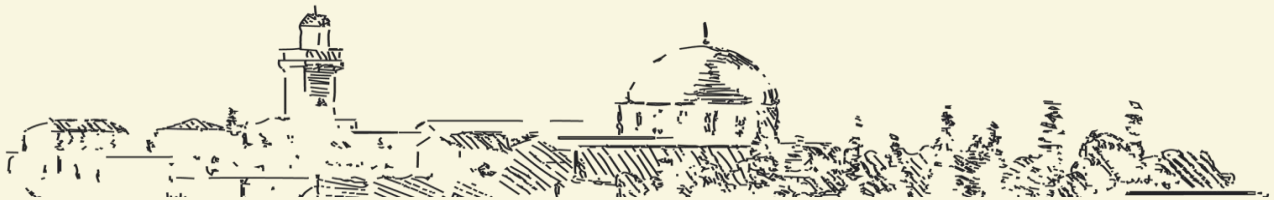

وعلى المستوى القصير، يحقق هذا المشروع الفصل العنصري الكامل بين الفلسطينيين والمستوطنين في مناطق الضفة الغربية المحيطة بالقدس، فالنفق المزمع تنفيذه يجعل الفلسطينيين مجبرين على سلوك طريقٍ واحدٍ تحت الأرض، بين رام الله في شمال الضفة وبيت لحم في جنوب الضفة، وبالتالي تصبح شبكات الطرق الكبيرة التي تصل مستوطنات شرقي القدس كلها وحدةً واحدةً تخصُّ المستوطنين وحدهم لا يشاركهم فيها الفلسطينيون بأيّ شكل.

إضافةً إلى ذلك، فإن هذا المشروع على المستوى البعيد لا يساهم في الحقيقة في ربط الفلسطينيين في الضفة الغربية ببعضهم، بل إنه يحقق عكس ذلك، حيث إن تجريد الفلسطينيين من حرية التحرك بين شمال الضفة وجنوبها، وتحديدِها بخيطٍ رفيعٍ واحد هو هذا النفق فقط، يجعل قطع الطريق بين شطري الضفة سهلًا متى شاءت إسرائيل وبحاجزٍ عسكري واحد لا يتجاوز بضعة جنود.

وبذلك يتم الفصل التام بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. أي أن هذا المشروع يعني فعليًا أن الفلسطينيين لن يتمكنوا من إنشاء أي كيانٍ متصلٍ في الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل من السهل على إسرائيل الاستفراد بمناطق الضفة الغربية الواحدة تلو الأخرى لو اتخذت قرارها الأخطر بتنفيذ عملية تطهير عرقي في المنطقة، والمثال الأكبر على ذلك هو ما يجري حاليًا في قطاع غزة بتقطيعه إلى مفاصل شمالية وجنوبية، والاستفراد به في محاولةٍ لتهجير سكانه بالكامل.

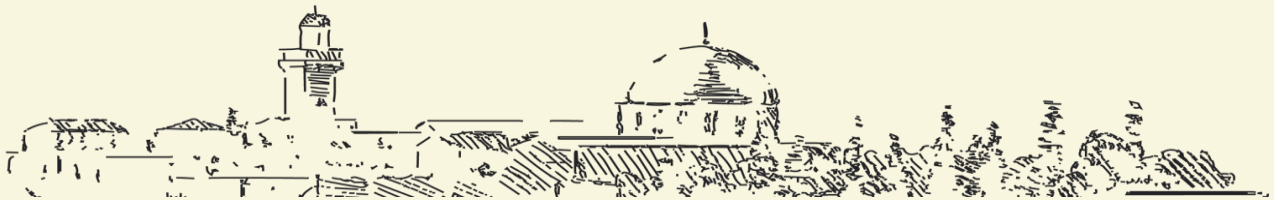

كما أن ضم مستوطنة معاليه أدوميم إلى القدس يتبعه ضم المنطقة المسماة E1 أيضًا، التي تحيط بأحياء العيزرية وأبو ديس التي تقع شرقي القدس لكن خارج سور الاحتلال العازل فيها، وهذا يعني ابتلاع ما يصل إلى حوالي 3٪ من مساحة الضفة الغربية مع حصار هذه الأحياء بالكامل وعزلها عن محيطها سواء في الضفة أو القدس فيما يشبه الغيتو، وسواء شئنا أم أبينا، فإن هذا المشروع لن يكون النهاية، بل بداية تنفيذ ضم الضفة الغربية بالكامل قطعةً قطعة عندما يتم التخلص من العبء الأكبر المتمثل في القدس.

وفي 16 نيسان 2025، شرعت جرافات الاحتلال التابعة للبؤرة الاستيطانية "بوعز" بشق طرق استيطانية جديدة ضمن المخطط الاستيطاني الخطير المعروف بـ E1، وذلك في أراضي بلدة العيسوية، وبالتحديد في منطقة مثلث أبو جورج وتجمع بير المسكوب ووادي سنيسل. وامتدت هذه الطرق نحو شرطة "شاي" التابعة لمستوطنة "معاليه أدوميم"، في محاولة لربط المستوطنات ببعضها وتحقيق تواصل جغرافي استيطاني على حساب الأراضي الفلسطينية.

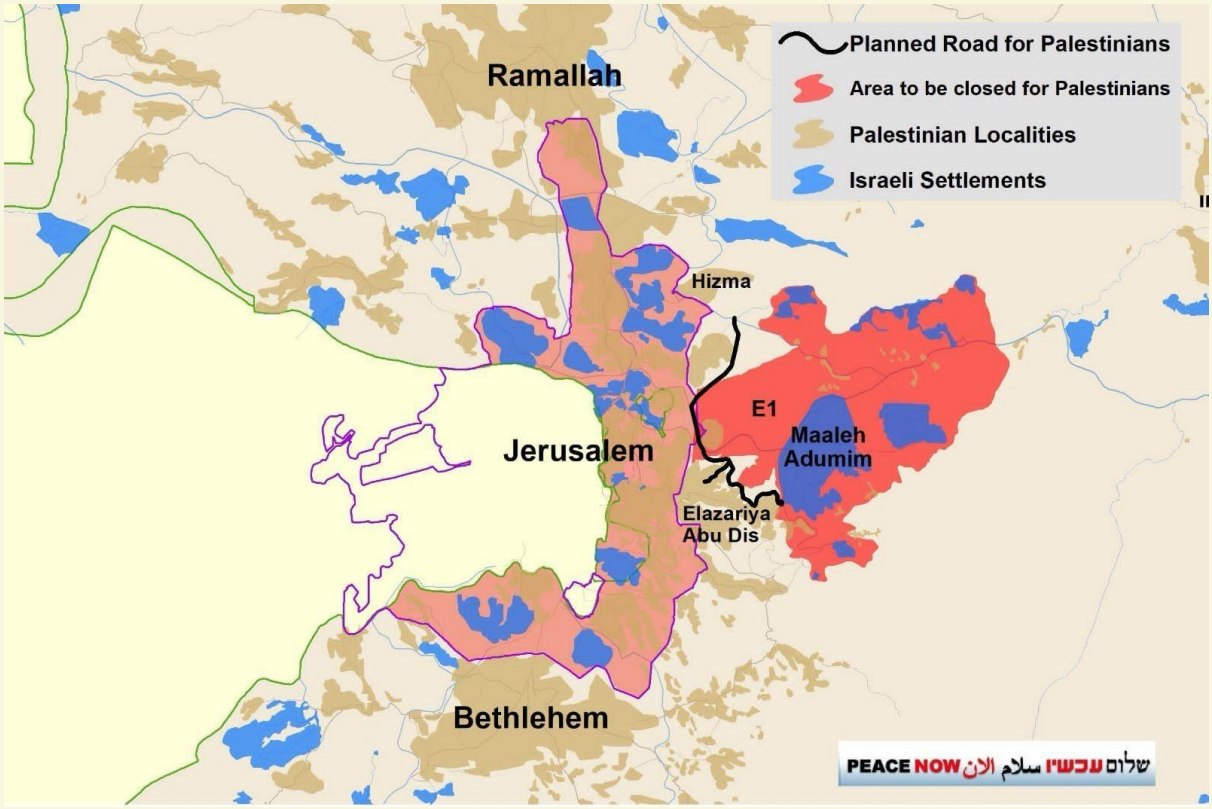

ثانياً: شارع 45 الاستعماري:

في 6 يناير 2025، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استملاك أكثر من 262 دونمًا من أراضي قرى جبع، الرام، كفر عقب، ومخماس، الواقعة شمال القدس المحتلة. ويأتي هذا الاستملاك بهدف تنفيذ مشروع استيطاني جديد، وهو "شارع 45" الذي يمتد من مخماس حتى النفق الجديد أسفل مطار قلنديا.

هذا الشارع مخصص حصريًا لاستخدام المستوطنين، حيث يُسهّل تنقلهم من المستوطنات في الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر.

وكان المخطط الأصلي للشارع ضمن اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، وكان الهدف منه إنشاء رابط مباشر بين عمان وتل أبيب. لكن المسار الحالي للمشروع انحرف كليًا عن هذا الهدف، وأصبح يركز على ربط المستوطنات الإسرائيلية في عمق الضفة بشبكة الطرق الإسرائيلية (شارعي 60 و443)، عبر نفق أسفل معبر قلنديا.

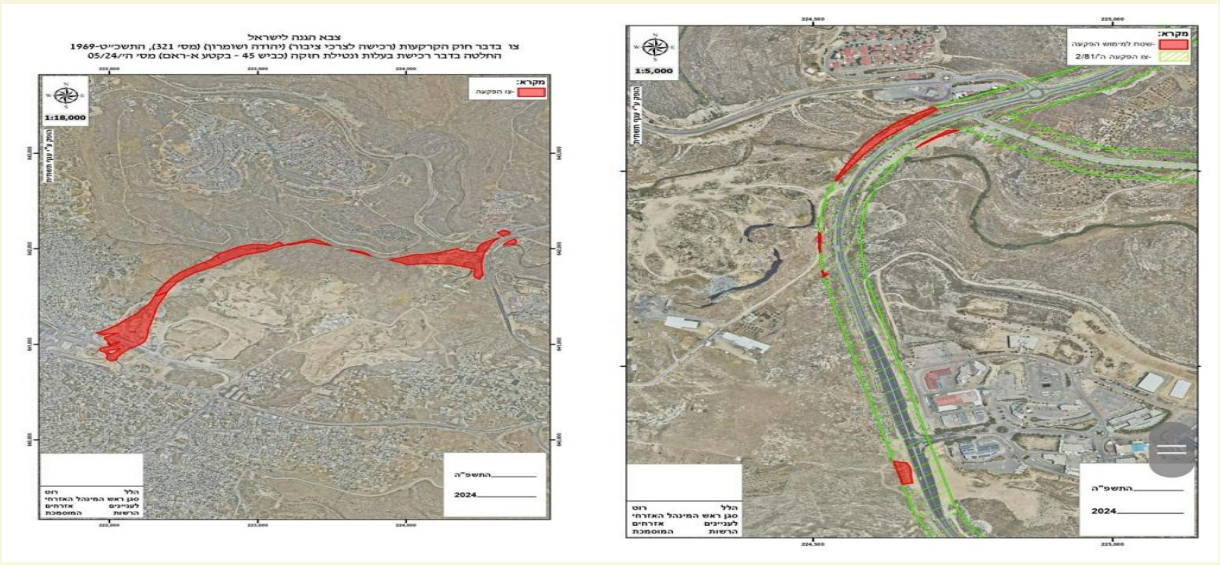

ثالثاً: الأنفاق في أراضي بيت جالا:

افتتحت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدر أواخر عام 2022 القسم الشمالي من مشروع توسعة طريق الأنفاق (60) بطول حوالي 105 كيلو مترات، لربط مدينة القدس المحتلة بمستوطنات "غوش عتصيون" جنوب الضفة، وتسهيل وصول المستوطنين للمدينة.

ويتضمن القسم الشمالي من المشروع إنشاء جسر بطول 360 مترًا، ونفق جديد بطول 270 مترًا، وإلى جانب الأنفاق الحالية، تمت إضافة مسلكين إضافيين للمرور في كل اتجاه، وأيضًا مسلك خاص للمواصلات العامة، يتغير وفقًا لساعات الذروة، بحيث يُفتح صباحًا للسفر من "غوش عتصيون" إلى مدينة القدس، وفي فترة ما بعد الظهر سيتغير بالاتجاه المعاكس."

ويعتبر المشروع أحد مكونات السياسة الاحتلالية لإنشاء ما يسمى القدس الكبرى، وبدأتها سلطات الاحتلال بحفر الأنفاق في بيت جالا التي ترتبط بجنوب مدينة القدس عن طريق الأنفاق، وتمت المصادقة على أول نفق فيها عام 1990، لزيادة عدد المستوطنين في المجمع الاستيطاني غوش عتصيون الذي يتكون من أربع عشرة مستوطنة، ويتم توسيع شبكة الأنفاق ذهابًا وإيابًا، بالتزامن مع توسيع البني التحتية للشوارع الاستيطانية في منطقة بيت صفافا ومنطقة مستوطنة جيلو على طريق إقامة مشروع القدس الكبرى من خلال البنى التحتية.

رابعاً: بناء مستوطنة بمطار القدس:

تروج بلدية الاحتلال في القدس لخطة إقامة حي استيطاني جديد على أراضي مطار قلنديا شمال المدينة، وهو المشروع المعروف بحي "عطروت". ووفقاً للخطة، سيتم الحفاظ على مبنى المطار التاريخي القائم حتى اليوم، في حين سيجري بناء ما بين 7,000 إلى 9,000 وحدة سكنية مخصصة لليهود المتدينين، مما سيجعل منه أكبر حي استيطاني في المدينة من حيث عدد الوحدات.

وقد رفعت لجنة التخطيط في بلدية القدس توصية للجنة المركزية بإيداع خطة بناء الحي، وتم تحقيق تقدم ملحوظ في إجراءات المشروع، حيث من المتوقع أن يُطلق عليه اسم "الحاخام عوفاديا يوسف". ويمتد المشروع على مساحة 1243 دونماً، وتشمل مرحلته الأولى بناء 7,000 وحدة سكنية، من ضمنها 800

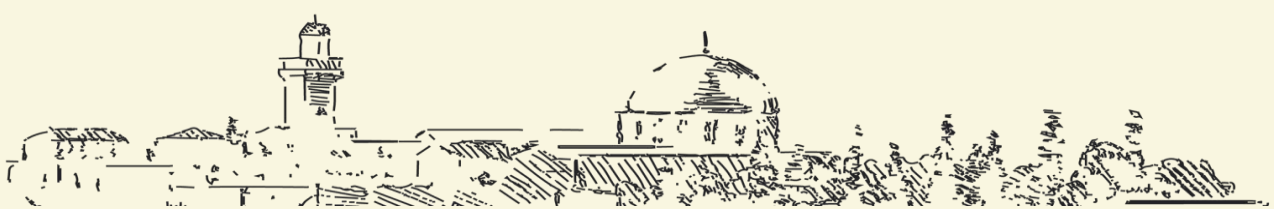

وحدة محمية، إلى جانب مساحات فندقية، ومناطق مخصصة للمباني العامة، ومساحات مفتوحة، ومناطق تجارية ومخصصة للتوظيف.

رئيس البلدية صرّح أن هذا المشروع يأتي ضمن برامج يروج لها من أجل تقليص الفجوات السكنية وتوفير حلول إسكان للشباب من مختلف المجتمعات، معتبراً أنه يشكل وسيلة لتحسين نوعية حياة السكان. في المقابل، تعاني قرية قلنديا المحيطة بالمشروع من سياسات تضييق خانقة، إذ يحيط بها جدار الفصل من كافة الجهات، وتمت مصادرة مساحات واسعة من أراضيها، كما مُنع السكان من البناء أو التوسع داخلها.

في عام 2017، نفذت بلدية الاحتلال حملة هدم جماعية طالت 11 منزلاً في القرية، وما تزال أنقاض هذه المنازل قائمة حتى اليوم. ويُعتبر مشروع حي عطروت أكبر مشروع استيطاني بعد مستوطنة جبل أبو غنيم التي أُنشئت عام 1997، ويحمل هذا المشروع الجديد أهدافاً استراتيجية واضحة بالنسبة للاحتلال.

الهدف الأول هو القضاء على أي احتمال لإعادة تشغيل مطار قلنديا كمطار وطني فلسطيني، حيث كان يُعتبر رمزاً للسيادة الفلسطينية وواجهة دخول وخروج محتملة لأي دولة فلسطينية مستقبلية. الهدف الثاني يتمثل في الفصل السكاني، إذ يسعى المشروع إلى عزل التجمعات الفلسطينية الواقعة خلف الجدار عن تلك التي تقع أمامه، من خلال خلق كتلة سكانية إسرائيلية ضخمة تمنع أي تواصل جغرافي لفلسطينيي القدس والضفة.

أما الهدف الثالث، فهو تعزيز ما يُعرف بـ"القدس الكبرى" ضمن التصور الإسرائيلي، بحيث تمتد المدينة وتلتهم ما نسبته 10% من مساحة الضفة الغربية، وذلك من خلال ربطها بشبكة من الأنفاق بالمستوطنات الواقعة شمال شرقي القدس، وتحديداً كتلة "كوخاف يعقوب" و"بيت إيل."

خامساً: بناء استيطاني في جنوب شرق جيلو:

ناقشت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس، 23 نيسان 2025 ، خطة جديدة للتوسع الاستيطاني شرقي المدينة المقدسة، تحت اسم "جنوب شرق جيلو" وذلك على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين في بلدة بيت جالا غرب مدينة بيت لحم، الواقعة جنوب القدس، والتي يضم بعضها أشجار زيتون رومانية.

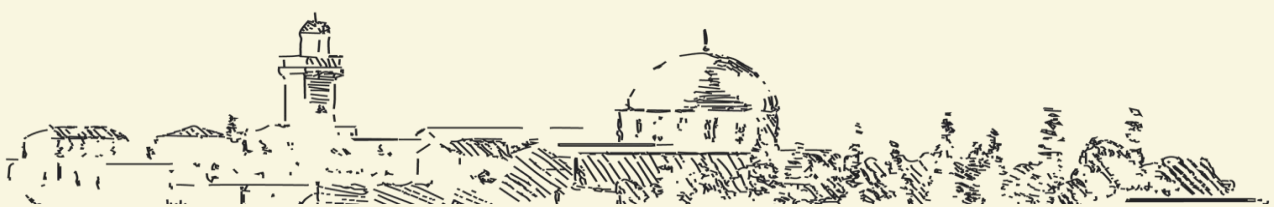

وتشمل الخطة –وفقا لمنظمة "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية– البناء على الأراضي المفتوحة الواقعة بين شارع الأنفاق والمستوطنة، وتمتد على مساحة 176 دونما، وتتضمن بناء 1900 وحدة سكنية جديدة للمستوطنين.

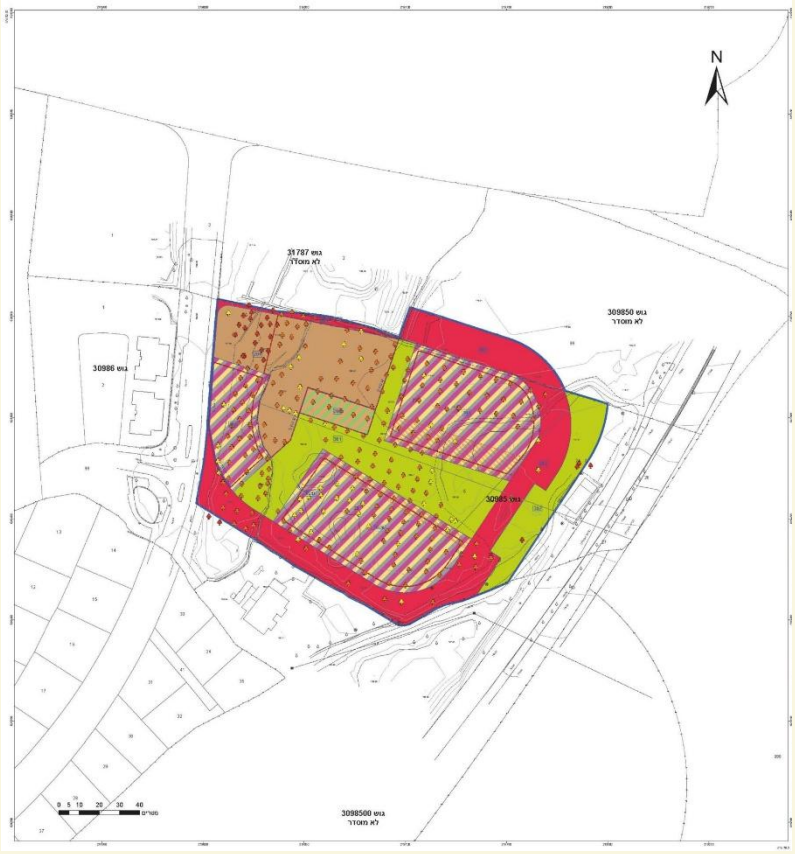

وأضافت المنظمة أن جزءا كبيرا من هذه الأراضي عبارة عن بيارات زيتون قديمة، تعود ملكية معظمها لأهالي بيت جالا، وأن سلطات الاحتلال استولت على نسبة كبيرة من هذه الأراضي باستخدام قانون "أملاك الغائبين" الذي يتيح لها مصادرة أراضي وممتلكات الفلسطينيين الذين غادروا أراضيهم أو هُجّروا منها إبّان نكبة عام 1948 أو بعدها.

وتتوزع ملكية الأراضي الواقعة ضمن نطاق الخطة وفقا لـ"عير عميم" كالآتي: 29% ملكية خاصة، 12% تعود لبلدية الاحتلال والدولة، 15% تحت إدارة "الوصي على أملاك الغائبين" و44% من الأراضي غير مسجلة رسميًا.

وطرح مشروع التوسعة للمرة الأولى عام 2017، وتم الاعتراض عليه من قبل مؤسسات حقوقية آنذاك، علمًا أن المنطقة المستهدفة هي المطلة على "وادي أحمد" مقابل دير "كريمزان" ويفصل هذا الوادي بين مدينة بيت جالا من الناحية الجنوبية الغربية وبين منطقة "صليّب" بالتسمية الفلسطينية و"جيلو" بالتسمية الإسرائيلية.

وصودرت الأراضي المستهدفة بالتوسعة عام 1970 "للمصلحة العامة" وهي أراض صخرية وبعضها مزروع بأشجار الزيتون، وهي تطل على شارع "الأنفاق" الرئيسي.

دولة فلسطين

محافظة القدس الشريف

الملحق القانوني لجرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال خمس سنوات

HUMAN RIGHTS WATCH

IOHR

دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني
Department of Human Rights & Civil Society
PLO

منظمة التحرير الفلسطينية
وحدة وطنية تعبئة قومية
تحرير

القدس بين القانون الدولي والانتهاك المنهجي: ملف قانوني شامل

في كل زاوية من أرض فلسطين، وفي كل حجر من حجارة القدس، هناك قصة وجع لا تُروى، وصرخة لا تُسمع. هناك أم تبكي بيتاً هُدم فوق أحلام أطفالها، وطفل يحمل حقيبته المدرسية بين أنقاض منزله، يبحث عن معنى الأمان.

في كل لحظة يعيشها أبناء شعبنا، هناك انتهاك صارخ للكرامة الإنسانية، هناك قانون دولي يُداس، وهناك حقوق تُسلب بلا خجل. لا يحتاج الفلسطيني إلى تقارير أممية ليُثبت ألمه، فالألم يسكن تفاصيل حياته اليومية: في الحواجز، في البيوت المهدمة، في الإقامات المسحوبة، وفي نظرات الخوف التي تملأ عيون الأطفال.

إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تمضي في سياساتها دون رادع، وكأن القانون الدولي مجرد حبر على ورق. تُهدم البيوت، تُسحب الهويات، يُهجّر السكان، ويُعامل الإنسان الفلسطيني كأنه غريب في وطنه. كل ذلك يحدث أمام أعين العالم الذي يكتفي غالباً بالصمت أو بيانات الإدانة التي لا توقف جرافة، ولا تعيد بيتاً، ولا تحمي طفلاً.

تم إعداد هذا الملحق القانوني بالتعاون مع دائرة حقوق الإنسان في منظمة التحرير الفلسطينية

ملف الشهداء والجثامين المحتجزة لدى الاحتلال

تُعد سياسة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي واحدة من أكثر الانتهاكات فظاعة بحق الكرامة الإنسانية، إذ تُمارس كعقوبة جماعية بحق عائلات الشهداء، وتُستخدم كورقة ضغط سياسية وتفاوضية، في تجاوز صارخ لكل الأعراف الإنسانية والدينية. هذا السلوك يحرم ذوي الشهداء من حقهم الطبيعي في الحداد والدفن وإقامة الشعائر الدينية، ويُفاقم من معاناتهم النفسية والاجتماعية.

من الناحية القانونية، تنتهك هذه الممارسة نصوصًا واضحة في القانون الدولي الإنساني، وعلى رأسها اتفاقيات جنيف لعام 1949. فقد نصّت المادة 17 من الاتفاقية الأولى على ضرورة دفن الموتى بطريقة لائقة واحترام قبورهم، فيما أكدت المادة 130 من الاتفاقية الرابعة على وجوب تسجيل مكان الدفن وإبلاغ ذوي المتوفى بذلك. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، في مادته الثالثة، يضمن لكل

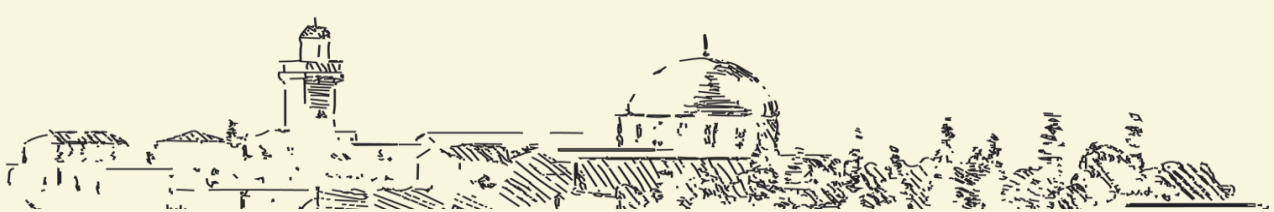

فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وهو ما يُنسف تمامًا عند التعامل مع الجثامين كأدوات للابتزاز السياسي.

القانون الدولي الإنساني يُلزم الدول باحترام الموتى في سياق النزاعات المسلحة، ويُحظر استخدام الجثامين كوسيلة للضغط أو الانتقام. إن احتجاز الجثامين دون مبرر قانوني يُعد انتهاكًا جسيمًا لاتفاقيات جنيف، ويُصنّف كجريمة ضد الكرامة الإنسانية، تستوجب المساءلة القانونية أمام المحافل الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

اعتداءات المستوطنين

تُعد الاعتداءات المتكررة التي ينفذها المستوطنون المسلحون بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر بشكل صريح الاعتداء على السكان المدنيين المحميين، وتُلزم القوة القائمة بالاحتلال بمنع أي أعمال عنف ترتكبها الجماعات المسلحة أو المستوطنون بحقهم. إن فشل سلطات الاحتلال في منع هذه الاعتداءات، بل وتوفير الحماية العسكرية للمعتدين، يُعد تواطؤًا رسميًا يُكرّس سياسة الإفلات من العقاب، ويُشكّل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين.

وفقًا للفقه الدولي، تُعرّف الجماعات المسلحة بأنها كيانات منظمة تحمل السلاح وتشارك في نزاع مسلح، ولا تمثل دولة، لكنها قد تسيطر على أراضٍ وسكان. ويشمل هذا التعريف الميليشيات، الجماعات المتمردة، وكذلك المستوطنين المسلحين إذا شاركوا في أعمال عدائية منظمة. وبموجب المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف، تلتزم هذه الجماعات باحترام المدنيين، وعدم استهدافهم، ومنع التعذيب والمعاملة القاسية، واحترام الجرحى والموتى. كما ينص البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 على حماية الأطفال، والمرافق الطبية، وحرية الدين، حتى في سياق النزاعات الداخلية أو غير الدولية.

من زاوية القانون الدولي الجنائي، فإن أفراد الجماعات المسلحة، بمن فيهم المستوطنون الذين يرتكبون اعتداءات ممنهجة، يمكن أن يُحاسبوا أمام المحكمة الجنائية الدولية عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية. إن استخدام الرصاص الحي ضد المدنيين الفلسطينيين، تحت حماية الجيش، لا يُعد فقط انتهاكًا، بل يُجسّد تواطؤًا ممنهجًا يُقوّض أسس العدالة الدولية.

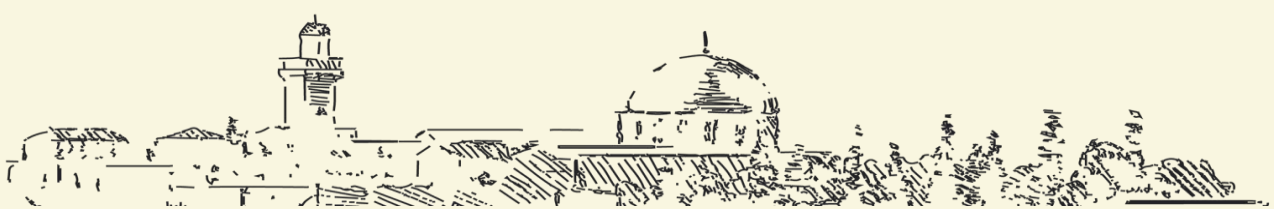

الجرائم بحق المسجد الأقصى

تُعد الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى جزءًا من سياسة ممنهجة تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأماكن الدينية في القدس، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وتشمل هذه الانتهاكات اقتحام المساجد والكنائس، تهويد المعالم الإسلامية، منع الوصول إلى أماكن العبادة، تحويل المواقع الدينية إلى مرافق سياحية أو عسكرية، وفرض طقوس دينية يهودية داخل المسجد الأقصى، إلى جانب توفير الحماية للمستوطنين أثناء تنفيذهم لهذه الاعتداءات.

من الناحية القانونية، تحظى الأماكن الدينية بحماية خاصة في ظل الاحتلال، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تنص في مادتها السابعة والعشرين على ضرورة احترام الأشخاص المحميين وضمان حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية. كما تحظر لائحة لاهاي لعام 1907، في مادتها السادسة والخمسين، أي تدمير أو إتلاف متعمد للمؤسسات المخصصة للعبادة، وتعتبرها ممتلكات خاصة يجب احترامها. وتُعزز اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954 هذا المبدأ، مؤكدة على ضرورة حماية المواقع الدينية والثقافية أثناء الاحتلال أو النزاعات المسلحة. أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، فيكفل في مادته الثامنة عشرة حرية الدين والعبادة حتى في حالات الطوارئ أو الاحتلال.

إن ما يجري في المسجد الأقصى لا يُعد مجرد تجاوزات فردية، بل يُصنّف كجرائم ممنهجة قد ترقى إلى جرائم حرب، خاصة إذا كانت واسعة النطاق أو تتم بشكل منظم تحت غطاء رسمي. لذلك، فإن هذه الممارسات تستوجب مساءلة قانونية دولية، وتدخلاً عاجلًا من الجهات المختصة.

الاعتقال الإداري

تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال الإداري بشكل واسع وممنهج، مستندة إلى قرارات محاكم عسكرية تفتقر إلى الحد الأدنى من ضمانات العدالة. ورغم أن المادة 78 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 تُجيز فرض تدابير أمنية مثل الاعتقال الإداري، إلا أن ذلك مشروط بوجود ضرورة أمنية حقيقية، وضمان حق المعتقل في الاعتراض والطعن، ومنع الاعتقال التعسفي أو الجماعي. في الواقع، تُستخدم هذه الإجراءات كأداة سياسية لقمع النشطاء والمدنيين الفلسطينيين، وليس كإجراء أمني مشروع، ما يُفقدها الشرعية القانونية.

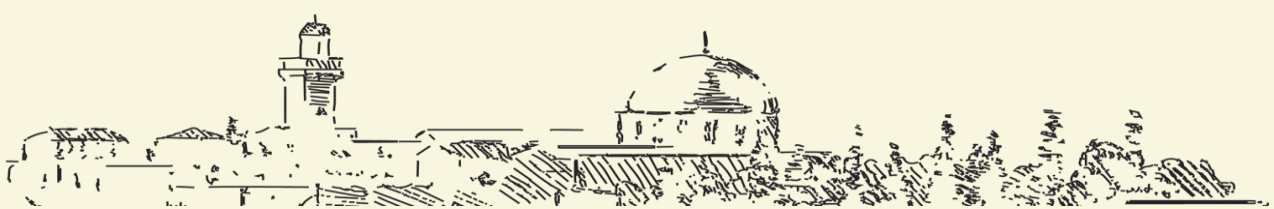

المادة 27 من الاتفاقية نفسها تنص على ضرورة معاملة الأشخاص المحميين معاملة إنسانية في جميع الأوقات، وتكفل لهم الحماية من جميع أعمال العنف أو التهديد. إلا أن سلطات الاحتلال تنتهك هذه المبادئ بشكل متكرر، من خلال التعذيب، المعاملة القاسية أو المهينة، الاحتجاز دون محاكمة عادلة، احتجاز الأطفال، واستخدامهم كورقة ضغط، فضلًا عن نقل المعتقلين إلى خارج الأراضي المحتلة، وهو ما يُعد خرقًا جسيمًا للاتفاقية.

الاعتقال الإداري بهذه الصورة يُعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، ويُصنف ضمن الاحتجاز التعسفي المحظور دوليًا. فالمعتقلون يُحتجزون دون إبلاغ واضح بسبب الاعتقال، ويُحرمون من حق الدفاع، والاتصال بالعائلة، وظروف احتجازهم غالبًا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والعلاج، ويُمارس بحقهم الإهمال الطبي والتعذيب.

بناءً على ذلك، تُعد هذه الانتهاكات جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وتُعرض المسؤولين عنها للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتبرز الحاجة إلى توثيق جميع حالات الاعتقال والانتهاكات المرافقة لها، وتقديمها إلى الجهات الدولية المختصة، والمطالبة بوقف سياسة الاعتقال الإداري، ودعم جهود المؤسسات الحقوقية في الدفاع عن حقوق المعتقلين الفلسطينيين.

الحبس المنزلي

تُعد سياسة الحبس المنزلي التي تفرضها سلطات الاحتلال في القدس المحتلة، خاصة بحق الأطفال القاصرين، أحد الأساليب القسرية التي تُستخدم كبديل عن الاعتقال المباشر. وغالبًا ما تُفرض على الأطفال دون سن 14 عامًا، أو على النشطاء المقدسيين، وتُرافقها إجراءات إضافية مثل الغرامات المالية أو فرض أساور إلكترونية لمراقبة المحكوم عليه. هذا النوع من العقوبات يُقيّد حرية الفرد، ويُعيق حياته اليومية، ويؤثر سلبًا على حقه في التعليم، والعمل، والتنقل، والتواصل الاجتماعي.

من الناحية القانونية، يُعد الحبس المنزلي انتهاكًا واضحًا لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، التي تنص في مادتها السابعة والثلاثين على أن احتجاز الطفل لا يجوز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة، ويجب أن يُعامل بكرامة. كما تُخالف هذه السياسة اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تحظر العقوبات الجماعية وتُلزم سلطات الاحتلال باحترام الحقوق الأساسية للسكان المدنيين. ويُصنّف الحبس المنزلي، عندما يُستخدم بشكل تعسفي أو جماعي، خاصة دون محاكمة عادلة أو ضد الأطفال، كانتهاك لحقوق الإنسان، ويُؤثر على حياة الأسرة بأكملها.

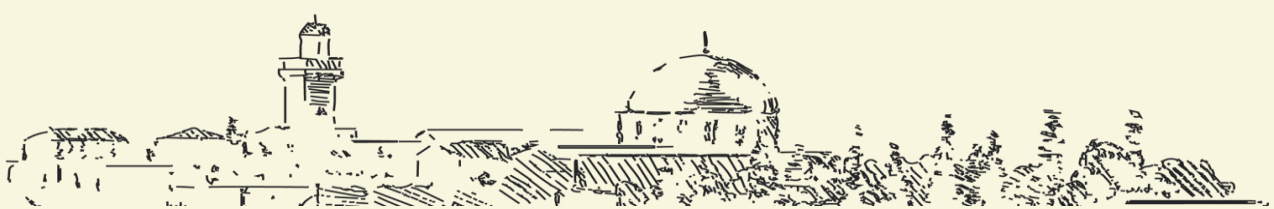

أما من الناحية النفسية والاجتماعية، فإن الحبس المنزلي يُسبب توترًا شديدًا داخل الأسرة، حيث يُجبر الأهل على مراقبة أطفالهم وكأنهم سجانون، ويؤدي إلى حرمان الأطفال من التعليم وممارسة حياتهم الطبيعية. كما يُحوّل البيت من مكان آمن إلى سجن قسري، مما يدفع بعض الأطفال إلى تفضيل السجن الفعلي على الحبس المنزلي، لما فيه من ضغط نفسي مستمر.

الإبعاد القسري

تُعد سياسة الإبعاد القسري التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة واحدة من أخطر أدوات العقاب الجماعي، حيث تُستخدم ضد العاملين في رعاية المقدسات الإسلامية، الأطفال، النشطاء، المرابطين، وسكان المدينة الأصليين. ورغم أن الهدف المعلن لهذه الإجراءات هو "الأمن"، إلا أن الهدف الحقيقي يتمثل في تفريغ المدينة من أهلها، وفرض الهيمنة الإسرائيلية عليها، في إطار مشروع تهويدي ممنهج.

في القانون الدولي، يُعرّف الإبعاد بأنه النقل القسري لشخص من منطقة إقامته إلى منطقة أخرى، سواء داخل الإقليم المحتل أو خارجه، دون رضاه أو محاكمة عادلة. وتُعد هذه الممارسة محظورة بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تنص على منع النقل الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، وتُصنّف الإبعاد القسري في سياق الاحتلال كجريمة حرب. كما ينتهك الإبعاد الحقوق المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي يضمن حرية التنقل واختيار مكان الإقامة، ويمنع الطرد التعسفي دون إجراءات قانونية عادلة.

في السياق الفلسطيني، يُستخدم الإبعاد كأداة سياسية ممنهجة ضد النشطاء السياسيين، الأسرى المحررين، رجال الدين، والمرابطين في المسجد الأقصى، ويتم غالبًا إلى قطاع غزة، أو مناطق نائية في الضفة الغربية، أو حتى خارج فلسطين. هذه الممارسات تُخالف مبدأ عدم التمييز، وتنتهك الحق في الحياة الأسرية، وحرية التنقل والإقامة، وتُشكّل عقوبة جماعية محرّمة دوليًا.

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى تحرك قانوني عاجل، يشمل توثيق جميع قرارات الإبعاد وتقديمها إلى الجهات الدولية المختصة، والمطالبة بوقف هذه السياسة باعتبارها جريمة حرب، ودعم جهود المؤسسات الحقوقية في الدفاع عن المقدسيين المبعدين، والضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال.

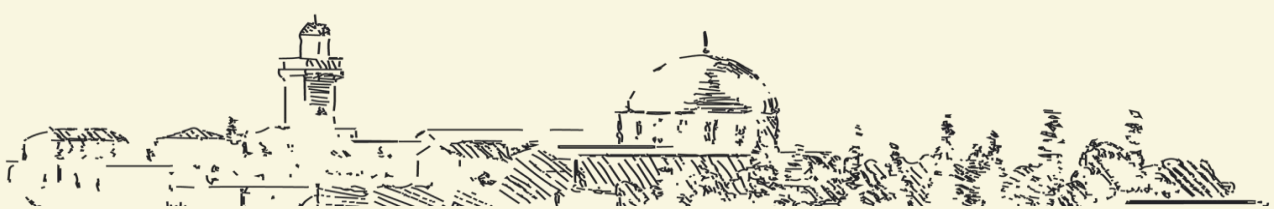

قرارات المنع من السفر

تُستخدم قرارات المنع من السفر التي تصدرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كأداة سياسية تهدف إلى عزل الشخصيات الفاعلة في القدس المحتلة عن محيطها المحلي والدولي. وتشمل هذه الإجراءات النشطاء الحقوقيين، العاملين في رعاية المقدسات، الشخصيات الدينية والاجتماعية، إضافة إلى الأسرى المحررين والمبعدين. وغالبًا ما تُفرض هذه القيود دون محاكمة عادلة أو مبرر قانوني واضح، ما يجعلها انتهاكًا مباشرًا للحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي.

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على أن لكل فرد الحق في حرية التنقل، بما في ذلك مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده (المادة 12)، كما يضمن الحق في حرية التعبير وتلقي ونقل المعلومات والأفكار دون اعتبار للحدود (المادة 19). وبالتالي، فإن القيود المفروضة على السفر والتواصل تُعد خرقًا لهذه المبادئ، خاصة عندما تُستخدم لأسباب سياسية أو انتقامية، أو لمنع التواصل مع المؤسسات الحقوقية والإعلامية.

من منظور القانون الدولي الإنساني، فإن استخدام أوامر منع السفر كوسيلة لعزل النشطاء أو تقييد حركتهم يُصنّف ضمن السياسات التمييزية التي تُخالف قواعد الحماية الممنوحة للسكان المدنيين تحت الاحتلال. كما أن هذه الممارسات تُقوّض الحق في المشاركة المجتمعية، وتُعيق العمل الحقوقي والديني، وتُسهم في تفريغ المدينة من رموزها الفاعلة.

عمليات الهدم والتجريف

تُنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتجريف واسعة النطاق في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بذريعة "البناء غير المرخص"، رغم أنها نفسها تمنع الفلسطينيين من الحصول على التراخيص اللازمة. هذا الواقع يجعل من الهدم أداة ممنهجة لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين، تمهيدًا لإحلال المستوطنين، في إطار سياسة تهويدية تهدف إلى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمنطقة.

من الناحية القانونية، تُعد هذه الممارسات انتهاكًا صارخًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تنص في مادتها الثالثة والخمسين على حظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا إذا اقتضت العمليات الحربية ذلك حتمًا. كما يُصنّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 التدمير الواسع النطاق

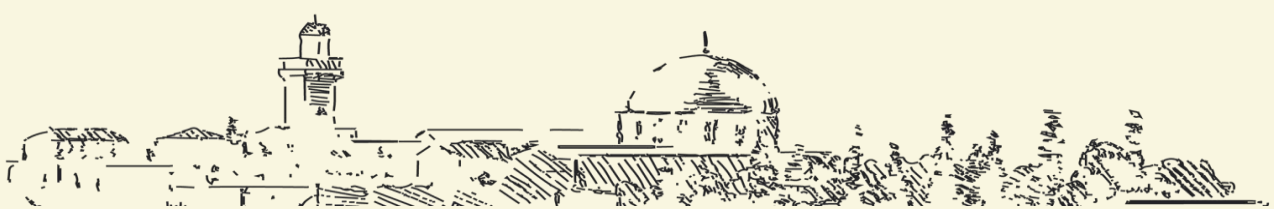

للممتلكات دون ضرورة عسكرية كجريمة حرب. وبالتالي، فإن هدم المنازل والمنشآت المدنية دون مبرر عسكري يُعد انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني.

وتتجاوز هذه الانتهاكات مجرد التدمير المادي، لتشمل تجريف الأراضي الزراعية، وهو ما يُعد انتهاكًا للحق في الغذاء والملكية، وتهجير السكان بالقوة، الذي يُصنّف كجريمة ضد الإنسانية. كما أن استهداف الأطفال والنساء في سياق هذه العمليات يُخالف اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أما الهدم الذاتي القسري، الذي يُجبر فيه المواطن على هدم منزله بيده، فيُعد شكلًا من أشكال الإذلال والمعاملة المهينة، وينتهك مبدأ الكرامة الإنسانية.

في ضوء هذه الانتهاكات، تبرز الحاجة إلى تحرك قانوني عاجل، يشمل فتح تحقيق دولي مستقل في جرائم الهدم والتجريف، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام المحكمة الجنائية الدولية. كما يجب وقف أي تمويل دولي يُستخدم لتبرير هذه السياسات، ودعم جهود منظمات المجتمع المدني في توثيق الانتهاكات، إلى جانب مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال.

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

تُواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ سياسات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار مشروع استيطاني ممنهج يهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وتوسيع المستوطنات غير القانونية. وتُنفذ هذه الإجراءات تحت ذرائع أمنية أو إدارية، رغم أنها تفتقر إلى أي مبرر قانوني مشروع، وتُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني.

وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإن المادة 49 تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، فيما تنص المادة 53 على منع تدمير الممتلكات الخاصة إلا إذا اقتضت العمليات الحربية ذلك حتمًا. وبناءً عليه، فإن عمليات الهدم والإخلاء القسري، إذا لم تكن مبررة بضرورة عسكرية مباشرة، تُصنّف كجرائم حرب. كما تعتبر المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الإخلاء القسري يُشكّل انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، خاصة الحق في السكن والتعليم والصحة والأمن الشخصي.

أما مصادرة الأراضي من السكان الأصليين تحت الاحتلال، فهي تُعد انتهاكًا مباشرًا لحق الملكية، وتُستخدم كوسيلة لتوسيع المستوطنات، وتغيير الطابع الديمغرافي للمنطقة، وتهويد المناطق الفلسطينية، لا سيما في

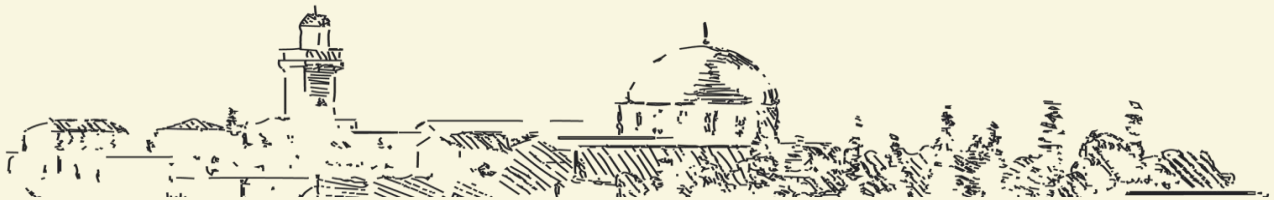

القدس. وقد وثّقت الأمم المتحدة أن 46 مجتمعًا فلسطينيًا معرضون لخطر النقل القسري نتيجة لهذه السياسات.

من زاوية المسؤولية القانونية، يُصنّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية النقل القسري، والتهجير الجماعي، والتدمير الواسع للممتلكات، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويمكن ملاحقة المسؤولين عن هذه السياسات أمام المحكمة الجنائية الدولية، سواء كانوا سياسيين أو عسكريين، باعتبارهم مسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

في ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى فتح تحقيق دولي مستقل في جرائم الهدم والإخلاء والمصادرة، ومحاسبة المسؤولين عنها، ووقف أي تمويل دولي يُستخدم لتبرير هذه الانتهاكات. كما يجب دعم جهود منظمات المجتمع المدني في توثيق هذه الجرائم، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال، خاصة في مدينة القدس.

ملف الأسرى

تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات ممنهجة بحق الأسرى الفلسطينيين، في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949. فبدلًا من الاعتراف بهم كمقاتلين شرعيين أو مدنيين معتقلين لأسباب سياسية، تُصنّفهم سلطات الاحتلال كمجرمين أو "إرهابيين"، وتُخضعهم لسلسلة من الإجراءات القمعية تشمل التعذيب الجسدي والنفسي، العزل الانفرادي، الحرمان من العلاج والتعليم، الإهمال الطبي المتعمد، والاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة.

وفقًا لاتفاقية جنيف الثالثة، يُمنح الأسير وضعًا قانونيًا خاصًا، ويُعامل كمقاتل لا كمجرم، ويتمتع بحقوق أساسية تشمل المعاملة الإنسانية، الحماية من العنف، الغذاء والرعاية الصحية، التواصل مع العائلة، والمحاكمة العادلة. كما ينص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 على ضرورة الإفراج عن الأسرى فور توقف الأعمال العدائية، ويؤكد أن الأسر ليس عقوبة بل إجراء وقائي. أما الإبعاد القسري للأسرى، سواء داخل الأراضي المحتلة أو إلى خارجها، فيُعد جريمة حرب إذا تم دون مبرر أمني أو صحي، خاصة إذا كان جزءًا من سياسة ممنهجة.

في السياق الفلسطيني، يُواجه الأسرى المقدسيون والمحررون انتهاكات متكررة، تُخالف ليس فقط اتفاقيات جنيف، بل أيضًا المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وقد أكد خبراء القانون الدولي، من بينهم الدكتور رائد

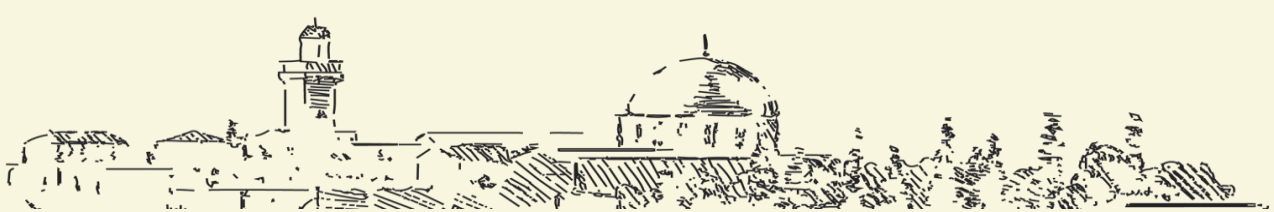

أبو بدوية، أن الأسير الفلسطيني يُصنّف قانونيًا إما كمدني معتقل لأسباب سياسية أو كمقاتل ينتمي إلى تنظيم مقاوم، وفي الحالتين يتمتع بالحماية القانونية الكاملة، ويُحظر إبعاده أو التنكيل به.

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى توثيق جميع الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين، وتقديم الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة بتوفير حماية دولية لهم، إلى جانب الضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في وقف الانتهاكات داخل السجون الإسرائيلية، وضمان احترام المعايير القانونية والإنسانية في التعامل مع الأسرى.

الانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

تُواجه المؤسسات المدنية والدينية والتعليمية في القدس المحتلة انتهاكات ممنهجة من قبل سلطات الاحتلال، تشمل استهداف المستشفيات والمدارس، ومنع الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحويل المرافق الحيوية إلى مواقع أمنية أو عسكرية. هذه الممارسات لا تُهدد فقط البنية المجتمعية، بل تُقوّض الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني.

فيما يتعلق بالمؤسسات الصحية، تنص المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على ضرورة احترام وحماية المستشفيات المدنية في جميع الأوقات، وتحظر مهاجمتها تحت أي ظرف. كما يؤكد البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 في مادته الثانية عشرة على حماية الوحدات الطبية ومنع استخدامها لأغراض عسكرية. وبالتالي، فإن استهداف المستشفيات أو منع الوصول إليها يُعد انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي، ويُصنف كجريمة حرب.

أما المؤسسات التعليمية، فتخضع لحماية خاصة بموجب المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تضمن للأطفال دون سن الخامسة عشرة حقهم في التعليم. ويُعزز إعلان المدارس الآمنة لعام 2015 هذا الحق، حيث يُدين استخدام المدارس لأغراض عسكرية، ويطالب بحمايتها من الهجمات أثناء النزاعات. إن تحويل المدارس إلى مواقع أمنية أو استهدافها يُعد خرقًا واضحًا لهذه الاتفاقيات، وانتهاكًا لحق الطفل في التعليم.

من زاوية المسؤولية القانونية، فإن منع الوصول إلى العلاج والتعليم يُعد انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، واستخدام المؤسسات المدنية لأغراض عسكرية يُخالف اتفاقيات جنيف، واستهداف العاملين الصحيين والمعلمين يُنتهك مبدأ الحماية الخاصة المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وإذا كانت هذه الانتهاكات واسعة النطاق أو متكررة، فإنها قد تُصنف كجرائم ضد الإنسانية.

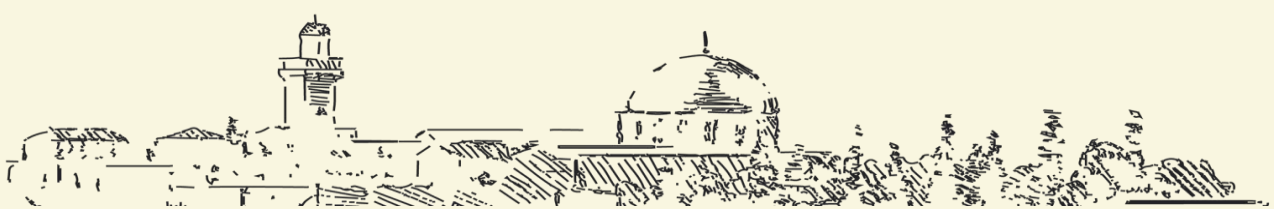

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى توثيق جميع الاعتداءات على المؤسسات المدنية والدينية والتعليمية، وتقديم الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة اليونسكو، والمطالبة بتوفير حماية دولية للمؤسسات الحيوية في القدس المحتلة، إلى جانب دعم جهود المؤسسات الحقوقية في الدفاع عن الحق في التعليم، الصحة، والعمل النقابي.

استهداف الشخصيات المقدسية

تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة تستهدف الشخصيات المقدسية الفاعلة سياسيًا ودينيًا، بهدف تقويض دورهم المجتمعي وعزلهم عن محيطهم المحلي والوطني. وتشمل هذه الإجراءات قرارات المنع من السفر، الإبعاد عن المسجد الأقصى، الاستدعاءات الأمنية المتكررة، واقتحام المنازل دون إذن قضائي، في محاولة لإسكات الصوت الفلسطيني وتقييد النشاط السياسي والديني في المدينة.

من الناحية القانونية، تُعد هذه الممارسات انتهاكًا مباشرًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي يضمن في مادته الثانية عشرة حرية التنقل واختيار مكان الإقامة، وفي مادته الثامنة عشرة حرية الفكر والوجدان والدين، وفي مادته التاسعة عشرة حرية التعبير وتلقي ونقل المعلومات دون اعتبار للحدود. وعندما تُفرض هذه الإجراءات دون محاكمة عادلة أو مبرر قانوني واضح، فإنها تُشكّل خرقًا صارخًا للحقوق الأساسية المكفولة دوليًا.

وتُصنّف هذه الانتهاكات، بما في ذلك منع السفر، الإبعاد عن أماكن العبادة، واقتحام المنازل، كسياسات تمييزية تهدف إلى تفريغ المدينة من رموزها الوطنية والدينية. وإذا كانت هذه الممارسات متكررة وواسعة النطاق، فإنها قد تُصنّف كجرائم سياسية ذات طابع تمييزي، تستوجب المساءلة أمام الجهات الدولية المختصة.

المشاريع الاستعمارية الاستيطانية

تُعد المشاريع الاستعمارية الاستيطانية التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى فرض واقع ديمغرافي وجغرافي جديد يُقصي الفلسطينيين ويُرسّخ السيطرة الإسرائيلية. هذه المشاريع لا تقتصر على البناء والتوسع العمراني، بل تشمل مصادرة الأراضي، تهجير السكان، وتغيير الطابع الثقافي والديني للمدينة، في محاولة لطمس الهوية الفلسطينية.

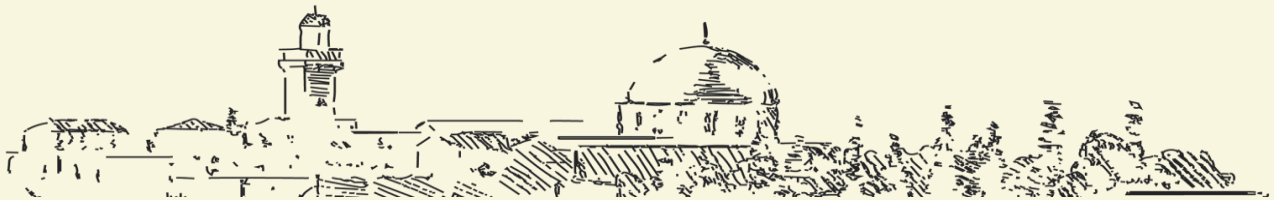

من الناحية القانونية، يُعرّف الاستعمار الاستيطاني بأنه مشروع ممنهج يسعى إلى الاستيلاء على الأرض، إلغاء الوجود السكاني الأصلي، وإحلال جماعة مستوطنة جديدة مكانه. وهو يختلف عن الاستعمار التقليدي الذي يهدف إلى استغلال الموارد، إذ يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى إلغاء الآخر تمامًا. ويُعد المشروع الصهيوني في فلسطين نموذجًا واضحًا لهذا النوع من الاستعمار، حيث يتم تهويد الأرض، طرد السكان، وتوسيع المستوطنات بدعم حكومي وعسكري.

القانون الدولي يُدين هذه الممارسات بشكل واضح. فقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 لعام 1960 على ضرورة إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني، ومنع حرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير. كما تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 نقل سكان الدولة المحتلة إلى الأراضي المحتلة، ما يجعل الاستيطان جريمة حرب، ويُصنّف الاستعمار الاستيطاني كخرق لمبدأ تصفية الاستعمار المعتمد دوليًا.

وتتجلى مظاهر هذه المشاريع في فلسطين من خلال مصادرة الأراضي تحت ذرائع قانونية مثل "أراضي دولة" أو "أراضي مهجورة"، وهدم المنازل وتهجير السكان الأصليين، وبناء المستوطنات وتوسيعها بدعم حكومي وعسكري، وفرض قوانين ملكية جديدة لا تعترف بحقوق السكان الفلسطينيين، إلى جانب تغيير الطابع الديمغرافي والثقافي للمدينة. هذه الممارسات تُعد انتهاكًا ممنهجًا للقانون الدولي الإنساني، وتهدف إلى إلغاء الهوية الفلسطينية في القدس المحتلة.

في ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى توثيق جميع المشاريع الاستيطانية ومخططات الضم والتهويد، وتقديم الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جرائم حرب، والمطالبة بتفعيل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار. كما يجب دعم جهود المؤسسات الحقوقية في فضح الاستعمار الاستيطاني في القدس، والضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في وقف التوسع الاستيطاني وحماية الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

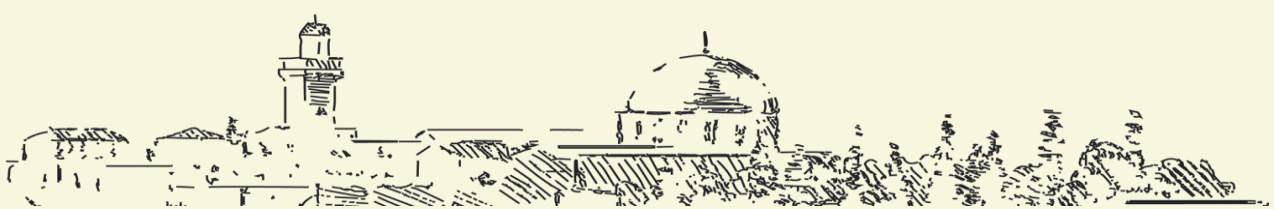

الخاتمة

إن ما تم توثيقه في هذا التقرير لا يُمثل مجرد سرد لانتهاكات متفرقة، بل يكشف عن نمط ممنهج من السياسات التي تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني، وتُقوّض الحقوق الأساسية المكفولة للسكان المدنيين تحت الاحتلال. من الهدم والإبعاد، إلى الاعتقال التعسفي، ومنع السفر، واستهداف المؤسسات، تتجلى صورة واضحة لواقع قانوني مقلق يستدعي تحركًا عاجلًا.

بموجب اتفاقيات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن هذه الممارسات تُصنّف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتُحمّل سلطات الاحتلال المسؤولية القانونية الكاملة عنها.

وعليه، فإننا نطالب المجتمع الدولي، وهيئاته القانونية والحقوقية، بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية، والعمل على وقف هذه الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها، وتوفير الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين، لا سيما في مدينة القدس، التي تواجه خطر التهويد والتفريغ السكاني بشكل غير مسبوق.

العدالة ليست مطلبًا سياسيًا، بل حق قانوني وإنساني لا يسقط بالتقادم، ولا يُقابل بالصمت.